



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

الدراسات العليا

قياس أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة في المصارف التجارية

"دراسة مسحية على المصارف التجارية العاملة في سورية"

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالب

عبدة محمد صالح الزوبع

إشراف الدكتور

ياسر بو حسون

1438هـ - 2017م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

وَسَتُرَدُّونَ اِلَى عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

[سورة التوبة: 105]



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

الدراسات العليا

سبجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة كلية الاقتصاد بجامعة دمشق على تشكيل لجنة الحكم على رسالة الطالب

عبيدة الزويح لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية وموضوعها:

قياس أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة في المصارف التجارية

"دراسة مسحية على المصارف التجارية العاملة في سورية"

اجتمعت لجنة الحكم على الرسالة والمكونة من الأساتذة:

الدكتور / ياسر بوحسون

مُشرفاً ورئيساً

الدكتور / عادل القضماني

عضواً

الدكتورة / رانيا الزهرير

عضواً



الإهداء

إلى من كلفه الله بالهبة والوقار . . . إلى من علمني العطاء بدون انتظار . . . إلى من أحمل أسمه بكل
افتخار . . . أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار ستبقى
كلما تك نجوم أهدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة . . . إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني . . . إلى بسمة الحياة وسر الوجود
إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى أغلى الناس على قلبي

أمي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة . . . إلى من حياتي معهم نراخرة بالحب ونابطة بالحياة . . . إلى
قناديل الذكريات البعيدة . . . إلى الذين احببتهم وأحبوني

اخوتي واخواتي

إلى كل من علمني حرفاً . . . وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم والمعرفة

((إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي وتناج بحشي المتواضع))

شكر وتقدير

ومن حق النعمة الذكر . . . وأقل جزاء للمعروف الشكر

في هذه اللحظات الأخيرة التي تكاد أن تتحول فيها الصعوبات والمتاعب إلى أمل، وبعد شكر المولى عز وجل، المتفضل

بجليل النعم وعظيم الجزاء

يجدر بي أن أتقدم ببالغ الامتنان وجزيل العرفان، إلى كل من وجهني وعلمني، وأخذ بيدي في سبيل إنجازه هذا البحث

وأخص بذلك مشر في الدكتور ياسر بوحسون، الذي قوّم وتابع وصوّب بحسن إرشاده لي في كل مراحل البحث،

والذي وجدت في توجيهاته حرص المعلم التي توتي ثمارها الطيبة بإذن الله

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي الكريمين، عضوي لجنة المناقشة

الدكتور / عادل القضماني والدكتورة / رانيا الزهير

على جهودهم في قراءة الرسالة وتصويبها، وقد أفدت من توجيهاتهم - بإذن الله - فجزاهما الله عني خير الجزاء

كما أحمل الشكر والعرفان إلى كل من أمدني بالعلم والمعرفة، وأسدى لي بالنصح والتوجيه، وأخص بذلك أساتذتي

في قسم المصارف والتأمين

وكل التقدير والتبجيل والامتنان إلى ذاك الصرح العلمي الشامخ المتمثل في جامعة دمشق، التي لطالما أعطت الكثير ولم تأخذ حتى القليل

وتقدير وامتنان لكلتي، كلية الاقتصاد، والقائمين عليها، الذين أتجوا هذه المنارة، فعمّ نورها أرجاء الوطن

كما أتوجه بالشكر إلى كافة العاملين في المصارف التجارية السورية، الذين أمدوني بالمعلومات اللازمة لإنجاح هذه الدراسة

((أشكرهم جميعاً . . . وأتمنى من الله عز وجل أن يجعل ذلك في موازين حسناتهم))

تعهد

قياس أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة في المصارف التجارية

"دراسة مسحية على المصارف التجارية العاملة في سورية"

أتعهد بأن هذه الدراسة غير مُقتبسة، أو منقولة، أو مُحرفة من أي عمل علمي آخر، ولم يسبق أن قُبلت للحصول على أية شهادات، أو درجة علمية.

الطالب

عبيدة محمد صالح الزوبع

تقرير المدقق اللّغوي

أنا الموقع أدناه المدقق اللّغوي محمد عمار مرزوق...
قمت بتدقيق رسالة الماجستير للطالب: عبدة محمد صالح الزوبع، تدقيقاً إملائياً ونحويّاً، والتي تحمل
العنوان التالي:

قياس أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة في المصارف التجارية
"دراسة مسحية على المصارف التجارية العاملة في سورية"

المدقق اللّغوي

محمد عمار مرزوق

Mobile: 0968394081

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ن	قائمة الجداول
س	قائمة الأشكال
	الإطار العام للدراسة
	أولاً: خطة الدراسة
2	المقدمة
2	مشكلة الدراسة
3	أهداف الدراسة
3	أهمية الدراسة
3	فرضيات الدراسة
4	متغيرات الدراسة
4	مجتمع البحث وعينته
4	منهج الدراسة
	ثانياً: الدراسات السابقة
5	الدراسات العربية
10	الدراسات الأجنبية

الصفحة	الموضوع
	الفصل الأول: السيولة وإدارتها في المصارف التجارية
	المبحث الأول: السيولة وأهميتها لدى الإدارة المصرفية
19	أولاً: مفهوم السيولة المصرفية
20	ثانياً: أنواع السيولة المصرفية
20	1- السيولة القانونية
20	2- السيولة الإضافية
20	3- السيولة الاحتياطية
20	4- السيولة الاختيارية
21	ثالثاً: العوامل المؤثرة على السيولة المصرفية
21	1- عمليات الإيداع والسحب على الودائع
21	2- مع الزبائن مع الخزينة العامة
21	3- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف
21	4- علاقة المصرف المركزي بالمصارف التجارية
22	5- رصيد رأس المال الممتلك
22	رابعاً: أهمية السيولة في المصارف التجارية
	المبحث الثاني: عناصر ومؤشرات تقييم السيولة المصرفية
26	أولاً: عناصر السيولة المصرفية (مكونات السيولة)
26	1- الاحتياطيات الأولية
27	1-1 النقود في خزينة المصرف
27	1-2 الحسابات الجارية لدى المصرف المركزي
27	1-3 الحسابات الدائنة لدى المصارف الأخرى
28	1-4 الصكوك تحت التحصيل
28	1-5 الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج
28	2- الاحتياطيات الثانوية
29	2-1 أدون الخزانة
29	2-2 الأوراق التجارية المخصومة

30	2-3 الأوراق المالية
30	2-4 القروض القابلة للاستدعاء
31	3- الأصول ذات السيولة المشتقة
31	ثانياً: مؤشرات تقييم كفاءة السيولة المصرفية
31	1- نسبة الرصيد النقدي
32	2- نسبة الاحتياطي القانوني
32	3- نسبة السيولة القانونية
33	4- نسبة التوظيف
	المبحث الثالث: إدارة السيولة المصرفية
35	أولاً: إدارة السيولة وأهميتها لدى المصرف
35	1- مفهوم إدارة السيولة المصرفية
37	2- أهمية إدارة السيولة في المصرف
38	ثانياً: نظريات إدارة السيولة المصرفية
38	1- نظرية القرض التجاري
39	2- نظرية إمكانية التحول
39	3- نظرية الدخل المتوقع
40	4- نظرية إدارة المطلوبات
40	ثالثاً: تقنيات وأدوات إدارة عجز السيولة في المصارف التجارية
40	1- اللجوء إلى المصرف المركزي
40	1-1 استدعاء فائض الاحتياطي القانوني
41	1-2 الاقتراض من المصرف المركزي
41	1-2-1 مواجهة العجز في الاحتياطي القانوني
41	1-2-2 مواجهة الاحتياجات الموسمية
41	1-2-3 مواجهة الاحتياجات الطارئة
41	2- الاقتراض من المصارف المحلية
42	3- الاقتراض من المؤسسات المالية
42	4- الاقتراض من الأسواق المالية
43	5- التسهيلات الائتمانية الخارجية
43	6- تخفيض حجم الاستثمار في القروض

43	7- بيع الأوراق المالية
44	8- اتفاقية إعادة الشراء
44	9- التوريق المصرفي
46	ملخص الفصل
الفصل الثاني: عائد ومخاطر العمليات المصرفية	
المبحث الأول: العائد المصرفي	
52	أولاً: مفهوم العائد المصرفي
53	ثانياً: أنواع العوائد المصرفية
53	1- إيرادات الفوائد
53	1-1 فوائد الأرصدة الدائنة لدى المصارف المحلية والمراسلين في الخارج
53	1-2 فوائد القروض والسلفيات ومحفظة الأوراق المالية والتجارية
54	2- العمولات المقبوضة
54	ثالثاً: النماذج المستخدمة في قياس العائد لدى المصارف
54	1- معدل العائد على حق الملكية
54	2- معدل العائد على الأصول
55	3- معدل العائد على الودائع
55	رابعاً: تحليل الربحية في المصارف
المبحث الثاني: مخاطر العمليات المصرفية	
62	أولاً: مفهوم المخاطرة
63	ثانياً: أنواع المخاطر المصرفية
64	1- مخاطر الائتمان
65	2- مخاطر السيولة
67	3- مخاطر سعر الفائدة
68	4- مخاطر أسعار الصرف
68	5- مخاطر التشغيل
69	6- مخاطر رأس المال
69	7- المخاطر الاستراتيجية
69	ثالثاً: إدارة المخاطر المصرفية
71	1- المبادئ الأساسية في إدارة الخطر

72	2- المسؤوليات والوظائف المناطة بإدارة المخاطر
72	3- المهام الموكلة لإدارة المخاطر في المصرف
	المبحث الثالث: الموازنة بين العائد والمخاطرة وفق نظرية المحفظة الاستثمارية
75	أولاً: مفهوم المحفظة الاستثمارية
80	ثانياً: أنواع المحافظ الاستثمارية وطرق إدارتها
80	1- أنواع المحافظ الاستثمارية
80	1-1 محفظة الدخل
80	2-1 محفظة النمو
80	3-1 المحفظة المختلطة
80	4-1 المحفظة المتوازنة
80	5-1 المحافظ المتخصصة في الصناعات
81	2- إدارة المحافظ الاستثمارية
81	2-1 السياسة الهجومية
81	2-2 السياسة الدفاعية
81	3-2 السياسة المتوازنة
81	ثالثاً: عائد ومخاطر المحفظة الاستثمارية
81	1- عائد المحفظة
81	1-1 معدل العائد المتحقق
82	2-1 معدل العائد المتوقع
82	3-1 معدل العائد المطلوب
83	2- مخاطر المحفظة
86	ملخص الفصل
	الفصل الثالث: التحليل الإحصائي للبيانات
89	المبحث الأول: تحليل العلاقة بين نسب السيولة المصرفية ونسب العائد والمخاطرة
	المبحث الثاني: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)
101	أولاً: أسلوب الدراسة
101	ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة
102	ثالثاً: خطوات بناء استبيان الدراسة
103	رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

104	خامساً: صدق وثبات الاستبيان
104	1- صدق الاستبيان
104	1-1 صدق الاتساق الداخلي
105	2-1 الصدق البنائي
106	2- ثبات الاستبيان
106	1-2 طريقة التجزئة النصفية
107	2-2 طريقة ألفا كرون باخ
108	سادساً: اختبار التوزيع الطبيعي (كولموغوروف - سميرونوف (Sample K-S Test-1)
المبحث الثالث: تحليل البيانات وفق الخصائص والسمات الشخصية	
110	أولاً: توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي
110	ثانياً: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي
111	ثالثاً: توزيع أفراد العينة حسب الاختصاص
112	رابعاً: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة
113	المبحث الرابع: المعالجة الإحصائية واختبار فرضيات الدراسة المسحية
النتائج والتوصيات	
148	أولاً: النتائج
151	ثانياً: التوصيات
المصادر	
152	المصادر العربية
156	المصادر الأجنبية
الملاحق	
159	قائمة استبيان الدراسة
167	المستخلص باللغة الانكليزية
168	صفحة العنوان باللغة الانكليزية

قائمة الجداول

الصفحة	محتوان الجدول	رقم الجدول
102	المصارف التجارية عينة الدراسة	1
104	نتائج اختبار الارتباط (صدق الاتساق الداخلي)	2
105	نتائج اختبار الارتباط (الصدق البنائي)	3
107	نتائج اختبار الثبات (التجزئة النصفية)	4
108	نتائج اختبار الثبات (ألفا كرون باخ)	5
109	اختبار التوزيع الطبيعي (كولموغوروف - سيرنوف Sample K-S Test-1)	6
110	توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي	7
110	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	8
111	توزيع أفراد العينة حسب الاختصاص	9
112	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	10
113	مقياس ليكرت الخماسي	11
114	نتائج اختبار فقرات المجال الأول (استراتيجية إدارة المصرف)	12
121	نتائج اختبار فقرات المجال الثاني (مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا)	13
127	نتائج اختبار فقرات المجال الثالث (خطة الطوارئ التمويلية)	14
132	نتائج اختبار فقرات المجال الرابع (مؤشرات الإنذار المبكر)	15
137	نتائج اختبار فقرات المجال الخامس (اختبارات التحمل)	16
141	نتائج اختبار فقرات المجال السادس (أثر السيولة في عائد المصرف)	17

قائمة الاشكال

الصفحة	محتوان الشكل	رقم الشكل
56	نموذج العائد على حق الملكية	1
63	أنواع المخاطر المصرفية	2
70	نموذج Robert Mark الخاص بعملية إدارة المخاطر	3
77	تفضيل المستثمر للعائد والمخاطرة وفق نظرية المحفظة	4
79	منحنى الاستثمار الكفاء	5

المخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأساليب الحديثة في إدارة السيولة المصرفية، وتبسيط الضوء على واقع إدارة السيولة في المصارف التجارية العاملة في سورية، للوقوف على مدى تطبيقها لهذه الأساليب، وبالتالي الحكم على كفاءة هذه المصارف في إدارة السيولة، وآثارها في العائد والمخاطرة.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وإجراء المعالجات الإحصائية اللازمة، واختبار الفرضيات، باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package For The Social Sciences) المعروف اختصاراً بـ SPSS، وتم جمع البيانات الأولية للدراسة من خلال استبيان تم تصميمه ليوافق والهدف من هذه الدراسة، حيث تم توجيهه إلى العاملين في قسمي المخاطر والاستثمار، بالإضافة إلى موظفي الحسابات والرقابة الداخلية للمصارف عينة البحث.

خُلِصَتُ الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أن المصارف تستهدف استراتيجية تضمن لها التحكم بمخاطر السيولة، وخصوصاً من جهة تحديد سلطات ومسؤوليات الإدارات واللجان المعنية بإدارة مخاطر السيولة، وضمان توافر سيولة كافية لسداد التزاماتها المالية، ومراجعة مجلس إدارتها خطط وسياسات السيولة بشكل دوري، ويجري التعديلات الملائمة لتتوافق والتغيرات البيئة الداخلية والخارجية للمصرف، وتقوم الإدارة العليا فيها، بالتأكد من توافر سيولة كافية لدى المصرف، وتقوم بمراجعة المعلومات الخاصة بتطور أوضاع السيولة، والإقرار عنها لمجلس الإدارة، ولدى هذه المصارف خطط طوارئ تمويلية، تحسباً لحالات التراجع الحاد والمفاجئ لكمية السيولة في المصرف، إلا أنه ليس لديها نظام قياس ومراقبة فعال، يُنذر المصرف تعرضه لمخاطر نقص السيولة المحتمل، كما أنها لا تجري اختبارات تحمل (ضغط) لسيولة المصرف على الوجه الأمثل، أما من جهة العائد، فإن هذه المصارف، تُجري دراسات دقيقة تحقق السيولة اللازمة لمقابلة التزامات المصرف ضمن الحد المقبول بالنسبة لمطالباته، دون الإبقاء على فوائض نقدية مجمدة دون استغلال، كما أنها تستبعد توظيف سيولتها النقدية في الأنشطة التي لا تضيف قيمة ملموسة.

الإطار العام للدراسة

أولاً: خطة الدراسة

ثانياً: الدراسات السابقة

خطة الدراسة

المقدمة Introduction:

تُعَدُّ إدارة السيولة من أهم الوظائف التي تُمَيِّز المصارف التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، وذلك لطبيعة وحساسية الخدمات التي تقدمها هذه المصارف لعملائها، فإن مجرد وجود إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى المصرف هي كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض المصرف للإفلاس.

وتحسباً لذلك، فإن المصارف التجارية مُطالبَة أكثر من غيرها في تقدير احتياجاتها من السيولة، وذلك بدراسة حركة الودائع في الماضي والحاضر، وتقدير حجم الطلب على القروض والتسهيلات الائتمانية، إذ تتعلق احتياجات السيولة بمقدار الأموال التي يسحبها المودعون من حساباتهم، إلى جانب توفير الائتمان اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

على ضوء ما تقدم، جاء موضوع الدراسة، في التعرف على أفضل الأساليب الواجب اتباعها في إدارة السيولة، وأثرها على العائد والمخاطرة في المصارف التجارية، وتبسيط الضوء على واقع إدارة السيولة في المصارف التجارية العاملة في سورية.

مشكلة الدراسة Study Problem:

السيولة هي إحدى المشكلات التي تتعامل معها إدارات المصارف بشكل مستمر، وبالرغم من الجهود التي بذلتها المصارف التجارية في دراسة هذا الجانب، إلا أنها وللأسف لم تتوصل بعد إلى معادلة دقيقة لتقدير احتياجاتها من السيولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن احتياجات السيولة تقرر عادةً في ضوء التغير في حجم الودائع، والطلب على القروض، وكل من الأمرين خاضع بدوره لما قد يحدث في الاقتصاد القومي من تغيرات موسمية ودورية، ودورات اقتصادية تتفاوت في قوتها وعمقها وطولها وآثارها. ولما للسيولة من أثر بالغ الأهمية على نتائج أعمال المصرف، جاءت مشكلة الدراسة في الوقوف على:

1- واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة السيولة في المصارف التجارية العاملة في سورية، ومدى انسجامها مع الأساليب والممارسات السليمة في إدارة السيولة المصرفية.

2- مدى كفاءة المصارف التجارية العاملة في سورية في إدارة السيولة، والتحوط لمخاطرها.

3- مدى كفاءة المصارف التجارية العاملة في سورية، في تخطيط السيولة بما يحسن من نسب العائد لدى هذه المصارف.

أهداف الدراسة Study Aims:

تتحدد أهم الأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها في التعرف على:

- 1- شرح مفهوم السيولة المصرفية ومكوناتها ونظرياتها.
- 2- توضيح طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية وكل من العائد والمخاطرة.
- 3- حصر كافة النواحي التي تؤثر فيها السيولة على المخاطر في المصارف التجارية.
- 4- بيان أهمية التخطيط الجيد للسيولة في التأثير على نسب العائد لدى المصارف التجارية.

أهمية الدراسة Study Importance:

يُمكن إيجاز أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

- 1- حاجة المصارف التجارية إلى هذا النوع من الدراسات التي تُعبر عن الإطار العلمي والمنهج الصحيح في إدارة السيولة، وبالتالي مساعدة إدارات هذه المصارف في اتخاذ القرارات السليمة في التخطيط للسيولة.
- 2- يتوقع أن تقدم هذه الدراسة بعض الرؤى والمعلومات الإضافية لكل المهتمين بصناعة المصارف، وخاصة المصرف المركزي، بالعمل على سن قوانين وتشريعات ملائمة، خاصةً من ناحية التأكد من التزام المصارف التجارية للوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه المتعاملين معها.

فرضيات الدراسة Study Hypotheses:

- الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية، تؤثر السيولة فيها على المخاطر في المصارف التجارية العاملة في سورية، ولها خمس فرضيات فرعية هي:
1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية إدارة السيولة المعمول بها لدى المصارف التجارية، ينعكس على قدرة هذه المصارف في تحمل مخاطر السيولة.
 2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمسؤوليات كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، ينعكس على مدى قدرة المصارف التجارية في تحمل مخاطر السيولة.
 3. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخطة الطوارئ التمويلية المتعلقة بتأمين السيولة، ينعكس على مدى قدرة المصارف التجارية في تحمل مخاطر السيولة.
 4. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الإنذار المبكر المتعلقة بجودة عناصر السيولة، ينعكس على مدى قدرة المصارف التجارية في تحمل مخاطر السيولة.
 5. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاختبارات التحمل لعناصر السيولة المُصممة والمُطبقة من قبل المصارف التجارية، ينعكس على مدى قدرة هذه المصارف في مواجهة مخاطر السيولة التي قد تتعرض لها مستقبلاً.

- الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية، تؤثر السيولة فيها على العائد في المصارف التجارية العاملة في سورية.

متغيرات الدراسة Study variables:

- المتغير المستقل Independent variable: السيولة المصرفية

- المتغيرات التابعة Dependent variables:

1-العائد المصرفي

2-مخاطر السيولة

مجتمع وعينة الدراسة Society And The Study Sample:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العاملة في سورية، وتم أخذ عينة تضم ثلاثة من المصارف التجارية الخاصة، بالإضافة إلى المصرف التجاري السوري، وقد اعتمد الباحث في اختياره المصارف عينة البحث على اعتبارات الحجم والخبرات المتوفرة فيها، وقد تم توجيه استبيان الدراسة إلى المدراء والعاملين في إدارات المخاطر والاستثمار والتدقيق والحسابات.

منهج الدراسة Study Approach:

اعتمد الباحث في إجراء الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي كونه يناسب الظاهرة موضوع البحث، وتم الحصول على المصادر الأولية عن طريق استبيان تم اعداده ليناسب هدف وعنوان الدراسة، وتم تفرغ وتحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، حيث تم احتساب التكرارات والنسب المئوية واستخدام الاختبارات الإحصائية المتعارف عليها في تحليل استبيان الدراسة. وأما المصادر الثانوية، فكانت من الكتب والمجلات العلمية والدوريات المتخصصة، بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات المشابهة في أصلها موضوع هذه الدراسة، وسوف نورد تفاصيل منهجية الدراسة في المبحث الأول من الفصل الثالث تحت عنوان منهج البحث وإجراءاته.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

❖ الدراسات الخاصة بالسيولة وعلاقتها مع بعض المتغيرات:

1-دراسة كنعان (1997) بعنوان: السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية¹

هدفت الدراسة إلى تحليل السيولة في المصارف التجارية الأردنية، وتحليل العلاقة بين نسب السيولة ونسب الربحية، ومن ثم الحكم على كفاءة توظيف المصارف لمواردها المالية من خلال الإحاطة بمعظم الجوانب المتعلقة بالسيولة والربحية، والأثر الناتج عن العلاقة بينهما، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: ظهور مستويات سيولة كبيرة للمصارف عينة البحث، وانخفاض نسب توظيفاتها في التسهيلات الائتمانية، والاستثمارات المالية في الأسهم والسندات.

2-دراسة أبو رحمة (2009) بعنوان: السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة²

تناولت الدراسة إدارة السيولة المصرفية في المصارف التجارية في فلسطين، وذلك بالوقوف على طبيعة وأبعاد العلاقة بين عناصر السيولة وكل من العائد والمخاطرة، والتوقف على مدى تطبيق المصارف التجارية الفلسطينية لنسب السيولة المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية، استخدمت الباحثة كل من معادلتى الانحدار البسيط وارتباط بيرسون، لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بالسيولة المصرفية، وكل من المتغيرات التابعة المتمثلة بالعائد والمخاطرة. أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومعدل العائد للمصارف عينة البحث، كما ثبت عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطرة السيولة لدى هذه المصارف، وثبت أيضاً أن المصارف تلتزم بتطبيق نسب السيولة المصرفية المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية.

¹ حاتم كنعان، السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 1997.

² سيرين أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

3-دراسة الكور (2010) بعنوان: أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء¹

- هدفت الدراسة إلى التعرف على الأساليب الكفؤة في إدارة السيولة لدى عينة من المصارف الإسلامية في الأردن، بغية رفع مستويات الكفاءة على مستوى التكلفة والأداء، وأشارت نتائج الدراسة إلى:
- أن العلاقة بين متغير بند السيولة وما في حكمها، وبين متغير كفاءة التكلفة، كانت موجبة، وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1%.
 - أن علاقة متغير السيولة وما في حكمها مع أداء البنوك الإسلامية مُمثلاً في معدل العائد على الأصول، جاءت ضعيفة نسبياً، وغير دالة إحصائياً.
 - وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير السيولة وما في حكمها على متغير كفاءة التكلفة.
 - عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير السيولة وما في حكمها على متغير الأداء والمتمثل في العائد على الأصول.

4-دراسة الدلقموني (2010) بعنوان: أثر فائض السيولة النقدية لدى البنوك التجارية الأردنية على مؤشراتها المالية²، /استثمار، رأس المال، ربحية/.

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة التي تربط فائض السيولة (السيولة الفعلية والسيولة الكلية ومخاطر السيولة) مع المؤشرات المالية (الاستثمار ورأس المال والربحية) وذلك لعينة شملت ستة من المصارف التجارية الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين السيولة الفعلية وبين الاستثمار، وأظهر التحليل أيضاً وجود علاقة طردية بين السيولة الكلية وبين رأس المال، ووجود علاقة عكسية بين مخاطر رأس المال وبين الربحية، وكنتيجة عامة، فقد أثبتت نتائج تحليل الدراسة، أن لفائض السيولة النقدية أثر كبير على المؤشرات المالية في المصارف التجارية الأردنية.

5-دراسة الدرابسة (2008) بعنوان: أثر فائض السيولة النقدية على معدلات الربحية في البنوك التجارية³

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حجم السيولة النقدية لدى المصارف التجارية الأردنية، وقدرة هذه المصارف في تشغيل فائض السيولة النقدية لديها، وأيضاً التعرف على مدى تأثير فائض السيولة النقدية لدى المصارف التجارية الأردنية على مؤشرات الربحية فيها، استخدم الباحث كل من معادلتى الانحدار البسيط وارتباط بيرسون، لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

¹ عز الدين الكور، أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، 2010.

² محمد الدلقموني، أثر فائض السيولة النقدية لدى البنوك التجارية الأردنية على مؤشرات المالية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 2010.

³ بشار الدرابسة، أثر فائض السيولة النقدية على معدلات الربحية في البنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2008.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تتأثر نسبة رأس المال لدى المصارف التجارية بفائض السيولة بصورة ايجابية وقوية وذات دلالة إحصائية.
- يؤثر فائض السيولة لدى المصارف التجارية على نسبة توظيف الأموال بصورة عكسية، فازدياد فائض السيولة يؤدي إلى انخفاض نسبة توظيف الأموال.
- تتأثر نسبة الربحية لدى المصارف التجارية بفائض السيولة النقدية لديها بصورة عكسية، وهذا يعني أن زيادة فائض السيولة النقدية تؤدي إلى انخفاض نسبة الربحية.

6-دراسة كاظم (2014) بعنوان: أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف¹

هدفت الدراسة إلى بحث مشكلة السيولة النقدية لعينة من المصارف التجارية العراقية للفترة من عام 1997 ولغاية العام 2011، من خلال قياس وتحليل أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف التجارية، والأخذ بعين الاعتبار متغيرات الربحية والكفاءة والفاعلية كمعاملات تمثل أداء المصارف. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط وتأثير غير معنوية للسيولة النقدية مع معدل العائد على حق الملكية، وكفاءة وفاعلية الإدارات في المصارف عينة البحث، أما علاقات الارتباط والتأثير الخاصة بكفاية رأس المال ممثلةً بالقدرة الإيفائية للمصارف في وقت الأزمات كانت غير معنوية في علاقتها بمؤشرات المخاطرة والربحية، ويعود السبب في ذلك لزيادة الاتجاه نحو القروض والسلف لغرض تحقيق أعلى الأرباح، مما انعكس ذلك سلباً على مستويات السيولة النقدية لهذه المصارف.

❖ الدراسات الخاصة بكفاءة إدارة السيولة وأساليبها:

7-دراسة عبد العزيز (2006) بعنوان: تقويم كفاءة المصارف التجارية بالسودان في إدارة السيولة النقدية²

هدفت الدراسة إلى تقييم كفاءة المصارف التجارية بالسودان في إدارة السيولة النقدية، من خلال إجراء التحليلات المالية والاستفسارات والاستشارات، التي غطت كافة الأنشطة التي ترتبط بالسيولة النقدية، ومراجعة ودراسة أنظمة المعلومات، وكفاءة الرقابة المالية المستخدمة في المصارف التجارية، للتأكد من مدى مواكبة هذه الأنظمة للأساليب المتطورة في مجال العمل المصرفي.

¹ شيماء كاظم، أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنس العالمية، 2014.

² أحمد عبد العزيز، تقويم كفاءة المصارف التجارية بالسودان في إدارة السيولة النقدية، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2006.

توصل البحث إلى عدة نتائج نذكر منها:

- غياب الآلية الدائمة لقياس وتقييم السيولة النقدية في المصارف عينة البحث، وعجز هذه المصارف في إدارة سيولتها بالصورة الصحيحة، من ناحية طرق التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات المستقبلية، والكشف المبكر عن احتمال حدوث عجز مالي لسداده، أو حدوث فائض نقدي لاستثماره.
- استطاعت المصارف عينة البحث أن تفي بجميع التزاماتها بكل يسر، وخاصة الالتزامات قصيرة الأجل المتمثلة في سحبيات المودعين، ولم تتعرض لمشاكل انعدام أو شح السيولة فيها.
- لم تتمكن المصارف عينة البحث من استغلال فائض السيولة النقدية المتأتي من المصادر الخارجية وخاصة السيولة من الودائع، حيث لم تستغل هذه الودائع الاستغلال الأمثل بحسب الأهداف المخططة.

8-دراسة القاضي (2011) بعنوان: استراتيجيات إدارة السيولة في المصارف التجارية¹

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على كيفية التخطيط السليم للسيولة في المصارف التجارية، والإجراءات المتبعة لمواجهة العجز أو الفائض في السيولة النقدية، والتعرف على أسباب الخلل في إدارة السيولة المصرفية، ووضع الحلول المناسبة لمعالجة هذا الخلل، والعمل على استثمار السيولة الزائدة لتحقيق هدف زيادة ربحية المصرف.

أُجريت الدراسة على المصرف التجاري السوري للفترة من العام 2000 ولغاية العام 2008، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الأرباح الصافية التي يحققها المصرف، وبين السيولة التي يحتفظ بها.
- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مقدار السيولة المحتفظ بها لدى المصرف، وبين حجم الإقراض الممنوح من قبله.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاحتياطات، ومقدار السيولة، وحجم الودائع لدى المصرف، وبين حجم الإقراض الممنوح من قبله.
- إن زيادة حجم الودائع، وتوفر السيولة بنسب مرتفعة جداً، وعدم وجود مجالات لاستثمار هذه الفوائض المالية، قد أدى لانخفاض ربحية المصرف، وهذا ما جعله يزيد من حجم الاحتياطات لديه، ويخفض حجم الأموال المستقرضة، وحجم القروض والسلف من المصرف المركزي.

¹ تمارة القاضي، استراتيجيات إدارة السيولة في المصارف التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011.

- هناك ضعف لدى المصرف التجاري السوري في إدارة السيولة، وذلك من خلال أرصدة النقد المرتفعة في صناديقه ولدى المصرف المركزي واستخدامه النمط التقليدي في الائتمان، مما أدى إلى حرمانه من تحقيق جزء كبير من الأرباح.

9-دراسة إبراهيم (2012) بعنوان: الأساليب والعناصر المؤثرة في إدارة السيولة المصرفية¹

- هدفت الدراسة إلى الإلمام والوقوف على مدى استخدام المصارف السودانية للأساليب العلمية في إدارة السيولة، كالانتبؤ بعجز السيولة، والوقوف على السياسات اللازمة لمعالجته وتلافيه، ومعرفة الصعوبات التي تواجه المصارف السودانية في إدارة السيولة.
- توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- أن 80% من مصادر الأموال في المصارف السودانية متأتية من مصادر خارجية، مما انعكس في صعوبة إدارة السيولة لديها، حيث كانت تتميز بعدم الاستقرار في أغلب حالاتها.
- تحتفظ المصارف بمخزون كبير من السيولة دون استغلال، مما انعكس سلباً على ربحيتها.
- وجود مخاطر عدم استرداد التمويل، وحجز موارد المصارف، لفترات طويلة على غير المخطط له.
- اعتماد المصارف على الأساليب العلمية في إدارة السيولة كان محدوداً جداً، حيث اعتمدت أسلوب تغطية العجز بعد حدوثه، مما أدى إلى حالات متكررة في حدوث عجز، وعلى فترات متقاربة.
- لا تمتلك المصارف سياسات محددة لتحديد القدر المناسب من السيولة لمقابلة الطلب على السحوبات، مع العلم بأنها تمتلك مقادير عالية من السيولة المحلية والأجنبية، مما أدى إلى وجود نسبة عالية من السيولة دون تشغيل.

10- دراسة حبة (2013) بعنوان: التقنيات الحديثة في إدارة السيولة النقدية²

- هدف الباحث إلى دراسة التقنيات الحديثة في إدارة السيولة المصرفية، واستكشاف طرق جديدة في إدارة مخاطرها في المصارف التجارية، أجريت الدراسة على المصرف التجاري السوري للتأكد من مدى قدرته على سداد التزاماته المالية، واعتمد الباحث في إجراء الدراسة على اختبارات ضغط السيولة والتدفقات النقدية، بالاعتماد على سيناريوهين، تم فيهما تجميع البيانات الخاصة بأصول وخصوم المصرف وفق اعتبارات النوع والعملة وآجال الاستحقاق، وتم تصميم هذين السيناريوهين على أساس افتراضي، اختبر فيهما الباحث كفاءة المصرف في مواجهة السحوبات المفاجئة من الودائع.

¹ مهدي إبراهيم، الأساليب والعناصر المؤثرة في إدارة السيولة المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012.

² علي حبة، التقنيات الحديثة في إدارة السيولة النقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2013.

- اختبر الباحث النموذج للعامين 2010 و 2011، وتوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- لا يؤدي الانخفاض المفاجئ في الودائع الجارية لدى المصرف إلى انخفاض قدرته على سداد التزاماته المالية لكل من عامي الاختبار 2010 و 2011.
- يؤدي الانخفاض المفاجئ في إجمالي الودائع لدى المصرف إلى انخفاض في قدرته على سداد التزاماته المالية لعام 2010، بينما لا يؤدي هذا الانخفاض إلى التقليل من قدرته على سداد التزاماته المالية لعام 2011.
- يعاني المصرف التجاري السوري من كثرة التقلبات في أرقام الودائع والأصول السائلة من عام لآخر.
- تراكمت السيولة بشكل فائض عن حاجة المصرف عام 2011 بسبب زيادة الأصول السائلة، حيث استطاع المصرف تحقيق نسب سيولة مرتفعة، واجتاز الاختبار.
- ازداد حجم الودائع عام 2010 بشكل كبير، ولم يقدّم المصرف بتدعيم سيولته لمقابلة تلك الودائع، بل انخفضت النقدية لديه والأرصدة لدى المركزي في العام 2010 بمعدل -17% عن العام 2009.
- غياب نسب السيولة من التقرير السنوي للمصرف، مما يشير لضعف الاهتمام بموضوع السيولة فيه.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

❖ الدراسات الخاصة بالسيولة وعلاقتها مع بعض المتغيرات:

1- دراسة RATNOVSK¹ (2007) بعنوان: أثر السيولة وشفافية المعلومات في إدارة مخاطر المصرف

بينت الدراسة مدى أهمية احتفاظ المصرف بأصول سائلة، يستطيع تحويلها إلى أموال كلما دعت الحاجة إلى ذلك، لتجنب احتمال وقوعه في أزمات نقص السيولة، وأعطت الدراسة أهمية كبيرة في تحسين مستوى الشفافية (عرض نتائج أعمال المصرف للأطراف الخارجية)، وضمان إيصال معلومات دقيقة عن الوضع المالي للمصرف، واستطاع الباحث تطوير نموذج يربط بين إدارة مخاطر السيولة ودرجة الشفافية، لمعرفة الأثر المتوقع لمستوى الشفافية، وحاجة المصرف في توسيع قاعدة المودعين والمقرضين (مرحلة الحاجة للتمويل والاستثمار).

¹ Ratnovski, Liquidity And Transparency In Bank Risk Management, Bank Of England And University Of Amsterdam Uk, 2007.

2- دراسة BORDELEAU & GRAHAM¹ (2010) بعنوان: أثر السيولة في ربحية المصرف

أبرزت الدراسة أهمية الإدارة السليمة للسيولة لدى المصارف، وخاصة بعد الأزمة المالية التي شهدتها القطاع المصرفي في الآونة الأخيرة، حيث هدفت الدراسة إلى حث السلطات المالية والرقابية على ابتكار معايير جديدة في إدارة السيولة لدى المصارف، بهدف تعزيز النظام المالي، وجعله أكثر استقراراً ومرونة. أجريت الدراسة على عينة من كبرى المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، حيث درس الباحثان أثر حيازة الأصول السائلة على ربحية المصارف خلال الفترة من عام 1997 ولغاية العام 2009، من خلال تحليل عناصر السيولة في ميزانيات المصارف عينة البحث.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- وجدت الدراسة بشكل عام أن المصارف كانت مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية من ناحية ما تملكه من أصول سائلة قبل الأزمة المالية في 2008.
- أظهرت الدراسة تدني مستوى ربحية الأصول السائلة في المصارف الكندية بالمقارنة مع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية.
- انخفاض نسبة مساهمة محفظة الموجودات السائلة في ربحية المصارف في كندا بالمقارنة مع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية.
- حققت المصارف الكندية أرباح أعلى على بعض الأصول السائلة من تلك التي حققتها المصارف الأمريكية على هذه الأصول.
- اعتماد المصارف الكندية بشكل كبير على توظيف السيولة في القروض والسلفيات، بينما اتجهت المصارف الأمريكية إلى الاستثمار في الأسهم والسندات.

3- دراسة SHAHCHERA² (2012) بعنوان: أثر الأصول السائلة في ربحية المصارف الإيرانية

أجريت الدراسة على عينة من المصارف الإيرانية للفترة من العام 2002 ولغاية العام 2009، وهدفت الدراسة إلى تحليل ربحية المصارف من خلال تحليل تركيبة عناصر الأصول السائلة في ميزانيات المصارف، وربطها مع نسبة الودائع التي بحوزتها، حيث اعتبر الباحث أن الودائع هي المؤثر الأكبر في التخطيط للسيولة الواجب على المصرف الاحتفاظ بها لسداد مسحوبات العملاء على هذه الودائع. واستطاع الباحث بناء نموذج يعتمد على دورة الأعمال التجارية، ومتغيرات الاقتصاد الكلي، يسترشد به المصرف في تخطيط توظيف السيولة، بغية تخطيط الأرباح المتوقعة.

¹ Etienne Bordeleau and Christopher Graham, the Impact of Liquidity on Bank Profitability, Working Paper/Document De Travail, Bank of Canada, 2010.

² Mahshid Shahchera, The Impact of Liquidity Asset on Iranian Bank Profitability, International Conference on Management, Behavioral Sciences and Economics Issues, 2012.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر السيولة وبين طبيعة الودائع وآجال استحقاقها.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة توظيف السيولة وبين تعظيم العائد للمصرف.
- بناء على دراسة دورة الأعمال التجارية، فإن حيازة الأصول السائلة سيكون له أثر إيجابي على الربحية.
- كان لارتفاع نسبة معامل القروض والودائع أثراً إيجابياً على زيادة الربحية في المصارف.
- بحسب دراسة متغيرات الاقتصاد الكلي ودورة الأعمال التجارية، فإن توظيف المصارف سيولتها في القروض سيحقق لها عوائد عالية.
- تعتمد المصارف سياسة التركيز في توظيف السيولة، وهذا مؤشر سلبي ينعكس على أرباح المصارف، إلا أن أهمية هذا المؤشر منخفضة نسبياً.

❖ الدراسات الخاصة بكفاءة إدارة السيولة وأساليبها:

4- دراسة DAVIS¹ (2003) بعنوان: إدارة السيولة هي الأزمات المصرفية

أظهرت هذه الدراسة مدى أهمية وجود سياسة فعالة في التخطيط للسيولة، تجنب المصرف مخاطر الاقتراض من السوق المالية بأسعار فائدة مرتفعة، فالمصرف يعتمد على الأموال النقدية كخط دفاع أول، وتصفية (تسييل) بعض أصول المالية قصيرة الأجل في حال عدم كفاية أمواله النقدية، وبالتالي فإن المصارف ملزمة بتأمين السيولة للوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، وتجنباً لوقوعها في أزمات نقص مواردها المالية.

توصلت الدراسة إلى بعض الجوانب المهمة نذكر منها:

- تظهر مخاطر السيولة بشكل أكبر في المصارف التي تصل إلى مرحلة متقدمة في مستوى وحجم خدماتها المقدمة في السوق المصرفية، أو عندما يفتح المصرف فرعاً جديداً له، سواء كان داخلياً أم خارجياً.
- يُعد خط الدفاع الأول بالنسبة للمصرف في إدارة مخاطر السيولة من خلال سياسة سليمة للسيولة جانب الأصول والخصوم على حدٍ سواء، ومدى كفاية رأس مال المصرف من جهة أخرى.
- أظهرت الدراسة أنه في حالات طارئة واستثنائية، أن المصارف وإن كانت تتمتع بسيولة كافية وبرأسمال قوي، تكون مضطرة إلى تأمين سيولة إضافية لمواجهة مثل هذه الحالات، إلا أنها حالات خاصة ونادرة الوقوع.
- التحفظ في مسألة اعتماد المصارف على المصرف المركزي إلا في أوقات الأزمات.

¹ Philip Davis, Liquidity Management in Banking Crises, Brunel University West London, 2003.

5- دراسة CHARITY¹ (2012) بعنوان: أثر السيولة في أداء المصرف التجاري

أجريت الدراسة على كبرى المصارف التجارية في جمهورية نيجيريا، وهدفت إلى التعرف على مقدرة المصرف في الوفاء بالتزاماته المالية، ومدى كفاءة توظيفاته الاستثمارية، وذلك بدراسة كفاءة استراتيجيات السيولة التي يتبعها المصرف.

توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

- يضمن المصرف توافر سيولة في شكل أصول سائلة عالية الجودة.
- لدى المصرف سياسة متحفظة في إدارة السيولة.
- يحتاط المصرف بشكل كبير لمخاطر نقص السيولة المحتمل، حيث يقوم بدراسة نسب السيولة لديه بشكل يومي.
- تراجع إدارة المصرف المعلومات الخاصة بتطور أوضاع السيولة.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لسياسة السيولة على مستوى أداء المحفظة الاستثمارية ومحفظة القروض.

6- دراسة TABARI, AHMADI & EMAMI² (2013) بعنوان: أثر مظهر السيولة في أداء البنك التجاري

بحثت الدراسة في تأثير مخاطر السيولة على أداء 15 مصرفاً من المصارف العاملة في جمهورية إيران للفترة من عام 2003 وحتى العام 2010، حيث شهدت إيران في هذه الفترة انفتاحاً كبيراً في بيئة الأعمال المصرفية والتجارية بعد سماح الحكومة الإيرانية للمصارف الخاصة بفتح فروعاً لها في إيران بموجب المرسوم الصادر سنة 2000م.

استطاع الباحثين بناء نموذج يستخدم مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي وأخرى خاصة بالمصارف، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم ورأس المال المصرف ومعدلي الناتج الإجمالي المحلي والتضخم كانت من المؤشرات التي ساهمت بشكل كبير في زيادة أرباح المصارف التجارية، وتزامن هذا الارتفاع في معدلات الربحية مع ارتفاع مخاطر كل من السيولة والائتمان في هذه المصارف. أعاد الباحثين بناء النموذج باستخدام معامل آخر وهو معدل العائد على الملكية بغية الوصول إلى نتائج أكثر دقة، إلا أن النتائج جاءت مشابهة إلى حد كبير لما كانت عليه في النموذج الأول.

¹ Abang-Anoh Charity, the Impact of Liquidity on the Performance of Commercial Bank, Faculty of Management and Social Sciences, 2012.

² Naser Ail Yadollahzadeh Tabari, Mohammad Ahmadi, Ma'someh Emami, The Effect of Liquidity Risk on The Performance of Commercial Banks, Department of Economics, Babol Branch, Islamic Azad University, Babol, Iran, 2013.

7- دراسة Duijm & Wierds (2015)¹ بعنوان: أثر أنظمة السيولة على الموجودات والالتزامات المصرفية هدف الباحثان إلى دراسة المنهجية المتبعة في إدارات المصارف من ناحية توظيف سيولتها في الأنشطة الاستثمارية المختلفة، بالاعتماد على معامل دوران السيولة وباستخدام مؤشرات، لمعرفة التغيرات الحاصلة في تشكيلة عناصر أصول وخصوم الميزانيات عينة الدراسة التي بلغت 59 مصرفاً أوروبياً بسلسلة زمنية بلغت 10 أعوام، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير إيجابي عند مستوى دلالة 0.05 لثلاث نسب في السيولة أو لها علاقة غير مباشرة في السيولة وهي نسبة الملكية إلى الموجودات ونسبة صافي التشغيل إلى الموجودات ونسبة العائد على الموجودات، وهناك نسب أخرى وجد الباحثان أن أثرها كان سلبياً على نتائج أعمال المصرف وهي نسبة المديونية إلى الموجودات ونسبة التسهيلات إلى الموجودات، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك نسب غير مقبولة احصائياً عند مستوى دلالة 0.05، وهي نسبة التسهيلات إلى الودائع ونسبة العائد على الملكية، حيث ثبت إلى أنه لم يكن لها تأثير يذكر على نتائج أعمال المصرف.

بالنتيجة... ومن خلال استعراضنا للدراسات والأبحاث السابقة، نجد أنها جميعاً أعطت أهمية بالغة للسيولة في المصارف، وشددت في التركيز عليها، لما لها من أثر كبير على بقاء واستمرارية المصرف في عمله، ولوحظ تنوع في الأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة على السيولة، وذلك بحسب الهدف الذي سعى كل باحث في الوصول إليه، فنجد مثلاً أن دراسة حقبة تمثلت في اختبارات ضغط السيولة وأنظمة (Var) لتحديد مخاطر السيولة، واستخدم الكور طريقة الحد التصادفي (Sfa) ودالة (Tran slog) مع ثلاثة مدخلات وثلاثة مخرجات مصرفية، بالإضافة إلى استخدام نموذج المربعات الصغرى، وكل هذه النماذج هي طرائق رياضية استخدمها الباحث للتعرف على أثر السيولة في تكلفة وأداء خدمات المصرف، ونرى أيضاً أن العالم الروسي Ratnovsk ربط في دراسته عن السيولة المصرفية بين إدارة مخاطر السيولة ومستوى الشفافية والإفصاح في المصارف عينة البحث، لمعرفة الأثر المتوقع لمستوى الشفافية، وحاجة المصرف في توسيع قاعدة المودعين والمقرضين في مرحلة الحاجة للاستثمار، حيث استخدم الباحث نموذج تم بناءه لهذه الغاية، واستخدم كل من الباحثين الإيرانيين Tabari, Ahmadi, Emami عدداً من متغيرات الاقتصاد الكلي، وربطها مع مخاطر السيولة في المصارف، بالاعتماد على نموذج تم استخدامه ليعكس فترة من الفترات غير العادية التي شهدتها الاقتصاد الإيراني، بهدف معرفة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف من ناحية كفاية السيولة فيها.

¹ Patty Duijm & Peter Wierds, The Effects of Liquidity Regulation on Bank Assets And Liabilities, Duisenberg School of Finance - Tinbergen Institute Discussion Paper, 2015.

أما ما يُميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ما يلي:

1- وجد الباحث أن معظم الدراسات ركزت على جانب واحد كمتغير تابع للسيولة، وبحثت أثر السيولة في هذا المتغير، فبعض الدراسات اختبر أثر السيولة في مخاطر المصرف، وبعضها الآخر اختبر أثر السيولة في ربحية المصرف، وهذا الأمر لوحظ في كل من الدراسات العربية والأجنبية (عدا دراسة أبو رحمة)، وفي هذا الإطار تميزت هذه الدراسة في أنها تناولت كل من الجانبين، وذلك في التعرف على أثر السيولة في عائد ومخاطر العمليات في المصارف التجارية.

2- قدمت الدراسة تقييماً شاملاً لواقع إدارة السيولة في المصارف التجارية، حيث سعى الباحث إلى حصر كافة النواحي التي تؤثر فيها السيولة على عائد ومخاطر المصرف ضمن إطار الإدارة السليمة للسيولة المصرفية، من خلال الاستبيان الذي تم تصميمه لهذه الغاية، والذي شمل الطرق والإجراءات السليمة في إدارة السيولة في المصارف التجارية.

الفصل الأول

السيولة وإدارتها في المصارف التجارية

نستعرض في هذا الفصل السيولة المصرفية، وهي المتغير المستقل في الدراسة، حيث تناول الفصل في مبحثه الأول مفهوم السيولة وأهميتها في المصرف، بالإضافة إلى أنواعها وأهم العوامل المؤثرة فيها، وخصص المبحث الثاني للتعرف على مكونات السيولة والمقاييس المستخدمة في حسابها، وتناولنا في المبحث الثالث تعريفاً بإدارة السيولة وأهميتها، والنظريات المتعلقة بها، كما تناول المبحث أهم التقنيات المستخدمة في إدارة عجز السيولة في المصارف التجارية.

وتضمنت مباحث الفصل العناوين التالية:

المبحث الأول: السيولة وأهميتها لدى الإدارة المصرفية

المبحث الثاني: عناصر ومؤشرات تقييم السيولة المصرفية

المبحث الثالث: إدارة السيولة المصرفية

يرتبط موضوع السيولة بمدى قدرة المصرف على التحكم في بنود ميزانيته، بطريقة تحافظ على قدرته التشغيلية بالنسبة لعامل الزمن، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم أمواله الخاصة، ويتمثل العنصر الأساسي في طريقة إدارة المصرف لموارده، في تحقيق التوازن الأمثل بين حجم المخاطر الناتجة عن التماادي في طلب زيادة الأرباح من جهة، والحفاظ على سلامة الموجودات ومتطلبات السيولة من جهة أخرى، حيث يُعد تأمين السيولة المناسبة بالوقت اللازم والمبلغ المطلوب من أكثر الأمور أهمية في المصرف، فالمصرف يُعد سائلاً إذا ما كانت لديه القدرة على توفير الأموال بالتكلفة الملائمة، وبالتوقيت الدقيق الذي يحتاج فيه إلى السيولة، وبالسرية المطلوبة، وذلك من خلال الاقتراض من الغير، أو بيع بعض موجوداته.

هذا وإن فشل المصرف في إدارة سيولته، قد يؤدي إلى إغلاق هذا المصرف وإفلاسه، وتصفية موجوداته، فالافتقار إلى السيولة الكافية يُعد أحد المؤشرات الأولى عن تدهور الوضع المالي للمصرف، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان جزء كبير من ودائعه، وبالتالي استنزاف النقدية التي بحوزته، وإجباره على تصفية بعض موجوداته الأكثر سيولة، من جهة ثانية فإن المصارف والأطراف الخارجية الأخرى تترد بشكل كبير على إقراض هذا المصرف بدون أخذ ضمانات إضافية وبأسعار فائدة مرتفعة، مما يؤدي إلى تناقص متواصل في إيراداته، الأمر الذي يهدد وجوده أو يعرضه للفشل، وهذا بدوره يهدد استقرار النظام المصرفي والمالي بأكمله.

لذا يتوجب على المصارف البحث في مستوى السيولة الذي يُمكنها من تعظيم الأرباح، والقيام بدورها على أكمل وجه، وفي نفس الوقت أن تحافظ على الحد الأدنى المناسب من السيولة، أي العمل على تحقيق الموائمة فيما بين السيولة والربحية والأمان، فالإدارة الرشيدة للسيولة في المصرف لها أهمية كبيرة في المحافظة على أمنه واستقراره المالي.

المبحث الأول

السيولة وأهميتها لدى الإدارة المصرفية

أولاً: مفهوم السيولة المصرفية

السيولة هي توافر الأموال، أو التأكد من أن الأموال سوف تكون متاحة لتنفيذ جميع التزامات المصرف عند استحقاقها، سواء أكانت داخل أم خارج ميزانيته العمومية، حيث يتم استيفاء هذه الالتزامات بشكل عام من التدفقات النقدية الداخلة، وتستكمل من خلال أصول المصرف القابلة للتحويل إلى أموال، أو من خلال قدرة المصرف على الاقتراض من السوق المالي¹.

والسيولة هي تعبير عن قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بشكل فوري، من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة، ودون خسائر في القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم من جهة، وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلف لخدمة المجتمع من جهة ثانية².

ولتحقيق هذه الغاية، تعمل المصارف على الاحتفاظ بحد أدنى من النقدية في خزانة المصرف، وأموال تودع لدى المصرف المركزي والمصارف المحلية، وأخرى لدى المراسلين في الخارج، ويتدخل القانون والسلطات النقدية في تحديد حدود دنيا لمثل هذه الاحتياطات، التي لا بد من توافرها لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى³.

وعلى المصرف مراعاة مجموعة من العوامل عند تحويل ما بحوزته من أصول إلى سيولة حاضرة أهمها⁴:

- الوقت: الذي يمثل سرعة تحويل موجودات المصرف إلى نقود جاهزة كلما احتاج إليها.
- المخاطرة: هي احتمالية هبوط قيمة أصول المصرف.
- التكلفة: هي التضحيات المالية الناتجة عن فقدان المصرف لبعض أصوله عالية الجودة.

¹ Philip Davis, Liquidity Management in Banking Crises, Brunel University, West London, 2005, P10.

² منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، ط2، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1992، ص29.

³ عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص54.

⁴ Howells & Keith Bain, Financial Markets & Institution, 3th Prentice Hall, 2000.

وبشكل عام، فإن السيولة تركز على قاعدة التوافق فيما بين آجال استحقاق الخصوم، وبين آجال استحقاق الأصول، حيث أن فقدان هذا التوافق كلياً أو توفره بنسبة ضئيلة، من شأنه أن يهدد وضع السيولة لدى المصرف¹.

ثانياً: أنواع السيولة المصرفية

للسيولة المصرفية عدة أنواع هي²:

- 1- السيولة القانونية: تحرص الدولة على توفير عنصري الاطمئنان والثقة في المصارف، من خلال تدخل المصرف المركزي، حيث يفرض نسبة قانونية للسيولة تلتزم بها المصارف التجارية وإلا تعرضت لعقوبات مالية إذا انخفضت تلك النسبة عما هو مقرر، وتتضمن هذه النسبة نوعين من الأموال التي يحجبها المصرف التجاري عن التوظيف هي:
 - الاحتياطي النقدي: يقدر بنسبة محددة 20% من الودائع والأرصدة المستحقة على المصرف.
 - الأصول السائلة: لا تقل عن نسبة 10% من إجمالي ودائع المصرف والتزاماته، وتشمل الرصيد النقدي بخزائن المصرف - ما بحوزة المصرف من سندات حكومية وذهب - والمبالغ تحت التحصيل من كوبونات الأسهم وفوائد السندات... الخ.
- 2- السيولة الإضافية: تحرص المصارف التجارية على توفير نسبة سيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليها، وهذه السيولة لغرض تدعيم الثقة لدى العملاء، واستغلال أي فرص جديدة تدر عائداً أعلى من الفرص الحالية.
- 3- السيولة الاحتياطية: تتمثل في الأصول القابلة للرهن لدى المصرف المركزي الذي يقدم للمصارف التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة عند الضرورة، وهذه التسهيلات نظير رهن المصارف التجارية لبعض أصولها المضمونة، مثل الكمبيالات الجديدة المخصومة والأوراق المالية الممتازة التي يحددها المصرف المركزي.
- 4- السيولة الاختيارية: بالإضافة إلى الأنواع الثلاثة السابقة، تحتفظ المصارف التجارية بمقدار آخر من السيولة يتم احتسابه بحسب كثافة عمليات كل مصرف، ويهدف المصرف من احتجاز هذه النسبة لتعزيز سمعة ومكانة المصرف في السوق المالية.

¹ Jennie Bait, Arvin Krishnamurthy & Charles Weymuller, Measuring Liquidity Mismatch in the Banking Sector, Harvard University, 2013, P15.

² البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف على البنوك، وحدة تطبيق مقررات بازل2 <http://schema.org>

ثالثاً: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:

هناك عدة عوامل تؤثر في السيولة الخاصة للمصرف التجاري، ولهذه العوامل درجات متفاوتة من حيث تأثيرها على التوازن بين مخاطر السيولة من جهة، وتوليد النقد من جهة ثانية، وهذه العوامل هي¹:

1- عمليات الإيداع والسحب على الودائع (Saving Processes and Drawing on Deposits):

في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقداً -قلب الودائع إلى نقود قانونية- لإنجاز المعاملات اليومية، فإنها تخفض نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف التجاري لدى المركزي، وبالتالي إلى تقليص سيولته، فإن عمليات الإيداع -تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية- تعمل على تحسين سيولة المصرف التجاري.

2- معاملات الزبائن مع الخزينة العامة (Customers Affairs with the Public Balance):

تتأثر سيولة المصرف التجاري من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة، وعموماً تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة، ودائنية الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في حالات عديدة أهمها:

- أن الزبائن يعملون في أجهزة الدولة، ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى مصرف تجاري.
- عقد صفقة توريد سلع وخدمات إلى الدولة.

3- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف (Clearing Settlement among Banks):

تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر رصيد حسابه الجاري دائماً لدى المصرف المركزي، نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية، التي يحتفظ بها لدى المصرف المركزي، مما يزيد من أرصده النقدية، فعمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري، تؤدي إلى إحداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف، دون أن يصاحب ذلك أي تغيير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية، أما على مستوى المصرف التجاري الواحد، فإن حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة، فالمصرف الذي يحقق رصيداً دائماً اتجاه المصارف الأخرى سيشهد تحسناً في سيولته، والعكس صحيح.

4- علاقة المصرف المركزي بالمصارف التجارية (Central Bank Attitude towards Banks):

يملك المصرف المركزي كمثل السلطة النقدية قدرة التأثير في السيولة المصرفية، من خلال تزويده المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد المصرف المركزي على سياسة تقليص

¹ رضا صاحب أبو أحمد، إدارة المصارف، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص185.

عرض العملة، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة، أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لديها، بمعنى أنه يُقلل قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة المصرف المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم، وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف، ويوسع سيولتها المصرفية، مما يساهم في تعزيز قدرتها الإقراضية، ومواجهة مختلف السحوبات من العملة.

5- **رصيد رأس المال الممتلك (Owned Capital Reserve):** يؤثر رأس المال الممتلك على سيولة المصرف بطريقة عكسية، فكلما ارتفع هذا الرصيد زادت السيولة وبالعكس، وعلى هذا النحو تتحدد قدرة المصرف التجاري على الإقراض، وتنخفض مخاطرته في تسديد التزاماته الجارية.

رابعاً: أهمية السيولة في المصارف التجارية.

تحتاج المصارف التجارية للسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ويعود هذا السبب إلى الارتفاع الكبير في نسبة خصومها النقدية إلى مجموع مواردها المالية، بالإضافة إلى أن قسماً كبيراً من هذ الخصوم يتألف من التزامات قصيرة الأجل¹.

ومن جهة ثانية، فإن المصرف لا يستطيع طلب مهلة إضافية من المودع عند رغبته سحب ودائعه، إذ أن ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين العميل والمصرف، في حين أن المنشآت غير المصرفية تتمكن من التفاوض حول التزاماتها اتجاه دائنيها في طلب مهلة إضافية للتسديد، دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة، والتأثير على سلامة المركز المالي للمنشأة².

لذلك، فإن المصارف بحاجة إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال في ظروف معينة أهمها³:

- 1- في حالة الودائع تحت الطلب (الحساب الجاري)، وحتى بالنسبة للسحب من حسابات التوفير.
- 2- حالة خطابات الضمان التي أصدرها المصرف والتي حان موعد تسيلها، حيث يجب على المصرف الاستجابة، وتوفير السيولة المطلوبة للجهة المضمون لها حالة الاعتمادات حسب بنود الاتفاقية.

¹ Edem Cudjoe Amengor, Importance Of Liquidity And Capital Adequacy To Commercial Banks Head, Corporate Treasury, Amalgamated Bank, 2011, P6.

² فلاح الحسيني ومؤيد الدوري، إدارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، ط 1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص 94.

³ علي محيي الدين داغي، إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الأول، العدد الأول، 2010، ص 23.

- 3- حالة قيام العميل بسحب المبالغ المتاحة عن طريق بطاقات الائتمان، واستعمالها لشراء السلع أو الخدمات، حيث إن المصرف المصدر لها ضامن لتوفير السيولة للجهة المضمونة.
- 4- بالإضافة إلى التزامات أخرى للمصرف أمام المصارف، أو القطاعات الأخرى.

وهناك حالات تستدعي توفير المصرف سيولة كافية لمقابلة طلبات زبائنه، مثل قيام العملاء بسحب ودائعهم وتلبية أغراض التمويل، ومنح القروض والائتمان، إما على شكل قروض جديدة، أو تجديدات لقروض على وشك الاستحقاق، أو السحب على خطوط ائتمان قائمة، أضف إلى ذلك تسديد الالتزامات الناشئة عن الاقتراض المصرفي السابق من الغير، مثل القروض التي حصل عليها المصرف من المصارف الأخرى، أو من المصرف المركزي، كما أن تسديدات الضرائب المستحقة أو الأرباح الموزعة نقداً إلى المساهمين أو المالكين تؤدي دورياً إلى طلب آني على النقدية القابلة للصرف¹، وحيث أن مثل هذه الاحتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائماً لمواجهة التزاماتها اتجاه الغير. وتوافر السيولة لدى المصرف بمقادير كافية له العديد من المزايا أهمها²:

- 1- إن السيولة تمثل عنصر الأمان والحماية، وتجنب المصارف خطر عدم الدفع ومن ثم الإفلاس.
- 2- توفر عنصر المرونة في الخيار، حيث توفر السيولة إمكانية البحث عن الاستثمار الأفضل.
- 3- تعد السيولة مؤشراً لقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين، وبالتالي تعزيز عنصر الثقة حوله.
- 4- إن وجود سيولة كافية في المصرف تجنبه الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى، أو من المصرف المركزي.
- 5- مواجهة الظروف الطارئة غير المتوقعة وغير الواردة في الخطة، حيث نجد أنه رغم وجود خطط للسيولة، إلا أن المصرف قد يواجه ظروفاً طارئة تدعوا إلى وجود تدفقات نقدية خارجة.
- 6- تجنب المصرف البحث عن مصادر تمويل تكون في الغالب مكلفة.
- 7- يُعد توفر السيولة مؤثراً إيجابياً للمصرف في السوق المالي، وللمحللين والمصنفين والجهات الرقابية. ونظراً لأهمية السيولة في النشاط المالي، فإن المصارف تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عن الحد الأدنى من التزاماتها السائلة لمواجهة هذه المتطلبات، حيث تحدد السلطات النقدية نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها المصارف في خزائنها، بالإضافة إلى إيداع أرصدة لدى المصرف المركزي بصفته المقرض الأخير للمصارف في حالة تعذر تدبير موارد نقدية لمقابلة التزاماتها،

¹ خليل الشماع، أساسيات العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص 532.

² صادق راشد الشمري، إدارة المصارف "الواقع والتطبيقات العملية"، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 376.

كل ذلك يدعو إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلف، ودراسة سلوك الودائع، وذلك حتى لا يضطر المصرف إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله، وما قد يترتب على ذلك من مخاطر¹.

وتجدر الإشارة إلى أن المبالغة في تقدير كميات السيولة النقدية، وتجميدها في ميزانية المصرف، قد ينعكس سلباً على نتائج أعماله، كانهخفاض حصة المصرف من العائد، وعزوفه عن الدخول في استثمارات طويلة الأجل، تدر عليه عوائد مجزية، وهذا يؤثر بشكل كبير على وضعه التنافسي، وعلى مستوى أرباحه، ومن ثم على الأداء، وعلى قيمة المصرف².

وتأتي أهمية ذلك من أن هذه الأرصدة تكون كبيرة، وإن كانت تقل بالمقارنة مع إجمالي موارد أو ودائع المصرف، ويحدث أنه لا يلاحظ المصرف أحياناً اختفاء بعض عناصر الأصول السائلة بين أرقام وقيود حسابات الميزانية، وهو موقف يستحق التفكير الجاد نحو رفع كفاءة إدارة سيولة المصرف. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، تجعل من الصعوبة بمكان تحقيق المتابعة المستمرة للكشف عن السيولة المخزنة لدى المصرف، وأهم هذه العوامل تكمن في³:

- 1- تحركات القروض سحباً وسداداً، ما يدفع المصرف إلى توفير سيولة إضافية عند منحه سقوف ائتمانية، حتى يحين موعد استردادها، وقد تتأخر فترة استرداد هذه السقوف عما هو مخطط له، أو قد تتم بنمط يختلف عن النمط المتوقع، مما يؤدي إلى ظهور سيولة مفرطة في بعض الفترات.
- 2- التحركات اليومية لعمليات غرف المقاصة، المتعلقة بالتسويات لمعاملات المصارف فيما بينها.
- 3- نظم المصرف المركزي في مراقبة نسب الاحتياطي النقدي القانوني، فبعض المصارف تقوم بهذه المراقبة على أساس يومي، ويضطر المصرف على أساسه بأن يحتفظ يومياً أو على أساس وسطي بنسب نقدية من ودائعه بدون فائدة.

¹ باسل أبو زعيتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مرجع سابق، ص 100.

² Etienne Bordeleau & Christopher Graham, the Impact of Liquidity on Bank Profitability, Working Paper, Financial Stability Department, Bank of Canada, 2010.

³ سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 25.

نستنتج مما سبق... أن السيولة هي مسألة نسبية، لها متغيران: الأول هو الأصل السائل والمتغير الثاني هو تاريخ استحقاق الدين، وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها، أي في إمكانية سرعة تحويلها إلى نقدية، وفي درجة الخسائر التي يتم التضحية بها، نتيجة هذا التصرف، ومن ناحية أخرى، فإن الديون تختلف في إلحاح دفعها حسب تاريخ استحقاق كل منها، وحسب درجة المخاطرة في عدم سداد الدين في ميعاد الاستحقاق.

إن هذه النقطة الأخيرة أي درجة المخاطرة في عدم دفع الدين في ميعاد الاستحقاق، هو ما يجعل السيولة في المصارف التجارية مسألة حساسة وخطيرة، ففي الوقت الذي يمكن أن تطلب فيه أي شركة سواء أكانت صناعية أو زراعية أو عقارية من دائنيها مهلة سداد، نجد أن الأمر يصبح خطيراً لو أن المصرف طلب من المودعين الانتظار لحين تدبر الأموال، وعلى ذلك فإن نقص السيولة في المصرف يعرضه للفشل والانهيار. وخير مثال على ذلك إفلاس مصرف أنترا في لبنان، نتيجة الطلب المفاجئ لأموال بعض العملاء في تشرين الأول من العام 1966، حيث أعلن المصرف عن أسفه لأضراره للتوقف عن الدفع، وإقفال أبواب المصرف بسبب فقدان السيولة¹.

وفي أي شركة... فإنه من الممكن عمل ترتيبات للسيولة، بوضع خطة للتدفقات النقدية الداخلة، وربطها بالتدفقات النقدية الخارجة، بحيث لا يحدث توقف عن دفع أي مطلوبات من ناحية، وبحيث لا تكون هناك أصول سائلة أو نقدية أكثر من اللازم من ناحية أخرى، أما في المصارف التجارية فإن معظم ودائع المصرف هي ودائع قابلة للسحب الفوري، ولا يستطيع المصرف أن يتوانى لحظة في الاستجابة لطلب عملائه في استردادها، كما أنه لا يستطيع أن يتأخر في صرف قيمة قرض إذا ما توفرت الشروط، وبالتالي فإن مشكلة السيولة في المصارف التجارية تتمثل بالاحتفاظ بقدر ملائم من الأصول السائلة لمواجهة طلب العملاء.

¹ فادي الياس، "التحديات والخيارات المطروحة للنمو الاقتصادي في ضوء الإصلاحات الواجبة لقوانين الإفلاس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتشجيع الاستثمار ولجذب الاستثمارات الخاصة"، المؤتمر المنعقد في القاهرة برعاية البنك الدولي، 2012، ص19. <https://carjj.org>

المبحث الثاني

عناصر ومؤشرات تقييم السيولة المصرفية

أولاً: عناصر السيولة المصرفية (مكونات السيولة)

تشمل عناصر السيولة لدى المصرف كل من الأصول التي تتكون من النقود، أو التي يمكن بيعها وتحويلها إلى نقود بسرعة معقولة، ودون أن يتحمل المصرف خسائر كبيرة في هذا السبيل¹، ويمكن تقسيم عناصر السيولة المصرفية إلى المكونات التالية:

- السيولة الحاضرة (احتياطيات الدرجة الأولى أو الاحتياطيات الأولية).
- السيولة شبه النقدية (احتياطيات الدرجة الثانية أو الاحتياطيات الثانوية).
- الأصول ذات السيولة المشتقة.

1- الاحتياطيات الأولية (Primary Reserves):

تمثل الاحتياطيات الأولية خط الدفاع الأول ضد الخسائر المحتملة، وهي عبارة عن النقود الحاضرة المحتفظ بها في خزانة المصرف، سواء كانت بالعملة المحلية أو الأجنبية، وأيضاً الأصول التي يمكن للمصرف تحويلها إلى نقود فوراً، وتشمل هذه الأصول الاحتياطي القانوني لدى المصرف المركزي، والأرصدة المحتفظ بها لدى المصارف، والأموال تحت التحصيل².

وتتميز هذه الاحتياطيات بكونها ذلك الجزء المجمد من أصول المصرف، والمحتفظ به لمواجهة متطلبات السيولة الطارئة اتجاه العملاء، وبما أن هذه الاحتياطيات هي أصول مجمدة دون استثمار، فإنها لا تدر على المصرف أية عوائد³، إلا أن المصرف مجبر على الاحتفاظ بها، وبمقدار كافٍ، وذلك للوفاء بالمتطلبات التالية:

- تلبية طلبات السحب اليومية على الودائع الجارية، وودائع التوفير التي تتم دون إخطار مسبق من قبل العميل.
- تنفيذ عمليات الاعتمادات المستندية بالعملة الأجنبية.
- القيام بعمليات التسوية (المقاصة) للصفوك المسحوبة على المصرف من قبل المصارف الأخرى.
- تلبية متطلبات المصرف المركزي، بالاحتفاظ برصيد نقدي كنسبة على ودائع المصرف.

¹ محمد أنور سعيد سلطان، إدارة البنوك، مرجع سابق، ص 147.

² سامي خليل، النقود والبنوك، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1981، ص 415.

³ Sergio Ross, Money Banking and Finance, University Of Fribourg, Switzerland, 2012, P212.

ويمكن تصنيف الأصول المحتفظ بها كاحتياطات أولية في المصرف بالعناصر التالية:

1-1 النقود في خزانة المصرف (Monetary Fund in Box):

وهي مجموع ما يوجد في حوزة المصرف من أموال، سواءً أكانت أموال مصرفية أو عملة ورقية أو معدنية، بالإضافة إلى ما قد يتوفر لديه من عملات أجنبية¹، وتعد هذه المجموعة من أكثر الأصول سيولة لدى المصرف التجاري، إذ يستطيع المصرف أن يتصرف فيها فوراً عند طلب العملاء نقداً²، ويلاحظ بأن الأرصدة النقدية بخزانة المصرف تتأثر بالإيداع النقدي من قبل العملاء، سواءً كان ذلك في صورة سداد التمويل الذي مُنح من قبل، أو زيادة في الودائع³.

2-1 الحساب الجاري لدى المصرف المركزي (Current account in the Central Banks):

يحتفظ المصرف التجاري بحسابين لدى المصرف المركزي، أحدهما مجمد، وهو ذلك الحساب المحدد من قبل المصرف المركزي نفسه، والآخر جاري، وهو الحساب المحدد من قبل المصرف التجاري نفسه، ويستخدم الحساب الجاري في مجالات متعددة أهمها:

- مقاصة الصكوك بواسطة المصرف المركزي.
- تغطية الاعتمادات المفتوحة للمستوردين بواسطة المصارف.
- تعديل الحساب المجمد بما ينسجم مع تغير مقدار الودائع المعروفة بالقانون.
- تعزيز الرصيد النقدي في صندوق المصرف التجاري⁴.

3-1 الحسابات الدائنة لدى المصارف الأخرى (Credits Accounts at Other Banks):

وهي الشيكات والحوالات والأرصدة النقدية المستحقة على المصارف لحساب المصرف التجاري، حيث تظهر في حساباته تحت بند أموال تحت التحصيل⁵، والسبب وراء إدراج المصرف هذه الأرصدة ضمن الحسابات الأكثر سيولة في ميزانيته هو لاعتبارات الثقة المتبادلة بين المصارف فيما بينها، ولكون عملية تحصيلها أكيدة، وأن أمر الحصول على ديون المصرف التجاري لدى المصارف الأخرى هي مسألة أيام لا أكثر⁶.

¹ محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، مرجع سابق، ص148.

² عاطف جابر عبد الرحيم، تنظيم وإدارة البنوك، مرجع سابق، ص252.

³ خليل الشماخ، مصارف المستقبل "الاستراتيجية المصرفية"، أكاديمية العلوم المالية والمصرفية، عمان، 1997، ص162.

⁴ <http://Vb.Arabsgate.Com>

⁵ George H. Hemple, Simonson G. Donald, And Alan B. Coleman, Bank Management "Text And Cass", New York. John Wiley & Sons, 1994, P50.

⁶ عاطف جابر عبد الرحيم، تنظيم وإدارة البنوك، مرجع سابق، ص253.

4-1 الصكوك تحت التحصيل (Cheques of Collection Fee):

هي الأموال الصادرة لأمر عملاء المصرف، الذين يقدمونها إليه ليحصلها ويقيدها قيمتها في حساباتهم الجارية، وقد تكون هذه الصكوك مسحوبة على مصرف آخر في ذات المدينة، مما يجعلها تتسم بسيولة عالية، حيث يمكن تحصيلها أو تقييدها لحساب المصرف في أقل من يوم، أما تلك المسحوبة على المصارف في جهات مغايرة، فإنها تستغرق وقتاً طويلاً أو يقصر وفقاً لبعدها عن المصرف، ومع ذلك فإن الوقت يتسم بالقصر النسبي¹.

5-1 الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج (Deposits at Outdoor Foreign Bank):

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في الخارج من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة، والتزاماتها القائمة الأخرى، بما لا يزيد عن نسبة معينة، تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد.

2- الاحتياطات الثانوية (Secondary Reserves Management):

الاحتياطات الثانوية في المصرف التجاري، هي عبارة عن موجودات سائلة تدر لها عائداً، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أنها تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف، والاحتياطات الثانوية تتكون من جزئين، الأول محدد قانوناً ويسمى بالاحتياطات القانونية، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، أما الجزء الثاني من الاحتياطات، فهو أن المصارف التجارية كغيرها من منشآت الأعمال تسعى إلى زيادة أرباحها، وبالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي إنها يمكن أن تستخدم جزءاً من أموالها في استثمارات قصيرة الأجل، ك شراء الأوراق المالية والأوراق التجارية، التي هي إضافة إلى إنها مربحة فإنها تتمتع بسيولة عالية².

¹ محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، مرجع سابق، ص 149.

² نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2013، ص 305.

ويمكن تصنيف عناصر الاحتياطات الثانوية إلى الأنواع التالية:

1-2 أذون الخزانة (Treasury Bills):

تُعدُّ أذونات الخزانة أداة للسياسة النقدية، تستهدف إحداث استقرار في حجم المعروض النقدي ومعدلات التضخم، كما تستخدمها الحكومة في علاج عجز الموازنة المؤقت، بدلاً من أن تطبع نقود جديدة لتمويل ذلك العجز عندما تكون الدولة على موعد مع التضخم، كذلك بدلاً من الاقتراض الخارجي وما لها من تداعيات، لذلك تلجأ الحكومة إلى الاقتراض الداخلي عن طريق أذونات الخزانة، وهذه الأذون هي أداة من أدوات الدين قصيرة الأجل، تصدرها الحكومة لغرض الاقتراض، وهي تعهد من الحكومة بدفع مبلغ معين في تاريخ استحقاق الأذن، لذلك تأخذ صفة الورقة التجارية (السند الأذني)، وهي تصدر بفترات استحقاق تتراوح بين ثلاثة أشهر وستة أشهر واثنى عشر شهراً، وهي لا تحمل سعر فائدة محدد، وإنما تباع بسعر خصم يقل عن قيمتها الاسمية، على أن يسترد مشتريها قيمتها الاسمية في تاريخ الاستحقاق، وتتمثل الفائدة التي يحصل عليها المقرض في الفرق بين ما دفعه عند شراء الإذن وبين قيمته الاسمية التي يحصل عليها في تاريخ الاستحقاق¹.

وتمثل هذه الأصول بالنسبة للمصرف التجاري إيرادات كونها تدر عائداً مجزياً، وما يميزها أيضاً إمكانية تحويلها إلى أموال، وفي فترة قصيرة وبأقل خسائر محتملة، وعادةً ما تكون هذه الأوراق مضمونة من قبل الحكومة².

2-2 الأوراق التجارية المخصومة (Discounted Commercial Paper):

تمثل الأوراق التجارية المخصومة ثاني استخدام لموارد المصرف بعد أذون الخزانة والتي تدر عليه دخلاً، ويشير هذا الأصل إلى الأوراق التجارية التي خصمها المصرف لعملائه، وعملية الخصم في جوهرها تعني قيام المصرف التجاري بعملية إقراض قصير الأجل، فعملية خصم الورقة التجارية بالنسبة للمصرف التجاري تعني شراء قيمتها مقابل قيمة حالية (نقد حاضر)، والفرق بين القيمتين يمثل جزء الانتظار والمخاطرة، أي الفائدة عن المبلغ الذي تخلق عنه المصرف التجاري لبائع الورقة التجارية، خلال الفترة التي تتقضي بين شراء الورقة وتاريخ استحقاقها، ويطلق على قيمة الفائدة المدفوعة منسوبة إلى القيمة الاسمية للورقة التجارية ما يعرف بسعر الخصم.

وارتفاع درجة سيولة هذا الأصل لا تتبع من كونه أساساً قصير الأجل، بل من إمكانية إعادة خصم هذه الأوراق لدى المصرف المركزي بسهولة³، ولكن المركزي لا يعيد خصم هذه الأوراق إلا إذا كانت

¹ <https://www.bayt.com>

² عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 95.

³ كمال شرف وهاشم أبو عراج، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 188.

الضرورة تقتضي ذلك، فيقدم قيمة هذه الأوراق نقداً إلى المصارف التجارية بعد خصم فائدة يحددها المركزي، مقاسة عن المدة الباقية حتى حلول أجل هذه الأوراق، وتسمى الأوراق التجارية التي يقبل المصرف المركزي إعادة خصمها بـ (كمبيالات الدرجة الأولى)، أي تلك الأوراق التي تتمتع بدرجة عالية من الضمان، وعادةً يشترط أن تحمل توقيعين لشخصين على درجة عالية من الملاءة والثقة.

3-2 الأوراق المالية (Money Bills):

يستثمر المصرف التجاري جزءاً من سيولته في تشكيل محفظة من الأوراق المالية، بهدف تحقيق عائداً مجزياً جراء استثمارها، والسبب الرئيس جراء تخصيص جزء من أموال المصرف إلى تلك الاستثمارات هو عدم كفاية طلبات الاقتراض، وإن كان هناك سبباً آخر لا يقل أهمية يتمثل في استخدام تلك الأموال عند الحاجة الملحة إليها، كخط دفاع للوقاية ضد مخاطر نقص السيولة، وذلك بالتصرف في جزء من تلك الأوراق ببيعها، وهكذا يبدو التباين واضحاً بين دافع الاستثمار في الأوراق المالية المكونة لمحفظة الأوراق المالية، وبين دافع الاستثمار في الأوراق المالية المكونة للاحتياطي الثانوي، والتي تمثل خط دفاع أساسي لمواجهة متطلبات المصرف إلى السيولة¹.

4-2 القروض القابلة للاستدعاء (Callable Loans Recoverable):

هي عبارة عن نقود أقرضها المصرف التجاري على شكل قروض قصيرة الأجل إلى سماسرة الكمبيالات أو بيوت الخصم، ومثل هذه القروض إنما تكون مستعدة للسداد خلال 24 ساعة من طلبها، وهناك نوع آخر من القروض القصيرة الأجل، والتي تكون قابلة للاستدعاء خلال سبعة أيام من تاريخ طلب سدادها. يتمتع هذا النوع من أصول المصرف التجاري بدرجة عالية من السيولة، ولذلك فإن مقدار الفائدة التي يتقاضاها المصرف نظير مثل هذه القروض لا يتجاوز الـ 3 إلى 4%، ولذلك فهي تعد أهم عناصر الاحتياطيات الثانوية².

¹ منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية "مدخل اتخاذ القرارات"، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص210.

² سامي خليل، النقود والبنوك، مرجع سابق، ص236.

3- الأصول ذات السيولة المشتقة (Liquid Derivative Assets):

وهي تلك الأصول التي لا تتمتع بسيولة ذاتية، وإنما تشتق سيولتها من استحقاقها، وإتمام تحصيلها، أو من أنها تقلل من مقدار الالتزامات التي قد يتحملها المصرف، وبالتالي فهي تجنب المصرف مخاطر تدني سيولته.

ومن هذه الأصول المشتقة الأمانات التي يودعها العملاء طرف المصرف، كالكمبيالات المودعة برسم التحصيل، والأوراق المالية التي لا تستحق قيمتها إلا بالاستهلاك، أو التصفية أو البيع بالبورصة، كما أن منها القروض قصيرة الأجل، والتي يكون المصرف قد قدمها لعملائه مقابل ضمانات عالية ومرنة، ويحتمل كثيراً أن يسترجع المصرف قيمتها في موعد استحقاقها، وكذلك القروض الممنوحة بضمان عقود متنازل عنها للمصرف، كاعتمادات المقاولين مثلاً، كذلك فإن من هذه الأصول ذات السيولة المشتقة ما يصدره المصرف من تعهدات بناءً على طلب عملائه لكفالتهم في أعمال سوف يؤديونها للغير، وتعهدات المصرف مقابل الاعتمادات المستندية التي يقوم المصرف بفتحها لصالح الغير، وبناءً على طلب عملائه، وعادةً ما تكون هذه التعهدات مغطاة بضمانات من العملاء، لهذا فإن سيولتها مشتقة من أن المصرف لا يتعرض إلى نقص السيولة عنده إذا ما أوفى العملاء بالتزاماتهم المترتبة عليها.

وفي العادة لا تعتمد المصارف التجارية في تقدير سيولتها على هذه الأصول بأنواعها، لأنها تحمل قدراً كبيراً من المخاطرة، كما أن احتمال تحقق سيولتها إنما تكون بدرجات متباينة، أو قد لا تتحقق إطلاقاً¹.

ثانياً: مؤشرات تقييم كفاءة السيولة المصرفية

تدل المؤشرات الخاصة بمتابعة سيولة المصرف على قدرته على الوفاء بمتطلبات المسحوبات المباشرة، أو من خلال المقاصة، وكذلك على مواجهة متطلبات الاحتياطات النقدية القانونية²، وتستخدم المصارف عدداً من المؤشرات لقياس السيولة لديها وهي:

1- نسبة الرصيد النقدي (Monetary Fund Ratio):

تشير هذه النسبة إلى العلاقة بين ما يمتلكه المصرف من موارد نقدية سائلة ومجموع ما عليه من التزامات مالية اتجاه الغير³، وتدل هذه النسبة على أنه كلما ارتفعت نسبة الرصيد النقدي كلما زادت قدرة المصرف على تلبية التزاماته المالية، مع الإشارة إلى أن المبالغة في تقدير هذه النسبة بالزيادة له

¹ محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، مرجع سابق، ص 151.

² خليل الشماخ، تحليل وتقييم أداء المصرف "ورشة عمل"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2002، ص 109.

³ فلاح الحسيني ومؤيد الدوري، إدارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، مرجع سابق، ص 97.

منعكساته على العائد المصرفي، بسبب حجب هذه الأموال عن التوظيف في استثمارات كان من الممكن أن تدر على المصرف أرباحاً¹.

تحسب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى المصرف المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

2-نسبة الاحتياطي القانوني (Legal Reserves Ratio):

تشير هذه النسبة لمدى قدرة الأرصدة الموجودة في المصرف المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، وتمثل هذه المبالغ حجم الاحتياطيات القانونية المفروضة على الودائع، والتي تدعم موقف المصرف المالي لتأدية التزاماته في الظروف غير الاعتيادية للمودعين بشكل خاص، ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالصيغة التالية²:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى المصرف المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

3-نسبة السيولة القانونية (Legal Liquidity Ratio):

تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المصرف على موجوداته السائلة وشبه السائلة (الاحتياطيات الأولية والثانوية) في تغطية التزاماته المالية، فكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل، ومصدر دعم وأمان لإدارة المصرف، تعطى هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية} + \text{الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتتراوح هذه النسبة لدى معظم المصارف بين (30 - 35%) كحد أقصى³.

¹ Grady D.B & Spencer A.H. Management Commercial Bank, Prentice-Hall International, Inc.,1990, P178.

² فلاح الحسيني ومؤيد الدوري، إدارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، مرجع سابق، ص97.

³ بشير عباس العلق، إدارة المصارف، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص121.

4- نسبة التوظيف (Investment Ratio):

تشير هذه النسبة إلى مدى ملائمة توظيف الأموال المتاحة للمصرف، والمتأتية من الودائع في تلبية الطلبات الائتمانية على القروض والسلف¹، تقاس هذه النسبة بالصيغة التالية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{التسهيلات المقدمة سلف قروض}}{100 \times \text{الودائع وما في حكمها}}$$

تُعد نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة الصورة الأكثر تعبيراً عن السيولة، فكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً إيجابياً عن سيولة المصرف، ولهذا المؤشر أهمية بالغة بالنسبة لإدارة المصرف، لكونها إشارة تحذير للقيام بمراجعة سياساتها الخاصة بتوزيع الأصول لصالح السيولة².

نستنتج مما سبق... أن مقاييس السيولة في المصارف التجارية _ وإن كانت ذات طابع كمي _ إلا أنها من المقاييس التقريبية المستخدمة في تعيين درجة سيولة هذا المصرف أو ذاك، لهذا فإن الاسترشاد بها غير كافٍ في الحكم على سيولة المصرف، ما لم تتوفر معلومات نوعية عن مكوناتها، والأخذ بعين الاعتبار علاقة المصرف بالسوق المالية.

وعلى الرغم من هذا التحفظ، إلا أنه لا يمكن تجاهل ما تقدمه مقاييس السيولة من مؤشرات مقبولة عن سياسة السيولة لدى المصرف.

وبما أن ميزانية المصرف تحتوي على سيولة حاضرة، أو مشترة من السوق المالية، أو كلاهما معاً، لذا فإننا نحتاج إلى مقياسين بديلين لقياس السيولة، ولا شك في أن قياس السيولة الحاضرة أسهل بكثير من قياس السيولة المشترة، التي تعتمد عادةً على مدى الثقة التي يتمتع بها المصرف لدى بائعي هذه السيولة في السوق.

إن تقدير ما يستطيع المصرف أن يشتريه من سيولة من السوق، يكون بناءً على مدى تحمله أعباء إضافية لبعض عناصر مطلوباته الحالية من جهة، ومن جهة ثانية على الطاقة الاقتراضية غير المستعملة لديه (Excess Or Unused Debt Capacity)، بمعنى إضافة خصوم جديدة، فالمصرف الذي يملك الحجم والسعة والملاءة، يكون مؤهلاً للاعتماد على جانب المطلوبات في إدارة سيولته، كما يمكن قياس المدى الذي ذهب إليه المصرف في هذا المجال، حيث ستبدو المصارف التي اعتمدت سياسات توسعية (Aggressive) أنها قد استغرقت جزءاً كبيراً من طاقتها الاستيعابية، بعكس المصارف التي لم تلجأ لمثل هذا الأسلوب.

وأفضل مقاييس السيولة ما كان منها قائماً على أساس التدفق النقدي، لكن صعوبة تقدير مثل هذه التدفقات، تجعل المقاييس القائمة على الأساس الكمي هي الأكثر استعمالاً.

¹ سليمان اللوزي، حسن مهدي ومدحت الطراونة، إدارة البنوك، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 1997، ص203.

² مفلاح عقل، وجهات نظر مصرفية، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006، ص164.

المبحث الثالث

إدارة السيولة المصرفية

تحتل إدارة السيولة الأولوية الأولى في العمليات المصرفية، لأن الفشل فيها قد يؤدي إلى إفلاس المصرف، كما أن كفاءة مدراء السيولة في المصرف هي مؤشر عن حسن إدارة المصرف ككل¹، فالمصرف يجب أن تكون لديه السيولة الكافية التي يستطيع من خلالها الوفاء بالتزاماته اتجاه الآخرين، خصوصاً فيما يتعلق بالسحوبات التي يقوم بها العملاء.

وينبغي على المصرف أن يدرس مقادير السيولة الواجب الاحتفاظ بها، دون المبالغة في ذلك، فالاحتفاظ بسيولة كبيرة يُعد من العوامل المقللة من ربحية المصرف، مما يؤدي إلى خسارة متعامليه، كما أنه يعطي مؤشراً سلبياً على عدم قدرة المصرف على استثمار الفائض لديه.

إن جودة إدارة السيولة في المصرف سواءً من جانب الطلب أو جانب العرض تتطلب توفر المصرف على هيكل لصناعة القرارات، ومنهج لعمليات تمويل السيولة²، ومجموعة من حدود التعرض لمخاطر السيولة، فالقرار المتعلق بتحديد مصدر الأموال يعتمد على الحالة التي يواجهها المصرف، فلو كانت الحاجة إلى الأموال مؤقتة، فقد يكون من المستحسن اللجوء إلى زيادة الخصوم قصيرة الأجل، عن طريق الاستفادة من سوق قروض الاحتياطي أو نافذة الخصم، أما لو كانت الحاجة إلى الأموال دائمة، فينبغي على المصرف أن يتبع سياسة زيادة الايداعات، أو بيع الأصول السائلة المتوفرة لديه.

وعلى اعتبار أن بعض الأصول تتمتع بقدرة تسويقية أكبر من غيرها في السوق الثانوية، فإن تركيبة أصول المصرف تؤثر بلا شك على درجة السيولة التي سيتمتع بها، وفي أسوأ الأحوال يمكن للمصرف أن يضمن لنفسه ما يكفي من السيولة عن طريق توظيف معظم أمواله في شراء الأوراق المالية الصادرة عن الخزينة، ومع ذلك ينبغي على المصرف أن يوجه اهتمامه نحو تحقيق عائد معقول على أصوله، الأمر الذي يخلق تعارضاً بين عنصري الربحية والسيولة.³

¹ خليل الشماخ، أساسيات العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص 531.

² أكرم لال الدين وسعيد بو هراوة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية "دراسة تحليلية نقدية"، دراسة مقدمة للمجمع الفقهي الإسلامي، 2010.

³ محمد نضال الشعار، أسس العمل المصرفي، مرجع سابق، ص 219.

أولاً: إدارة السيولة وأهميتها لدى المصرف

1- مفهوم إدارة السيولة المصرفية:

قسم البعض إدارة السيولة إلى قسمين، إدارة أساسية وأخرى متقدمة، فالإدارة الأساسية للسيولة هي التي تتعامل مع النقد الفعلي المتوفر لدى المؤسسة، أي تكون واحدة من أهم وظائفها الرئيسية تحديد المستوى الأمثل للنقد، بحيث يمكن دفع واستلام المبالغ الضرورية لتشغيل المؤسسة بشكل سليم، أما الإدارة المتقدمة للسيولة، فتتضمن الإدارة الأساسية بالإضافة إلى مهام أخرى، مثل التنبؤ بالسيولة، والتفاوض، وإقامة العلاقات مع المؤسسات المالية ومؤسسات إدارة المخاطر المالية¹.

وتعني إدارة السيولة أيضاً القدرة على تحقيق التوازن بين الحفاظ على كمية السيولة المطلوبة للوفاء بالالتزامات ولسير العمل، وبين استغلال السيولة وإشغالها في التمويل والاستثمار.

فهذه السياسة المتوازنة ليست سهلة المنال، وإنما تحتاج إلى استراتيجية مدروسة لإدارتها، تعتمد على عنصرين رئيسيين: العنصر الأول يتمثل في السياسة الوقائية، التي تجنب المؤسسة الوقوع في أزمة سيولة، ومعالجة هذه الأزمة بصورة صحيحة عند وقوعها، أما العنصر الثاني فيتمثل في وضع سياسة عملية لإدارة السيولة، من خلال القيام سنوياً وعند الحاجة وبصورة دائمة بموازنة شاملة لحاجة المؤسسة إلى مقدار السيولة الذي يجب أن تحتفظ به للوفاء بالالتزامات الحالية، ولسير العمل والاستجابة لحاجات عملائها، مع القيام بدراسة شاملة لمقدار الفائض الذي ينبغي للمؤسسة استثماره استثماراً قصيراً ومتوسط وطويل الأجل².

ونستطيع القول إن إدارة السيولة تعني: قيام المصرف بدراسة عناصر أصوله، وتقييمها من حيث الكم والنوع، وتحديد تكلفة تسييلها، بالإضافة إلى تقدير مستوى المطالبات، للوقوف على مقدرة المصرف في الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير، وهذا يتطلب من المصرف القدرة والكفاءة في توظيف الأموال المتاحة له، عبر استثمارات تحقق عائداً مجزياً للمصرف، وبنفس الوقت إمكانية تسييل هذه الاستثمارات، لمقابلة طلبات السحب على الودائع دون أدنى تأخير، ودون أن يؤدي ذلك إلى ارتباك في أعمال المصرف.

¹ أكرم لال الدين وسعيد بو هراوة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية "دراسة تحليلية نقدية"، مرجع سابق.
² علي محيي الدين داغي، إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 31.

- وعليه، فإن سياسة إدارة السيولة الفعالة، هي السياسة القادرة على تحقيق الموائمة بين مخاطر السيولة وتوظيفها، ويكون ذلك من خلال¹:
- استثمار فائض السيولة بما يحقق أقصى عائد، فتكسب الأموال لدى المصرف، وتجاوزها للحدود المقبولة دون استثمار يعد مؤشراً على عدم كفاءة إدارته النقدية، لأن ذلك يعني تفويت فرص استثمارية كان بالإمكان له تحقيقها.
 - المقدرة على الوفاء بالالتزامات بالحد الأدنى من التكاليف، ويتعين على المصرف في سبيل تحقيق ذلك، الموائمة بين الأصول والخصوم من حيث الأجل أو العائد وتوافر التمويل.
- وحيث أن الغرض من إدارة السيولة هو التأكيد على قدرة المصرف لمقابلة التزاماته التعاقدية الآتية، فالمنهج الصحيح لإدارة السيولة لدى المصارف، يعتمد على مجموعة من العوامل، يدخل ضمنها حجم المصرف وتطوره، وطبيعة أنشطته ومستواها، وهناك عوامل أخرى تضمن فعالية إدارة السيولة لدى المصرف، منها توفر الاستراتيجيات الواضحة وكفاءة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ووجود أسس راسخة للرقابة الداخلية الفعالة، تضمن وجود مستويات محددة للمسؤولية والفصل بين الواجبات، بجانب فعالية إعداد التقارير الداخلية والخطط الطارئة.
- وعلى ذلك يجب أن يتضمن النظام القوي لإدارة السيولة على عدة عناصر منها²:
- نظام جيد لإدارة نظم المعلومات.
 - سيطرة مركزية على السيولة (إنشاء مركز متخصص للسيولة وإدارتها).
 - تحليل وتقييم صافي التمويلات اللازمة.
 - تنوع مصادر التمويل (رأسياً - أفقياً).
 - وضع خطط بديلة للمستقبل.
- إن المصرف يدير تدفقاته النقدية الداخلة والخارجة ضمن إطار تحقيق أقصى عائد ممكن، وعدم الوقوع في أزمات سيولة، وعدم التضحية بكبار المودعين، وبالتالي عدم الوقوع في الإفلاس، وهذا ما يتطلب من إدارة السيولة في ظل هذه الأهداف المتناقضة، مهارة وكفاءة عالية في تقدير كمية السيولة التي يجب أن يحتفظ بها المصرف، ذلك لأن زيادة السيولة في المصرف يفوت عليه فرصة تحقيق أرباح، من توظيف واستثمار تلك الأموال السائلة، وتعنى من جهة أخرى، أن المصرف لا يقوم بواجبه

¹ يوسف الشبيلي، أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية، الرياض.

² Charles Calomiris, Florian Heider & Marie Hoerova, a Theory of Bank Liquidity Requirements, Journal of Finance, 2005, P59.

بشكل كامل في تحريك وتدعيم متطلبات الاقتصاد الوطني، وبالمقابل فإن النقص في السيولة قد يكون مميتاً ليس فقط بالنسبة للمصرف، بل أيضاً للمصارف الأخرى، والتركيب المالي والاقتصادي للدولة ككل، وفي هذه الحالة ليس أمام المصرف سوى البحث عن التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة في إدارة أصوله وخصومه.¹

2- أهمية إدارة السيولة في المصرف:

تتبع المشكلة الأساسية المتعلقة بإدارة السيولة، من أنها تعد إحدى العمليات ذات الطبيعة الخاصة، تؤدي الحركة فيها بالزيادة أو النقصان إلى مشاكل قد تؤثر سلباً على نتائج أعمال المؤسسة، فنقص السيولة في المؤسسات التجارية، يصاحبها مشاكل تؤدي إلى عدم قدرتها على سداد التزاماتها المالية في مواعيدها، وعدم القدرة على تحقيق أرباح معقولة، وبالتالي تعرضها لخطر الإفلاس، وهذا الوضع في المؤسسات التجارية عموماً، أما في المصارف فإن السيولة تكتسب أهمية خاصة، ذلك أن معظم التزامات المصرف التجاري عبارة عن ودائع يمكن أن تطلب في أي وقت، أما التزامات المؤسسات الأخرى عبارة عن قروض أو ديون تسدد في أوقات محددة، ولذلك فإن كمية السيولة التي يجب أن يحتفظ بها المصرف تُعد من المشاكل الرئيسية في إدارة المصرف لسيولته.²

وتظهر أهمية إدارة السيولة في كونها أداة رئيسة من أدوات السياسة النقدية التي يمارسها المصرف المركزي على مستوى الدولة، وأيضاً على مستوى المصارف، في المحافظة على القدر الأمثل من السيولة، الذي يخفف من المخاطر التي تحدث جراء حدوث فائض، أو عجز في السيولة.

وازدادت أهمية إدارة السيولة في السنوات الأخيرة، نتيجة للتطور الحاصل في شتى المعاملات المالية، والتي تستوجب الإيفاء بالالتزامات المتعلقة بها في مواعيدها، بالإضافة إلى التذبذب الحاصل في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، والتغيرات في خصائص الأسواق، والتطورات التكنولوجية المستمرة، وغيرها من الأمور التي تستوجب (وعلى الدوام) أن تدار السيولة بكفاءة عالية، حتى يتمكن المصرف من تخفيض مخاطر السيولة إلى أقل ما يمكن³، وصولاً إلى تحقيق الموائمة ما بين معدل الربحية وعنصر المخاطرة.

¹ منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال "الأوراق المالية وصناديق الاستثمار"، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 2003، ص 189.

² خليل الشماخ، مصارف المستقبل "الاستراتيجية المصرفية"، الأكاديمية للعلوم المالية والمصرفية، مرجع سابق، ص 159.

³ عز الدين مصطفى الكور، أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني.

بناءً على ما سبق، نجد أن أهمية إدارة السيولة في المصرف، تتجلى في الأهداف التي تسعى لتحقيقها وهي¹:

- المحافظة على استمرار المصرف في أداء وظيفته على أكمل وجه، وإبعاد مخاطر العسر المالي عنه.
- التأكد من مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، وتحصيل الذمم والتمويلات والاستثمارات عند استحقاقها.
- حماية الأصول من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة، وعدم تعريض المصرف لمخاطرة كبيرة على المدى الطويل.
- تقوية ثقة المودعين، وبالتالي استمرارهم في الإيداع من خلال الإدارة الجيدة لموجوداتهم.
- تسييل الأوراق المالية وبيع الأصول دون تحمل خسارة.
- تجنب المصرف اللجوء الاضطراري للاقتراض بشروط مجحفة.

ثانياً: نظريات إدارة السيولة المصرفية

1-نظرية القرض التجاري (The Commercial Theory):

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه، والتي يجب أن تكون لفترات قصيرة، ولغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح. وطبقاً لهذه النظرية، فإن المصارف لا تقرض لغايات شراء العقارات، أو شراء السلع الاستهلاكية، أو الاستثمار في الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه النشاطات، وتناسب هذه النظرية المجتمعات التجارية، حيث أن الغالبية العظمى من عملاء المصرف من التجار الذين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة².

ويؤخذ على هذه النظرية فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في البلدان النامية، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من المساهمة في مشاريع البنى التحتية، وحيالها دون تقديم القروض اللازمة للتوسيع في المشاريع الصناعية، وإمدادها بوسائل التشغيل المناسبة، وذلك لطول فترة هذه القروض.

كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعها في وقت واحد، بل إن عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة،

¹ أكرم لال الدين وسعيد بو هراوة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية "دراسة تحليلية نقدية"، مرجع سابق، ص11.

² أحمد سعد الرباطي، إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية "الأسس والنظريات"، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، 2015، ص12.

أما بالنسبة لودائع التوفير، فكثر عدد تلك الحسابات وطبيعتها من حيث أنها في الوضع العادي تنمو وتكبر، يجعلها تتمتع بالثبات النسبي، أما الودائع الثابتة فتوازي استحقاقها معروفة للمصرف، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها¹.

ويؤخذ على هذه النظرية أيضاً، قيامها على افتراض إمكانية إكمال الدورة التجارية بنجاح، وهو أمر لا يتحقق دائماً، خاصة في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية².

2-نظرية إمكانية التحول (The Shifi Ability Theory):

بموجب هذه النظرية، فإن المصرف التجاري يعمل على قاعدة مفادها تدعيم موجوداته التي تشكل الاحتياطات الأولية بموجودات أخرى تتميز بقابليتها البيعية العالية، أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسارة، وذلك كلما احتاج المصرف إلى الأموال³، فيمكن تلبية احتياجات السيولة بكفاءة إذا كان لدى المصرف مثلاً أوراق مالية قابلة للبيع في السوق المالي قبل استحقاقها⁴.

3-نظرية الدخل المتوقع (Expected Income Theory):

إن اعتماد المصرف على هذه النظرية يتوقف على الإحاطة بكافة الظروف المتعلقة بمقدرة العميل المقترض على الوفاء بالتزاماته التعاقدية اتجاه المصرف⁵، حيث أن قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ليست مرهونة فقط بالوضع المالي كما تظهره الحسابات الختامية لمنشأته، ويجب ألا يتم تقويم قدرته هذه بمعزل عن تقويم المخاطر الائتمانية، التي تحد من قدرته على السداد على مدار فترة الائتمان⁶، لذلك فإن الأساس الذي تقوم عليه هذه النظرية هو الدخل الفعلي المتحقق للمنشأة المقترضة، أي قدرتها العالية على توليد النقد (حجم الأموال الداخلة لهذه المنشأة)، والتي ستمنحها القدرة على تسديد أقساط القرض في مواعيد الاستحقاق⁷.

¹ عبد المعطي أرشيد ومحفوظ جودة، إدارة الائتمان، مرجع سابق، ص100.

² [Http://Www.Acc4arab.Com/Acc/Favicon.Ico](http://Www.Acc4arab.Com/Acc/Favicon.Ico)

³ فلاح الحسيني ومؤيد الدوري، إدارة الائتمان "مدخل تحليلي واستراتيجي معاصر"، مرجع سابق، ص100.

⁴ نصر رمضان احلاسه، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص47.

⁵ Ansoff W. L, Strategy of Banking, New York, Mc Craw-Hill Book Co, 1997, P152.

⁶ حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص130.

⁷ فلاح الحسيني ومؤيد الدوري، إدارة الائتمان "مدخل تحليلي واستراتيجي معاصر"، مرجع سابق، ص100.

4-نظرية إدارة المطلوبات (Liabilities Management Theory):

كبدل لعملية خزن السيولة داخل ميزانية المصرف التجاري، طورت المصارف في مطلع الستينيات أسلوباً جديداً في إدارة السيولة، يُسمى إدارة المطلوبات، وقد ظهر هذا الأسلوب بالتزامن مع تطوير فكرة شهادات الإيداع، التي كانت وما زالت إحدى أهم أدوات هذا الأسلوب، بالإضافة إلى أدوات أخرى، مثل ودائع السحب القابلة للتداول، وودائع سوق النقد، واتفاقيات إعادة الشراء، وجميع هذه المصادر تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلة المصرف من الموارد المالية، وتعمل على زيادة أرباح المصرف من خلال استثمارها في توظيفات ذات عوائد مجزية¹.

يبقى المصرف وفق هذه الاستراتيجية على السيولة في ميزانيته بزيادة حجم مطلوباته، وذلك بشراء الأموال من السوق المالية، واستثمارها في قروض ذات ربحية أفضل، أو لمواجهة طلبات المودعين، وكافة التزاماته المالية الأخرى².

وتتحدد كفاءة المصرف في إدارة خصومه، وكذلك مخزونه من السيولة، بمدى الموازنة بين العائد والمخاطرة، فالسياسة المتحفظة تؤدي إلى تعليق سياسة الاعتماد على إدارة المطلوبات، لكنها في الوقت نفسه تركز على زيادة السيولة المخزنة.

ثالثاً: تقنيات وأدوات إدارة عجز السيولة في المصارف التجارية

1- اللجوء إلى المصرف المركزي³، عن طريق:

1-1 استدعاء فائض الاحتياطي القانوني: إذا ما أشارت التوقعات إلى احتمال حدوث عجز مؤقت في النقدية، فإنه يمكن للمصرف التجاري مواجهته، وذلك بقيامه بسحب جزء من ودائعه المحتفظ بها لدى المصرف المركزي لأغراض الاحتياطي القانوني، ويظل المصرف قادراً على سحب جزء من الاحتياطي القانوني إذا كان لديه فائض في الاحتياطي في الفترة السابقة، أو إذا كان بإمكانه تعويض العجز في الفترة التالية، بشرط ألا يزيد العجز في الاحتياطي الفعلي عن النسبة التي تحددها التشريعات.

¹ إدارة السيولة في المصرف التجاري، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد2، الكويت، 2012.

² مفلح عقل، وجهات نظر مصرفية، مرجع سابق، 2006، ص177.

³ منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص373 و375.

1-2 الاقتراض من المصرف المركزي: يمكن للمصرف التجاري اللجوء إلى الاقتراض من المصرف المركزي لتغطية عجز مؤقت، أو عجز يتوقع أن يستمر فترة طويلة نسبياً، وهناك ثلاث دوافع لقيام المصرف المركزي بإقراض المصرف التجاري وهي:

1-2-1 مواجهة العجز في الاحتياطي القانوني: يمكن للمصرف التخطيط للاقتراض من المصرف المركزي لمواجهة عجز متوقع في الاحتياطي القانوني، وعادةً ما لا تزيد مدة هذا القرض عن ثلاثين يوماً، وقد يأخذ الاقتراض عدة صور من بينها قيام المصرف التجاري بخصم أو بيع بعض الأوراق المالية، أو الاقتراض بضمان تلك الأوراق، كذلك قد يأخذ الاقتراض صورة أخرى، تتمثل في خصم القروض لدى المصرف المركزي.

1-2-2 مواجهة الاحتياجات الموسمية: كذلك تستطيع المصارف التجارية الحصول على قروض من المصرف المركزي لتغطية بعض الاحتياجات الموسمية، وقد تصل فترة الاقتراض إلى ثلاثة أو أربعة أشهر، أو ربما أكثر، اعتماداً على طول فترة الاحتياجات الموسمية.

1-2-3 مواجهة الاحتياجات الطارئة: كذلك قد يقدم المصرف المركزي قروضاً للمصرف التجاري، لمساعدته على تجاوز ظروفًا طارئاً قد تتمثل في تدفقات نقدية خارجية كبيرة وغير متوقعة، وبالطبع فإن استعداد المصرف المركزي لتقديم هذا النوع من القروض، لا يعد خدمة للمصرف التجاري فقط، بل أيضاً خدمة للمودعين وللاقتصاد القومي ككل.

2- الاقتراض من المصارف المحلية: قد يحدث أن المصرف المركزي لا يستجيب للطلبات المتزايدة على القروض من قبل المصارف التجارية، فقد يرى أن النظام المصرفي فيه قدر كافٍ من النقود، وأن المسألة لا تعدو أن تكون سوء توزيع للأرصدة النقدية بين المصارف التجارية المختلفة، أو قد يرى ضرورة عدم التوسع بالائتمان، لذلك نراه يرفض منح قروض جديدة للمصارف التي تتقدم إليه، وفي هذه الحالة فإن المصارف التجارية التي تحتاج إلى القروض، تلجأ إلى غيرها من المصارف التجارية التي لديها فائض نقدي، وهكذا يظهر بند (القروض من المصارف الأخرى) جانب المطالبين في ميزانية المصرف التجاري، كأحد الموارد التي يعتمد عليها للقيام بنشاطه¹، علماً أن المصارف التجارية لا تنتظر لمثل هذه المعاملات بعين الارتياح، خوفاً من التفسير السيء لعملية الاقتراض بخصوص المصرف المقترض.

¹ كمال شرف وهاشم أبو عراج، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 186.

ويحدث أن الحاجة إلى اقتراض المصارف من بعضها البعض، يأتي من ظروف اقتصادية، ومن عوامل أخرى تسري على كافة المصارف ضمن الجهاز المصرفي، مما يجعل حاجة المصارف إلى الأموال تحصل في وقت واحد، وبذلك تجد المصارف نفسها في وضع لا يسمح لها بالاقتراض أو الإقراض¹.

أما في الظروف العادية، فإن ما يميز هذا النوع من التمويل هو سرعة وسهولة الحصول على الأموال، لاعتبارات الثقة بين المصارف، فعملية تحصيل الديون فيما بينها أكيدة، كما أن فترة تصفية الدين قصيرة لا تتجاوز بضعة أيام.

3-الاقتراض من المؤسسات المالية: ظهرت في فترة الستينيات من القرن العشرين، مراكز مالية في دول مختلفة، تحتفظ بودائع ضخمة من العملات الرئيسية، وهي ما عرفت فيما بعد بسوق الدولار الأوروبي، للإشارة إلى الدولارات الأمريكية التي تحتفظ بها مصارف أمريكية خارج الولايات المتحدة، وبالأخص في المصارف الأوروبية، وأصبح هناك سوق للعملات الأوروبية موازياً لسوق الدولار الأوروبي، يمكن أن تلجأ إليه المصارف وغيرها من المؤسسات المالية بهدف الاقتراض².

4-الاقتراض من الأسواق المالية: يعد هذا النوع من الاقتراض بأنه طويل الأجل، يلجأ إليه المصرف لغرض تدعيم رأسماله، وزيادة طاقته الاستثمارية، إذ تعد هذه القروض بمثابة خط دفاع للمودعين، فإذا تعرض المصرف لخسائر رأسمالية كبيرة، فلن تمتد هذه الخسائر إلى أموال المودعين، إلا بعد استنزاف رأس المال والأموال المقترضة، وقد تأخذ هذه القروض إحدى صورتين: الأولى سندات طويلة الأجل، قد تكون من النوع الذي لا يحتاج إصداره إلى ترخيص، أو من النوع الذي يحتاج إصداره إلى ترخيص من قبل المصرف المركزي.

أما الصورة الثانية، فتتمثل في اتفاق مباشر مع أحد المقرضين، كشركة تأمين، أو مؤسسة مالية أخرى، غير المصرف المركزي والمصارف التجارية، يحصل بمقتضاه المصرف على قدر من الأموال مقابل قيامه بدفع فوائد عن الأموال المقترضة، وسداد قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق.

ويتميز الاقتراض من سوق رأس المال عن الودائع، بكونه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني، وكذلك فإن رصيد القرض غالباً ما يضل ثابتاً طوال فترة الاقتراض، أما أقساط تسديد القرض مع الفوائد المترتبة عليه، فهي معروفة مقدماً سواءً من حيث القيمة أو التوقيت، بما يعني انخفاض تكلفة إدارتها،

¹ خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص 205.

² منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال "الأوراق المالية وصناديق الاستثمار"، مرجع سابق، ص 64.

وعلى الرغم من هذه المزايا، فإن للقروض طويلة الأجل بعض العيوب، من أهمها: أنها قد لا تمثل مصدراً خصباً لاحتياجات المصارف، إذ قد يصعب على المصارف الصغيرة الحصول عليها بشروط ملائمة، كما قد تضع التشريعات المالية حداً أقصى لها.

5-التسهيلات الائتمانية الخارجية: وتتلخص في القروض والاعتمادات التي يحصل عليها المصرف التجاري من مراسليه في الخارج، وعادةً ما تكون بالعملات الأجنبية، لذا فإن هذا المصدر لا يمكن اعتباره مصدراً مباشراً، كما أن الاستعانة بهذا المصدر يحدث في ظروف استثنائية، وخاصةً عندما يحتاج المصرف المحلي إلى تمويل عملياته المصرفية بالقطع الأجنبي، إلا أن لهذه المصادر أهمية في توسيع عمليات المصرف مع الخارج، حيث تساعد المصرف على ترسيخ علاقاته بالخارج، مما ينتج عنه إمكانية استخدامه كمصرف مراسل للمصارف الخارجية، فيستفيد من العملات الناتجة عن أداء هذه الخدمات¹.

6-تخفيض حجم الاستثمار في القروض: وذلك من خلال قيام المصرف بمواجهة العجز في التدفقات النقدية، بتصفية محفظة القروض ببيع جزء منها إلى طرف آخر، قد يكون شركة قابضة أو مؤسسة أو مصرف شقيق، غير أن هذا الإجراء من شأنه أن يعرض المصرف لخسائر رأسمالية، إذ سيبيع القرض بقيمة أقل من القيمة المبينة في العقد، والتي سبق أن قدمها المصرف للعميل، وبالتالي فإن هذا الإجراء يُعد ملائماً فقط في حال كون العجز سيبقى فترة طويلة².

7-بيع الأوراق المالية: تعد الأوراق المالية التي يحتفظ بها المصرف التجاري النوع الثاني من توظيفات أموال المصرف بعد القروض، حيث يتم توجيه جزء من موارده في تشكيل محفظة متنوعة من الأوراق المالية، يستخدمها المصرف كخط دفاع ضد مخاطر نقص السيولة³، فعندما يواجه المصرف تدفقات نقدية خارجية غير متوقعة، فإنه يلجأ إلى بيع جزء من هذه الأوراق، واستخدام حصيلتها في تغطية تلك التدفقات، وفي حال عدم كفاية الاحتياطي الثانوي، فقد يلجأ المصرف إلى تصفية جزء من محفظة الأوراق المالية، مع العلم بأن القيام بهذا الإجراء من شأنه أن يكبد المصرف خسائر رأسمالية كبيرة، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة بيع الأوراق، وخاصة في المصارف الصغيرة الحجم⁴.

¹ زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، مرجع سابق، ص 77.

² منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية "مدخل اتخاذ القرارات"، مرجع سابق، ص 376.

³ محمد توفيق سعودي، الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري، ط 1، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 85.

⁴ منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 377.

8-اتفاقية إعادة الشراء: هي إحدى أدوات السياسة النقدية، التي يتحكم بمقتضاها المصرف المركزي في مستويات السيولة في النظام المصرفي، حيث يقوم المصرف المركزي بموجب هذه الاتفاقية، بتغطية حاجة المصارف التجارية من السيولة.

ويتمكن المصرف التجاري عبر هذه الاتفاقية من سد العجز الطارئ في سيولته، من خلال بيع عملائه الذين يمتلكون في خزائنه أرصدة نقدية فائضة عن حاجتهم أدوات مالية (أذون خزانة مثلاً)، ومن ثم إعادة شرائها خلال فترة معينة بسعر أعلى متفق عليه¹.

عادةً ما تلجأ المصارف التجارية في إبرام اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو)، لاستخدام الأموال المتحصلة في تنفيذ عمليات المقاصة اليومية فيما بينها².

9-التوريق المصرفي: يُعد نشاط التوريق أحد الأنشطة المالية المُستحدثة، التي يمكن عن طريقها قيام إحدى المؤسسات المصرفية أو غير المصرفية بتحويل الحقوق المالية غير القابلة والمضمونة بأصول، إلى منشأة متخصصة في مجال التوريق، بهدف إصدار أوراق مالية جديدة، في مقابل هذه الحقوق التي تكون قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، لذا يتمثل مصطلح التوريق في تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال³، وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة، ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين⁴.

والتوريق في الديون يستلزم قيام المصرف بطرح أوراق مالية مقابل مجموعة ديون لديه، بحيث إذا قام المقترضون بسداد ما عليهم من ديون، فإن حاملي هذه الأوراق يحصلون على قيمة هذه الأوراق الناجمة عن السداد، مما يعني تحويل القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول، ثم يقوم المصرف مجدداً ببيع هذه الأوراق في الأسواق المالية، ليعود ويستخدمها في توظيفات جديدة، وفي منح قروض جديدة⁵، وهكذا تقضي عملية التوريق المصرفي إلى استخدام المصرف الديون الموجودة لديه كأداة رأسمالية مُستحدثة (غير تقليدية) من أجل تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة⁶، وذلك للتقليل من مخاطر المصرف في العجز عن الوفاء بديونه، وضمان التدفق المستمر للسيولة.

¹ Gilman L, Joehnk, M, & Pinches G, Financial Management, Harper and Raw, 1993, P331.

² Stephen A. Lumpkin, Repurchase and Reverse Repurchase Agreement, Macmillan Press Ltd, 1990, P146.

³ عبد الرزاق قاسم وأحمد العلي، إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، مرجع سابق، ص326.

⁴ مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، مرجع سابق، ص237.

⁵ Michal Kowalski, A Theory Of Bank Liquidity Management, Federal Reserve Bank Of Kansas City, 2013, P13.

⁶ Bruce Gaitskell, What Securitization Can Mean For A Commercial Bank, Union Of Arab Bank, 8th Issue, 1995, P162.

نستنتج مما سبق... أن السيولة في واقع الأمر تشكل اختباراً عملياً لمصداقية المصرف فيما التزم به اتجاه المودعين، من حفظ أموالهم بأمان، وردها لهم عند الحاجة إليها، وتلبية طلبات عملائه من المقترضين، عندما يلجؤون إليه لتأمين احتياجاتهم من الأموال، ودون وجود سيولة كافية فإن حقوق المودعين والمتعاملين مع المصرف تصبح مهددة، وسيكون وجود المصرف نفسه في خطر، لذا أعطيت السيولة أولوية مطلقة بين جميع أولويات إدارة المصرف التجاري، باعتبارها مشكلة لا يمكن التعايش معها، ولو لفترة قصيرة.

وأصبحت إدارة السيولة من أكبر المشاكل الإدارية التي تواجه المصارف التجارية، فهي عملية متشابكة تحكمها عوامل متعددة... داخلية خاصة بسياسة المصرف، وأخرى خارجية تتمثل في السياسات المالية والنقدية الدائمة التقلب، وخاصة من ناحية الضغوط التي يفرضها المصرف المركزي، حيث يلزم الأخير المصارف التجارية بأن تحتفظ وبصفة دائمة بنسبة معينة من ودائعها على هيئة أصول سائلة، بالإضافة إلى نوع الأصول السائلة التي تدخل ضمن حساب تلك النسبة.

وبالتالي، فإن عملية إدارة السيولة في المصارف التجارية، تحتاج وجود كوادر مصرفية مؤهلة ذات كفاءات عالية، وتوفر تقنيات معلوماتية وفنية عالية الكفاءة، تستطيع أن تقدم معلومات يومية عن حركة السيولة وتحليلها.

ملخص الفصل

من المعلوم إن وضع السياسة الخاصة بالسيولة أمر يقع على عاتق كل مصرف، أخذاً في الاعتبار القوانين والتعليمات الصادرة ذات الصلة، بالإضافة إلى القواعد والأعراف المصرفية المعتمدة، حيث يتم الموازنة بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات، مع مراعاة توزيع المخاطر على الأصول.

ونستطيع القول... إن السيولة تركز بصورة أساسية على قاعدة التوافق فيما بين آجال استحقاق المطلوبات وبين آجال استحقاق الموجودات، حيث إن فقدان هذا التوافق كلياً، أو توفره بنسبة ضئيلة من شأنه أن يهدد وضع السيولة، وبالتالي تعرض المصرف لضغوط تمويلية آنية أو مستقبلية.

وبالنسبة للمصارف، فإن طبيعة هيكل مطلوباتها التي تتصف بالتقلب المستمر، وكذلك حساسية أعمال هذه المؤسسات اتجاه التطورات والتقلبات النقدية والاقتصادية، مع سعيها الدؤوب لتحقيق أرباح مجزية، من شأنه أن يجعل تحديد التوافق الأمثل بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات لكل مصرف أمراً في غاية الصعوبة، وهنا تقع المسؤولية في تحقيق هذا التوافق على إدارة المصرف، من خلال معرفة حجم الأموال المتاحة لها من المصادر الداخلية والخارجية، والالتزامات الحالية والمستقبلية التي يتوجب على مصرف مقابلتها.

ويرى عدد من الباحثين أن نظام سلم الاستحقاق (Maturity Ladder) كأسلوب لقياس السيولة، هو من أفضل الطرق التي تساعد المصرف في الوقوف على طبيعة استحقاقاته، سواء أكانت من جانب الأصول أم من جانب الخصوم، حيث يتم وفق هذا النظام مقارنة التدفقات النقدية المستقبلية لأصول المصرف بالتدفقات النقدية المستقبلية لخصومه خلال فترات استحقاق محددة، على أن تتضمن التدفقات النقدية لخصوم المصرف، الالتزامات واجبة السداد والالتزامات الطارئة، خاصة بما يتعلق بحدود الائتمان الممنوحة التي يمكن سحبها (ويتم تصنيف التدفقات النقدية للخصوم طبقاً لتواريخ استحقاق الالتزامات، أو أول تاريخ يجوز فيه المطالبة بالالتزامات الطارئة)، كما تتضمن التدفقات النقدية للأصول أية تدفقات يمكن للمصرف تحصيلها مستقبلاً، ويندرج تحت هذا المفهوم حدود السحب على المكشوف الممنوحة له من مصارف أخرى.

هذا ويتم إدراج أصول وخصوم المصرف ضمن سلم استحقاقات، يتم من خلاله احتساب صافي الفرق بين التدفقات النقدية للأصول والتدفقات النقدية للخصوم، سواءً كان صافي الفرق فائضاً أو عجزاً، ويطلق على صافي الفرق مسمى عدم موائمة استحقاقات الأصول والخصوم وذلك وفقاً لفترات زمنية يتم تحديدها وفق معيار معين، كما يتم احتساب صافي الوضع التراكمي على مدى تلك الفترات، ويتم تحديد الحد الأقصى لنسب عدم توافق التدفقات النقدية للأصول والخصوم لكل فترة زمنية، والتي تسمى عدم موائمة استحقاقات الأصول والخصوم.

ويجب الإشارة إلى مسؤولية المصرف المركزي في هذا المجال، في مراقبة قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها عند حلول آجالها، وحثها على تعزيز قدرتها على مواجهة أية ظروف طارئة تنتج من جراء أوضاع غير طبيعية، لذا يتم إلزام المصارف الخاضعة للرقابة بالاحتفاظ بحد أدنى من الأموال السائلة، أو التي يمكن تسيلها أو الاقتراض في مقابلها لمواجهة الالتزامات الآنية، وعلى وجه الخصوص الطارئة منها، وكذلك كما أشرنا أعلاه ضرورة الحفاظ على حد أدنى من التوافق بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات، مع مراعاة توزيع المخاطر على الأصول، حيث عادة ما تتسم الأصول ذات الاستحقاقات القصيرة بانخفاض مستوى المخاطر، بعكس الأصول ذات الاستحقاقات طويلة الأجل.

الفصل الثاني

عائد ومخاطر العمليات المصرفية

تتناول الفصل السابق البحث في السيولة وطرق إدارتها في المصارف التجارية، وهي المتغير المستقل المؤثر في باقي متغيرات الدراسة المتمثلة في العائد والمخاطرة، وهما عنوانا هذا الفصل، الذي تناول في مبحثه الأول مفهوم العائد المصرفي وأنواعه، والنماذج المستخدمة في قياسه، وتناول المبحث الثاني مفهوم وأنواع المخاطر المصرفية وطرق إدارتها، وخصصنا المبحث الثالث لدراسة العلاقة بين العائد بالمخاطرة وفق نظرية المحفظة الاستثمارية.

وتضمنت مباحث الفصل العناوين التالية:

المبحث الأول: العائد المصرفي

المبحث الثاني: مخاطر العمليات المصرفية

المبحث الثالث: الموائمة ما بين العائد والمخاطرة وفق نظرية المحفظة الاستثمارية

إن الهدف الأساسي لإدارة أي مصرف، هو تعظيم ثروة حملة الأسهم، ويُفسر هذا الهدف على أنه تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية، وبالتالي فإن عملية تعظيم ثروة الملاك تتطلب أن يقوم المديرون بإعادة تقييم التدفقات والمخاطر التي يتحملها المصرف بشكل دوري ومنتظم.

ويُلاحظ أن زيادة الربحية تُشير إلى أن إدارة المصرف تقوم بالاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من العائد مع خفض التكلفة، إلا أن هناك اختلاف بين تعظيم الربح وتعظيم الثروة، فلن يحصل المصرف على عائد مرتفع، يجب عليه إما أن يتحمل المزيد من المخاطر، أو أن يخفض من تكاليف التشغيل، بينما تعظيم الثروة يتطلب أن تقوم إدارة المصرف بتقييم وإيجاد توازن مستمر، ما بين الحصول على عوائد مرتفعة والمخاطر الناتجة عن ذلك، كاحتمال عدم تحقيق هذه العوائد، وإمكانية فشل المصرف في هذا¹.

لذلك اتجهت المصارف إلى العمل على تحسين أدائها، خاصة بعد ازدياد حدة المنافسة فيما بينها، وذلك بتحقيق أكبر عائد ممكن بأقل المخاطر، أو على الأقل الحفاظ على الموازنة بينهما، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه، نظراً للتداخل بين هذين العنصرين، فالعلاقة بينهما طردية، فكلما ارتفع العائد ترتفع درجة المخاطرة، وكلما ارتفعت المخاطرة فإن أي مساهم في المصرف سوف يطالب بعائد أعلى.

¹ طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص71.

المبحث الأول

العائد المصرفي

تسعى المصارف إلى تحقيق هدف زيادة ثروة الملاك، عن طريق تحقيق عوائد ملائمة لا تقل عن تلك التي تحققها المنشآت الأخرى، التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة، وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات إجبارية، وأخرى اختيارية، ومخصصات متنوعة، وأرباح غير معدة للتوزيع¹.

والمصرف يسعى لأن تكون كل عملية يقدمها تتطوي على عائد، إلا أن المصرف عند تقديره لهذا العائد، فإنه قد ينظر إلى المدى البعيد أو إلى جميع العمليات التي يقوم بها المتعامل، فيقدم له بعض التسهيلات التي لا تتطوي على تحقيق عائد أملاً في تشجيعه على استخدام المصرف في عمليات تعود على المصرف بالربح على المدى البعيد².

ومما لا شك فيه، أن المصارف تختلف في الطرق التي تستعملها في تحقيق توازن عوائدها المستقبلية والحالية، وكذلك يختلف هذا التوازن في ذات المصرف الواحد، بين فترة وأخرى، ومن النادر حقاً أن يكون هناك مصرف يهتم كل الاهتمام بالحصول على أكبر عائد في الفترة الحالية، على حساب العوائد في فترات مستقبلية، ولعل هذا أحد الأسباب الرئيسة التي تدعو المصارف إلى الاحتفاظ بدرجة معقولة من السلامة المالية، والسيولة النقدية³.

ويمكن القول أنه نظراً لوجود العديد من العوامل المؤثرة في نشاط المصرف، والتي لا يمكن أن يتحكم بها نهائياً، أو تخرج عن نطاق سيطرته الفعلية، مثل التشريعات والقوانين، ومعدلات سوق العمل الدولية، فإن المصرف يستطيع بصورة واقعية أن يخطط في الحصول على عائد داخل مدى 5% إلى 10%، ولكن عليه أن يأخذ في اعتباره ألا يتعدى مستويات معينة من الربحية، أو يفشل في تحقيق مستويات من الربحية، التي من شأنها أن تثير غالباً رد فعل عدائي وسلبي من قبل جماعات عامة من الأطراف المعنية بنشاطه، أي يجب على المصرف أن يتأكد من أن العائد المخطط، والذي تم تحقيقه يمكن تبريره وبالتالي يمكن قبوله.

¹ محمد جبار الصائغ، رضا صاحب أبو حمد، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2005، ص11.

² Peter Rose, Commercial Bank Management, Irwin Mc Graw-Hill, 1999, P206.

³ عاطف جابر عبد الرحيم، تنظيم وإدارة البنوك، مرجع سابق، ص243.

وتجدر الإشارة إلى أن العائد المطلوب، أو المرغوب تحقيقه بحاجة إلى التأكد مما يلي:

- أن قاعدة الأصول تتماشى مع معدل التضخم.
- الاحتفاظ بنسب واقعية من الودائع إلى رأس المال.
- أن المصرف يستطيع تلبية توقعات أغلبية المستثمرين من المؤسسات، وأيضاً الأقلية من المستثمرين الأفراد.
- أن المصرف يستطيع أن يمول برامج الاستثمار الرئيسية.
- أن المصرف يستطيع تمويل إنشاء أنواع جديدة من الخدمات، مثل بطاقات الائتمان وعمليات التعزيز المصرفي¹.
- الالتزام بتعليمات المصرف المركزي، والمحافظة على مركزه ومكانته المالية بين المصارف.

أولاً: مفهوم العائد المصرفي

يعرف العائد على أنه مجموع المكاسب المالية التي يسعى المصرف إلى تحقيقها، من خلال الخدمات والأعمال المصرفية التي يقدمها لعملائه، مثل القروض والسلف والودائع والاستثمارات، أو من أي نشاط أو خدمة يقدمها المصرف لعملائه، وبمقابل تقديم هذه الخدمات التي تُعد من مصادر إيرادات المصرف، لابد أن يكون هناك مصاريف أو نفقات يتحملها المصرف، مثل الفوائد التي يدفعها على الودائع، والعمولات والمصاريف الإدارية والعمومية الأخرى، حيث يمثل الفرق بين النفقات والإيرادات عائد المصرف².

ونستطيع القول بأن العائد هو المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية، ولجودة إدارته، والذي يسمح للمصرف بالاحتفاظ بقدر معين من السيولة، لتجنب مخاطر معينة، والتحوط من المتطلبات المالية قصيرة الأجل³.

ويمكن تبويب العوامل المؤثرة في عائد المصرف المتمثل بالدخل الصافي أو (الربحية) في مجموعتين، وهي تلك الخاضعة للسيطرة من قبل إدارة المصرف وغير الخاضعة لها:

- فالعوامل الخاضعة لسيطرة الإدارة المصرفية (Controllable): هي العوامل التي تستطيع إدارة المصرف التعامل معها، وتشمل مزيج الأعمال، كالتوجه نحو العمل بالجملة أو بالتجزئة، وتحقيق الدخل (الهامش

¹ محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، مرجع سابق، ص 103.

² زياد رمضان، محفوز جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 96.

³ خالد أمين عبد الله، اسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية "المحلية والدولية"، مرجع سابق، ص 110.

الصافي للفائدة ورسوم الخدمات المصرفية والأرباح من التداول بالأوراق المالية)، وتحديد جودة القروض، والسيطرة على بعض المصروفات¹.

– أما العوامل غير الخاضعة لسيطرة المصرف (Uncontrollable): هي عوامل خارجية تؤثر في أداء المصرف، وتشمل على سبيل المثال مستوى أسعار الفائدة، والظروف الاقتصادية العامة، والبيئة التنافسية التي يعيش فيها المصرف، وعلى الرغم من أن المصارف لا تستطيع السيطرة على هذه العوامل، إلا أنه بمقدورها أن تجعل خططها مرنة، بحيث يكون بإمكانها الاستجابة لهذه العوامل².

ثانياً: أنواع العوائد المصرفية

يمكن تقسيم العوائد التي يتحصل عليها المصرف وفقاً لما يلي:

1- إيرادات الفوائد: وهي مجموع الفوائد المكتسبة من استثمار أصول المصرف، كفوائد القروض، والودائع لدى المصارف الأخرى، وإيرادات المتاجرة بالأوراق المالية³.

وتقسم هذه الإيرادات إلى المجموعتين التاليتين:

1-1 فوائد الأرصدة الدائنة لدى المصارف المحلية والمراسلين في الخارج: تمثل هذه الإيرادات مجموع فوائد المبالغ غير المستخدمة في المصرف، والمودعة لدى أحد المصارف المحلية التي تكون بحاجة إليها، ويحصل المصرف مقابل ذلك على فائدة بالسعر السائد في السوق، أما بالنسبة لفوائد الأرصدة الدائنة لدى المراسلين في الخارج، فهي متعلقة بنشاطاته التجارية الدولية، فهناك دول تمنح على هذه الأرصدة فوائد وأخرى لا تمنح.

2-1 فوائد القروض والسلفيات ومحفظة الأوراق المالية والتجارية: تمثل القروض والسلفيات أهم عنصر يحقق من خلاله المصرف إيراداته، أما بالنسبة للأوراق المالية، فإن المصارف تستثمر جانباً من أموالها في شراء هذه الأوراق، التي تحقق من خلالها مكاسب مالية، تتمثل في أرباح الأسهم، وفوائد السندات، وأرباح بيع الأسهم والسندات، أما فيما يتعلق بالجزء الآخر الذي تحقق منه المصارف إيرادات، فيتمثل في قيامها بعمليات خصم الأوراق التجارية، خاصة الكمبيالات المخصومة⁴.

¹ خليل الشماخ، أساسيات العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص77.

² خالد أمين عبد الله، اسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق، ص110.

³ طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة، مرجع سابق، ص69.

⁴ عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص220.

2- **العمولات المقبوضة:** هي تلك التي يحققها المصرف التجاري جراء عمليات فتح الاعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان، والكفالات وغيرها¹، بالإضافة إلى الرسوم التي تتقاضها المصارف عن خدمات معينة مثل: تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية للعملاء، والخدمات الخاصة بعمليات الاندماج وشراء الشركات، والقيام بأعمال الصرافة (بيع وشراء العملات الأجنبية)، وخدمة تحويل الأموال، وتأجير الصناديق الحديدية.

ثالثاً: النماذج المستخدمة في قياس العائد لدى المصارف

1- معدل العائد على حق الملكية (Return On Equity):

يحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية²:

$$\text{العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي حق الملكية}} \times 100$$

يقيس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين، ويدل ارتفاعه على أداء كفو من قبل الإدارة في المصرف، ويمكن أن يكون لارتفاعه مؤشر لمخاطرة مرتفعة ناجمة عن زيادة الرافعة المالية، ويشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ من القروض³.

2- معدل العائد على الأصول (Return On Assets):

يحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية⁴:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

تعد هذه النسبة مؤشر لقياس كفاءة الإدارة المصرفية، في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل في توليد الأرباح، وتقرن هذه النسبة بالسنوات السابقة، أو بمعيار الصناعة، وارتفاع هذه النسبة دليل على حسن كفاءة المصرف في استثمار موجوداته.

¹ صلاح الدين حسن السبسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية "دراسة نظرية تطبيقية"، ط1، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص42.

² Bodie & Others, Investment, 4th Ed, Irwin Mc Graw-Hill, 2001, P569.

³ George Hempen & Donald Simonson, Bank Management, 5th Ed, New York, John Wiley & Sons Inc., 1999, P63.

⁴ Eugene Brigham & Michael Earhart, Financial Management "Theory And Practice", Donnelly Willard, 11th Ed, 2005, P454.

ويرتبط معدل العائد على حق الملكية بالعائد على الأصول، من خلال مضاعف حق الملكية (الرفع المالي Equity Multiplier) حيث أن الأخير يكون ناتج قسمة إجمالي الأصول على إجمالي حقوق الملكية، ويقوم مضاعف حق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية، حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف، إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وهكذا فإن مضاعف حقوق الملكية يقيس الرفع المالي، كما يمثل مقياساً لكل من الربح والمخاطرة¹.

3- معدل العائد على الودائع (Return On Deposit):

يعطي هذا المقياس مؤشراً على مدى نجاح إدارة المصرف في توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها، ويعطى وفق الصيغة التالية²:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

رابعاً: تحليل الربحية في المصارف³

يستند العديد من الباحثين في تحليل ربحية المصرف على نموذج العائد على حق الملكية (Return of Equity)، حيث يمكن هذا النموذج المُحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف، وعلاقته بالمخاطر التي يواجهها، مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخطر التشغيل ومخاطر رأس المال، ويقوم هذا النموذج على تحليل معدل العائد على حق الملكية، والتعرف على مكوناته الأساسية.

ويبدأ التحليل بمقاييس الربحية الكلية، ثم تحليلها حسب النسب التفصيلية، لتحديد سبب اختلاف أداء المصرف محل التحليل عن المصارف المناظرة، ويتم قياس ربحية المصرف الاجمالية، ومقارنتها مع المصارف الأخرى.

¹ عاطف جابر عبد الرحيم، تنظيم وإدارة البنوك، مرجع سابق، ص 223.

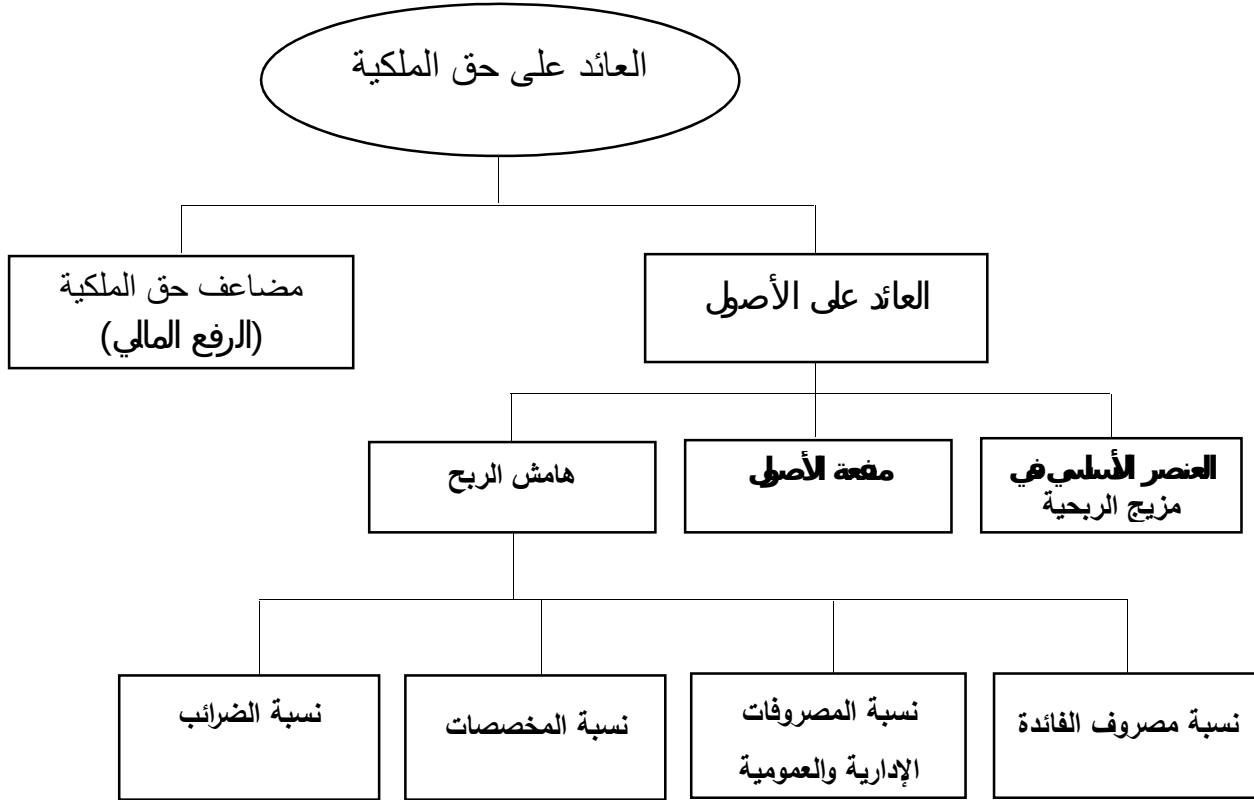
² رضا صاحب أبو حمد، فائق مشعل، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2005، ص 352.

³ عاطف جابر عبد الرحيم، تنظيم وإدارة البنوك، مرجع سابق، ص 220- 237.

ويعتمد تحليل نموذج العائد على حق الملكية على العنصرين التاليين:

❖ مضاعف حق الملكية أو الرفع المالي (Equity Multiplier)

يوضح الشكل رقم (1) تحليل نموذج العائد على حق الملكية



1- مضاعف حق الملكية (الرفع المالي)

يرتبط معدل العائد على حق الملكية بالعائد على الأصول من خلال مضاعف حق الملكية، وهو

ناتج قسمة إجمالي الأصول على إجمالي حقوق الملكية.

يقوم مضاعف حق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية، حيث تشير القيمة الأكبر من هذا

المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وبالتالي فإن مضاعف حق الملكية

يقيس الرفع المالي، كما يمثل مقياساً لكل من الربح والمخاطرة، ولتوضيح ذلك فإننا ننظر إلى اثنين من

المصارف المتنافسة يمتلك كل منهما 100 مليون في صورة أصول بمكونات متماثلة، وكذلك نوعية

الأصول واحدة.

ويتم تمويل المصرف الأول من خلال 90 مليون قروض و 10 مليون حقوق ملكية، بينما يتم تمويل المصرف الثاني من خلال 95 مليون قروض، و 5 مليون حقوق ملكية، فيكون مضاعف الرفع لكل من المصرفين كما يلي:

$$\text{الرفع المالي للمصرف الأول} = \frac{100 \text{ مليون}}{10 \text{ مليون}} = 10 \text{ مرة}$$

$$\text{الرفع المالي للمصرف الثاني} = \frac{100 \text{ مليون}}{5 \text{ مليون}} = 20 \text{ مرة}$$

يؤثر الرفع المالي في معدل توزيع الأرباح على المساهمين، لأنه ذو تأثير مضاعف في العائد على الأصول، مما يؤدي أيضاً إلى مضاعفة العائد على حق الملكية، حيث أن العائد على حق الملكية = العائد على الأصول X مضاعف حق الملكية، بمعنى أنه عندما يحقق كل من المصرفين أرباحاً مماثلة، فإن المصرف الثاني يقوم بمنح عائد للمساهمين يعادل ضعف ما يمنحه المصرف الأول المنافس. ويمثل الرفع المالي في نفس الوقت مقياساً للمخاطر، لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل المصرف إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته، ولتوضيح الصورة نتأمل معكوس الرفع المالي أي نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، فسوف تجد أن هذه النسبة تساوي 10% للمصرف الأول، و 5% للمصرف الثاني، وذلك بالرغم من امتلاكهما لأصول متماثلة، إلا أن المصرف الأول يواجه موقفاً أقل خطورة مقارنة بالمصرف الثاني، وذلك لأن المصرف الأول يمكنه أن يخسر ضعف ما يخسره المصرف الثاني قبل أن يصل إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته، وهكذا فإن الرفع المالي المرتفع يؤدي إلى زيادة العائد على حق الملكية في الحالات التي تكون فيها الأرباح موجبة، ولكنه يشير في نفس الوقت إلى مخاطر رأس مال مرتفعة.

2-العائد على الأصول

يمكن تحليل العائد على الأصول إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

1-2 هامش الربح

يعطى هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الدخل على الإيرادات الإجمالية، حيث يقيس صافي الدخل المحقق من كل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات، ويستخدم لقياس قدرة المصرف في الرقابة والسيطرة على النفقات، وتخفيض الضرائب، وذلك لأن صافي الدخل يساوي إلى إجمالي الإيرادات

مطروحاً منها المصروفات، وكلما كبر هامش الربح كلما دل ذلك على كفاءة المصرف في خفض المصروفات والضرائب، ويعطى هامش الربح بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{صافي أرباح العام}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

ويمكن تحليل هذا الهامش إلى النسب التالية:

$$1-1-2 \text{ نسبة مصروف الفائدة} = 100 \times \frac{\text{مصروف الفوائد}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

$$2-1-2 \text{ نسبة المصروفات الإدارية والعمومية والإهلاك} = 100 \times \frac{\text{المصروفات الإدارية و العمومية و الإهلاك}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

$$3-1-2 \text{ نسبة المخصصات} = 100 \times \frac{\text{المخصصات}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

$$4-1-2 \text{ نسبة الضرائب} = 100 \times \frac{\text{الضرائب على الدخل}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

وكلما انخفضت أي نسبة من هذه النسب، كلما أدى ذلك إلى ارتفاع ربحية المصرف، كما أن المقارنة مع النسب المماثلة في المصارف الأخرى، توضح لنا المصروفات التي تؤثر على أداء المصرف.

2-2 منفعة الأصول

تمثل منفعة الأصول نسبة الإيراد الكلي المتحقق لكل وحدة نقدية من الأصول، ويتم تقسيم إجمالي الإيرادات (الدخل المحققة من الفوائد والدخل الأخرى بخلاف الفوائد) ويتم نسبتها إلى إجمالي أصول المصرف، وفق الآتي:

$$\text{منفعة الأصول} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}} = \frac{\text{دخل الفوائد}}{\text{إجمالي الأصول}} + \frac{\text{الدخل الأخرى بخلاف الفوائد}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وتشير هذه العلاقة إلى إجمالي عائد الأصول الناتجة من دخل الفوائد، وكذلك الدخل الأخرى بخلاف الفوائد.

2-3 العنصر الأساسي في مزيج الربحية

تشمل الأصول المربحة كل الأصول التي تولد دخل، ويتم قياس هذا النوع من الأصول من خلال طرح كل الأصول غير المربحة مثل النقدية والمطلوبات على المصارف ومباني المصرف والأصول الأخرى المشابهة وذلك من إجمالي أصول المصرف، وكلما كان العنصر الأساسي في مزيج الربحية مرتفعاً كلما كبر حجم المنفعة المتولدة من الأصول، ويتم حساب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{مزيج الربحية} = \frac{\text{الأصول المربحة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وعندما يحقق المصرف دخل غير عادي، فإنه يجب خصم هذا الدخل من إجمالي الإيرادات بخلاف الفوائد وذلك قبل تقييم أداء المصرف، أي التخلص من الدخل غير العادي حتى تظهر الصورة الواقعية لأداء المصرف على أسس سليمة.

نستنتج مما سبق... أن المصارف تهتم بتحقيق أعلى عائد ممكن، كما تهتم بحجم هذا العائد ونموه، وتقلبه، مع إمكانية التنبؤ بهذا التقلب، وتُعزى تقلبات العائد من الموجودات إلى مجموعة من العوامل القابلة للسيطرة وتلك غير القابلة للسيطرة، فالعوامل الخاضعة للسيطرة (Controllable) هي تلك العوامل التي تستطيع إدارة المصرف التأثير فيها، مثل استهداف معدل فائدة معين على القروض الممنوحة، ومعدل الرسوم على الخدمات المقدمة، ومعدل الأرباح على التداول في الأوراق المالية، بالإضافة إلى تحديد جودة القروض، والسيطرة على بعض المصروفات، أما العوامل غير الخاضعة للسيطرة (Uncontrollable) أو العوامل الخارجية، فتتضمن مستوى أسعار الفائدة، والظروف الاقتصادية العامة، والبيئة التنافسية التي يعيش فيها المصرف، وعلى الرغم من أن المصارف لا تستطيع السيطرة على هذه العوامل، إلا أنه يمكن أن تجعل خططها مرنة بحيث تستجيب لها قدر الإمكان.

إن معدل العائد الذي يمكن أن تحققه المصارف التجارية من عملية الإقراض، قد يزيد عن معدل العائد الذي يمكن تحقيقه من الاستثمار في الأوراق المالية، إلا أنه لا ينبغي على المصرف توجيه كافة موارده المالية إلى القروض، على اعتبار أن الاستثمار في الأوراق المالية يُعدّ بمثابة خط دفاع لمواجهة التدفقات النقدية الخارجية غير المتوقعة، هذا ولا تتساوى الأوراق المالية من حيث جاذبيتها للمصارف

التجارية، إذ تعتبر السندات -وخاصة السندات الحكومية- من أكثر الأوراق المالية جاذبية، نظراً لاستقرار العائد المتولد عنها، وعدم تعرضها لخسائر رأسمالية كبيرة.

ومن الملاحظ أنه في الآونة الأخيرة أصبحت المصارف التجارية تولي اهتماماً متزايداً بالخدمات التي توفرها للعملاء على خلاف خدماتها التقليدية المتمثلة بمنح القروض، والتعامل بالأسهم والسندات، حيث حققت هذه الخدمات عوائد مجزية بالنسبة للمصرف، نذكر منها على سبيل المثال:

1. إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، وإدارة المشروعات الجديدة.
2. تنظيم وإدارة كل ما يتعلق بتقديم وصرف المعاشات، والمنافع الاجتماعية التي يحصل عليها الأفراد من الدولة.
3. منح الأفراد بطاقات صرف نقدية من الوحدات الآلية التابعة لفروع المصرف في كل مكان.
4. تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية للعملاء.
5. الخدمات الخاصة بعمليات الاندماج وشراء الشركات.
6. القيام بأعمال الصرافة (بيع وشراء العملات الأجنبية).
7. خدمة الحوالات المالية.
8. تأجير الصناديق الحديدية.

المبحث الثاني

مخاطر العمليات المصرفية

إن مسألة ازدياد المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وخصوصاً بعد تزايد درجة العولمة المالية، وتشابك المؤسسات المصرفية مع بعضها البعض بدرجة كبيرة، وانخراطها في الأسواق المالية، أصبحت محل اهتمام الكثير من السلطات الرقابية الوطنية، بل استحوذت على اهتمام المؤسسات والمنتديات المالية الدولية، خصوصاً لجنة بازل للرقابة المصرفية، التي أصدرت معظم الوثائق المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية، وأسس ومحاور الرقابة الداخلية والخارجية المتعلقة بإدارة هذه المخاطر بطرق سليمة¹.

وأصبح الاهتمام كبيراً من قبل هذه اللجنة، ومن قبل السلطات الرقابية، وكذلك من قبل المصارف، لمسألة قياس المخاطر، وطرق إدارتها، بما يخفف من المخاطر التي تتعرض لها المصارف، بهدف الحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي، والنظام المالي عموماً.

وعليه، فإن وحدات الجهاز المصرفي مدعوة إلى الأخذ بالممارسات السليمة الخاصة بالرقابة على إدارة المخاطر حسب المعايير الدولية، لا سيما المعايير التي وضعتها لجنة بازل، بحيث تعمل هذه المصارف على وضع إطار ملائم لإدارة مخاطر عملياتها، بما يساهم في التحكم بها والتخفيف من حدتها².

¹ نبيل حشاد، دليلك إلى التطبيق العلمي لبازل2 في المصارف، اتحاد المصارف العربية، ط3، بيروت، 2005، ص26.

² سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك "منهج علمي وتطبيق عملي"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص13.

أولاً: مفهوم المخاطرة

تتضمن المخاطر احتمالية وقوع أحداث غير مرغوب بها¹، بمعنى إمكانية حدوث انحراف في المستقبل، بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع²، وتعني أيضاً الفروقات في التدفقات النقدية المستقبلية، عن التدفقات النقدية المتوقعة³.

أما المخاطرة في مفهوم العمل المصرفي، فهي احتمالية مستقبلية ممكن أن تعرض المصرف الى خسائر غير متوقعة، وغير مخطط لها، بما يؤثر على تحقيق أهداف المصرف، وعلى تنفيذ سياساته بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها، الى انهيار المصرف وإفلاسه⁴.

وتمثل المخاطرة الآثار غير المرغوب بها التي تؤثر على عائد المصرف، والناجمة عن عدة عوامل خارجة عن سيطرته، ويتطلب قياسها دراسة هذه الآثار، التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد، والتي تؤثر على أداء المصرف⁵.

وتميز المصارف بين نوعين من الخسائر هي⁶:

– **الخسائر المتوقعة Expected Losses**: وهي الخسائر التي يتوقع المصرف حدوثها، كأن يتوقع المصرف قيم المبالغ التي يمتنع عملاؤه عن سدادها، والمتعلقة بمحفظة قروضه، حيث يصبح إلزاماً على المصرف تشكيل احتياطات مناسبة لمواجهة مثل هذه الحالة.

– **الخسائر غير المتوقعة Unexpected Losses**: وهي الخسائر المتمثلة بالمخاطر المنتظمة، التي يتعرض لها المصرف، مثل مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، ومخاطر انخفاض القوة الشرائية، ومخاطر السوق المتمثلة بالظروف السياسية والاقتصادية العامة.

¹ Eugene Brigham & Michael Earhart, Financial Management "Theory and Practice, Siam Resource, P 144.

² Vaughan Emett, Risk Management, John Wiley & Sons Inc., U.S.A, 1997, P 27.

³ James Van Home & John Wachowicz, Fundamentals Of Financial Management, 9th Ed, Prentice Hall, 1995, p 196

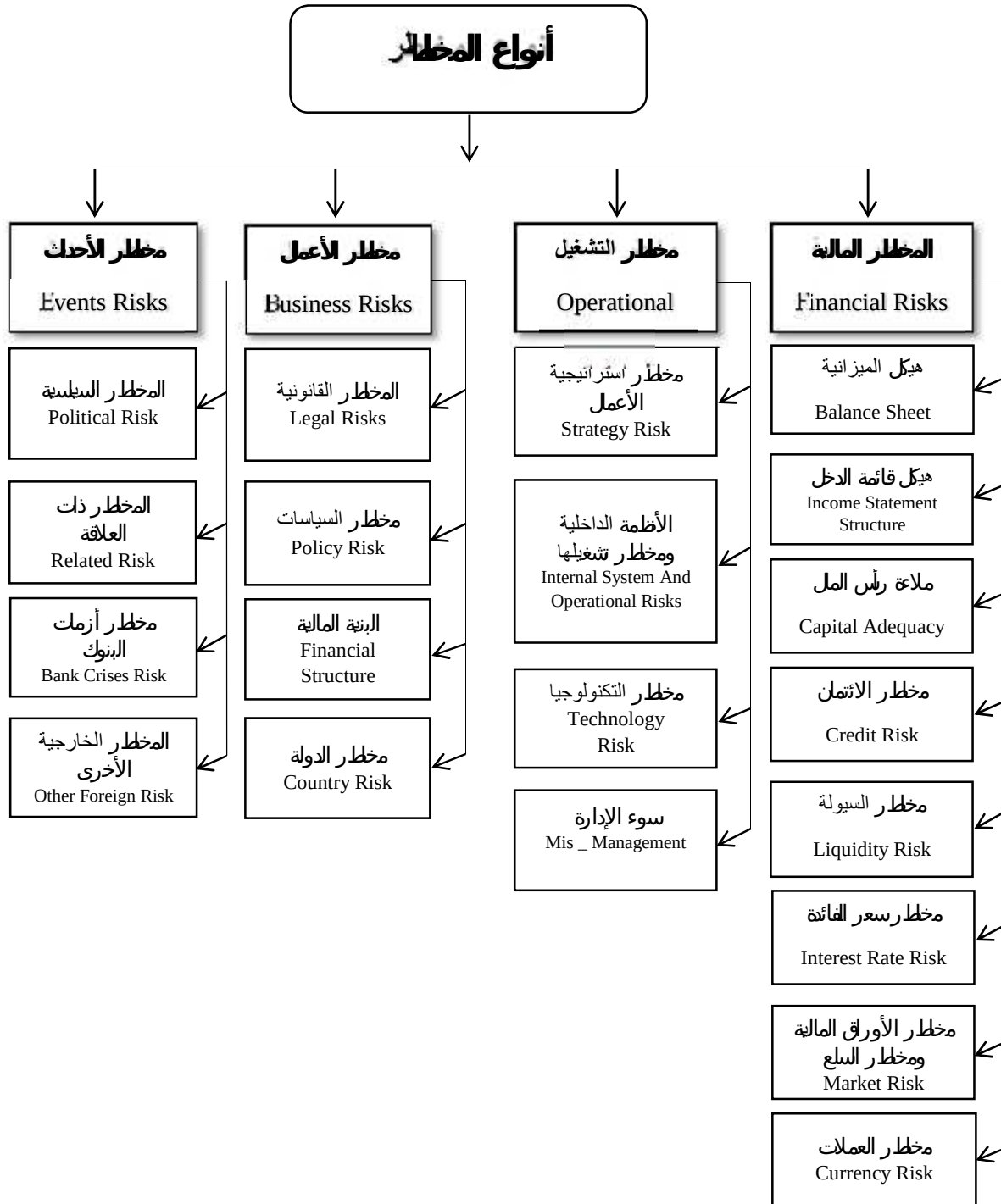
⁴ نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 2009، ص2.

⁵ Joel Bessie, Risk Management in Banking, John Wiley & Sons Ltd, 1998, P 5.

⁶ Mary Keegan, Management of Risk "Principles and Concepts, Working Papers, 2004, P9.

ثانياً: أنواع المخاطر المصرفية

يوضح الشكل رقم (2) أنواع المخاطر التي تواجهها المصارف¹



¹ نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ط1، 2005، ص21.

بناءً على ما سبق، نجد بأن المصارف تواجه بشكل عام المخاطر التالية¹:

Credit Risks	مخاطر الائتمان
Liquidity Risks	مخاطر السيولة
Interest Rate Risks	مخاطر الفائدة
Foreign Exchange Risks	مخاطر أسعار الصرف
Operational Risks	مخاطر التشغيل
Capital Or Solvency Risks	مخاطر رأس المال أو الوفاء بالالتزامات
Strategic Risks	المخاطر الاستراتيجية

1- مخاطر الائتمان Credit Risks:

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء المصرف إلى إقراض الأفراد والمؤسسات، مع عدم مقدرة على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض، أو فوائده أو الاثنتين معاً، وهذا السبب قد يكون ناتجاً عن عدم قدرة المقترض في رد أصل القرض، وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أن لديه القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب فيه، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها المصرف بسبب عدم قدرة الزبون على السداد، أو عدم وجود النية في ذلك².

لذلك، فإن المصارف المدارة بصورة جيدة، تضع حدوداً لقروضها بالنسبة إلى مقترض واحد، أو مجموعة مترابطة من المقترضين، بما في ذلك البنود خارج الميزانية، وذلك لتتبع المخاطر، وتجنب الخسائر المفردة، التي قد تنشأ عن إفلاس أحد كبار المقترضين، أو مجموعة من المقترضين من ذوي الصلة³.

¹ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك "منهج علمي وتطبيق عملي"، مرجع سابق، ص 109.

² عبد المعطي أرشيد ومحفوظ جودة، إدارة الائتمان، مرجع سابق، ص 213.

³ عاطف جابر عبد الرحيم، تنظيم وإدارة البنوك، مرجع سابق، ص 216.

والمصارف ملزمة في هذه الحالة، في تحديد مقدرة ورغبة المقترضين في إعادة سداد القرض ومتطلباته، وفقاً للشروط المتفق عليها في عقد القرض، ويجب على المصرف أن يحدد درجة المخاطرة التي يكون مستعداً لتحملها، وذلك لكل حالة على حدة¹.

ولإعطاء صورة أوضح عن ماهية المخاطر الائتمانية، نُميز الحالات التالية²:

- المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر المصرفية التي تركز على عنصري الخسارة والمستقبل.
- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل جميعها يمكن أن تشكل خطراً بالنسبة للمصرف، ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق بعملية تقديم القروض فحسب، بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.
- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني (القروض + الفوائد) أو في توقيتات السداد.
- المخاطر الائتمانية هي خسائر محتملة، يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض، ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضاً، سواء كان مصرفاً أو مؤسسة مالية أو منشأة أعمال تبيع لأجل.
- إن السبب الرئيس للمخاطر الائتمانية هو المقترض، بسبب عدم استطاعته، أو عدم التزامه، أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده.
- لا يختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إذا كانت الجهة المقرضة شخصاً حكومياً أو لا، إذ أن القروض الممنوحة لمؤسسات الدولة، تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية، على الرغم من إشارة البعض إلى أن مخاطر القروض الموجهة للحكومة معدومة، كون أن الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن سداد القرض.

2- مخاطر السيولة Liquidity Risks:

تكمّن مخاطر السيولة من الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه المصرف في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة، سواء من بيع الأصول، أو الحصول على قروض جديدة، ويتعاضد خطر السيولة حينما لا يستطيع المصرف توقع الطلب الجديد على القروض، أو على مسحوبات الودائع، ولا يستطيع سد هذه الفجوة بالوصول إلى مصادر جديدة للنقدية³.

¹ Reed E.K & Gill E.K, Commercial Banking, 4th Ed, New Jersey Hall, 1989, P 216.

² صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية معصرة، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص41.

³ Koch W & Scott M, Bank Management, the Dryden Press, Fort Worth, 2000, P 107.

وتنتج هذه المخاطر أيضاً، بسبب عدم قدرة المصرف على جذب إيداعات جديدة من العملاء، أو بسبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات، لذلك يلجأ المصرف إلى السوق المصرفي كلما أقرض زبائنه، لكي يتمكن من الإيفاء بتعهداته اتجاه عملاءه¹.

وتواجه المصارف ثلاثة أنواع رئيسة لمخاطر السيولة هي²:

- **مخاطر السيولة التمويلية:** تنشأ عندما يكون المصرف غير قادر على مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة، وغير المتوقعة، سواء كانت الحالية أم المستقبلية، بكفاءة وبدون أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية أو الوضع المالي للمصرف.

- **مخاطر السيولة السوقية:** تنشأ عندما يتعذر على المصرف بيع أو رهن أحد أصوله وفقاً لسعر السوق السائد، نتيجة عدم إمكانية تسيلها بالسوق (تعرف أيضاً بمخاطر التصفية).

- **مخاطر السيولة العرضية:** تنشأ عن الاستخدام المفاجئ لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة، أو السحب المفاجئ لودائع العملاء.

أما الأسباب المؤدية لتعرض المصرف لمخاطر السيولة فهي³:

❖ أسباب تتعلق بمدى صعوبة تسيل الأصول المتداولة: وذلك في حال ازدياد حالات السحب، وبالأخص للمبالغ الكبيرة، مما يدفع المصرف لتسييل أصوله بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية، وفاءً لتلك الالتزامات، مما يؤثر على ربحيته.

❖ أسباب تتعلق في جانبي ميزانية المصرف:

- **جانب الالتزامات:** فعند ازدياد طلبات سحب المودعين لأرصدتهم، يضطر المصرف إلى الاقتراض بتكلفة إضافية من المصارف الأخرى، أو إصدار المزيد من الأوراق المالية كالسندات.

- **جانب الأصول:** حيث أن خدمة خطابات الضمان والاعتمادات التي تتم خارج الميزانية، والتي يقتض العمل بموجبها، فإنها تتحول إلى قروض فعلية، تظهر بالميزانية مسببةً مخاطر سيولة، فيجبر المصرف إلى البيع القسري لأصوله بقيمة أقل من قيمتها الفعلية لتوفير السيولة.

❖ أسباب تتعلق باختلاف تواريخ الاستحقاق: وذلك في حال عدم تطابق تواريخ استحقاق الودائع قصيرة الأجل، مع تواريخ تحصيل القروض طويلة الأجل المستحقة للمصرف.

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، مرجع سابق، ص 126.

² مخاطر السيولة وفقاً للدعامة الثانية من مقررات لجنة بازل 2، البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والاشراف.

³ بشرى بدير غنام، مخاطر السيولة بين كيانات البنوك المندمجة وغير المندمجة "دراسة تفحصيه مقارنة"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، 2005، ص 58.

❖ أسباب تتعلق بعدم التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة، والتدفقات النقدية الخارجة.

وهناك مجموعة من الحدود يجب أخذها بعين الاعتبار عند إدارة مخاطر سيولة المصرف أهمها¹:

- حدود الزيادة التراكمية للالتزامات المستحقة على الأصول في المدى القصير.
- حدود الاعتماد على التمويل قصير الأجل.
- المتطلبات القانونية، كالحفاظ على الحد الأدنى من نسبة الاحتياطي إلى الودائع بالعملة المحلية، والالتزام بنسب الفجوات المقررة وفقاً لنظام سلم الاستحقاقات.
- إعداد تقرير بالوضع العام للسيولة بصفة دورية كأحد متطلبات المصرف المركزي.
- مراقبة استحقاقات كافة فئات الأصول والالتزامات.

3-مخاطر سعر الفائدة Interest Rate Risks:

تشير مخاطر سعر الفائدة إلى التغير الأساسي في صافي دخل الفوائد والقيمة السوقية لحقوق الملكية، بالمقارنة مع التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة السوقية²، وهذا ما ينتج عنه تراجع في الإيرادات، أو زيادة الأعباء نتيجة للتحركات غير الإيجابية لأسعار الفائدة، حيث إن أسعار الفائدة بطبيعتها غير مستقرة، لذلك فإن الإيرادات المتولدة عن الموجودات أو التكاليف المستحقة على المطلوبات تكون هي الأخرى غير مستقرة³.

- يمكن ضمن حدود معينة أن تستطيع إدارة المصرف من السيطرة على هذه المخاطر من خلال ما يلي⁴:
- المقابلة أو التطابق بين الموجودات والمطلوبات، أي توظيف مصادر التمويل الحساسة لسعر الفائدة، في موجودات حساسة لسعر الفائدة أيضاً، فالاثنتان يتغيران سوية بحسب أسعار الفائدة السائدة في السوق.
- تكيف محفظتي موجودات المصرف ومطلوباته خلال التقلبات في أسعار الفائدة، فلو انخفضت أسعار الفائدة، فإن القروض التي سبق أن قدمها المصرف بأسعار فائدة ثابتة، والممولة بمصادر حساسة لأسعار الفائدة، ستحقق أرباحاً أعلى للمصرف، بسبب الفارق في أسعار الفائدة لصالح المصرف، هذا قياساً بتمويل القروض المذكورة بمصادر ذات أسعار فائدة ثابتة.
- استخدام أدوات التحوط من مخاطر سعر الفائدة المتمثلة بمشتقات أسعار الفائدة.

¹ Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision, Basel Committee on Banking Supervision, 2008, p9.

² عاطف جابر عبد الرحيم، تنظيم وإدارة البنوك، مرجع سابق، ص 218.

³ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 239.

⁴ خليل الشماع، أساسيات العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص 81.

4-مخاطر أسعار الصرف Foreign Exchange Risks:

تنشأ مخاطر أسعار الصرف نتيجة تقلب قيمة العملات الأجنبية مقابل العملات الوطنية، بمعنى امتلاك المصرف لموجودات مُقومة بالعملات الأجنبية¹، حيث إن مصدر هذا النوع من المخاطر ناتج عن وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية، وقد تنشأ أيضاً نتيجة تعامل المصرف بالعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة، والتي تتدرج تحت مسمى المشتقات المالية، وعادةً ما يتم قياس هذه المخاطر بحجم مراكز العملات المفتوحة لكل عملة على حدة إلى القاعدة الرأسمالية للمصرف، ويقصد بالمراكز المفتوحة، أي وجود فائض أو عجز في عملة معينة².

5-مخاطر التشغيل Operational Risks:

ينشأ هذا النوع من المخاطر نتيجة عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والنظم والأفراد³، وتتعرض هذه المخاطر في الخلل والارتباكات في نظم العمليات الداخلية في المصرف، خاصةً نظم المعلومات والاتصالات المستندة للحاسوب، ودخول الفيروسات، والدخول غير المشروع إلى نظم المعلومات والحسابات⁴.

وتوجد عدة أسباب تؤدي إلى تغير المكاسب نتيجة لسياسة التشغيل التي يتبعها المصرف، فبعض المصارف لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة، وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفو المصرف، أو السرقات التي تتم من قبل موظفو المصرف وعملائه... وهكذا، فإن مخاطر التشغيل تشير إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، مما يتسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة المنشأة.

وترتبط مخاطر التشغيل إلى حد كبير بأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين، وحيث أن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها المصرف، لذلك فإن نجاح عملية الرقابة على هذه المخاطر، تعتمد بدرجة كبيرة على قدرة نظام العمليات في المصرف ومرونته في التعاطي مع الأعمال، بمعنى هل هذا النظام كفوء أو غير كفوء⁵.

¹ خليل الشماخ، أساسيات العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص 84.

² سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك "منهج علمي وتطبيق عملي"، مرجع سابق، ص 238.

³ عبد الباسط جلال، اتجاهات المخاطر المصرفية، مؤتمر تحديثات إدارة المخاطر، 2013.

⁴ خليل الشماخ، أساسيات العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص 86.

⁵ طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، مرجع سابق، ص 73.

6-مخاطر رأس المال أو الوفاء بالالتزامات Solvency Risks:

تنشأ هذه المخاطر من احتمال عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات، حين تصبح حقوق المساهمين لديه سالبة، وهي تحدد بالفرق بين القيمة السوقية لأصوله وخصومه، وتشير هذه المخاطر إلى الانخفاض الكبير في صافي الأصول¹.

وتعكس هذه المخاطر في المصرف درجة الرافعة المالية التي يستخدمها، حيث أن مقدار رأس المال اللازم لحماية الدائنين، يرتبط بنوعية أو درجة المخاطرة التي يتضمنها توظيف الأموال في الموجودات²، بمعنى آخر فإن وجود هذه المخاطر يرجع إلى عدم كفاية رأس المال لامتناع الخسائر التي يمكن أن تحدث، وبالتالي تؤثر هذه الخسائر على المودعين والدائنين على حد سواء³.

وعلى هذا، فإن مخاطر رأس المال ترتبط بمخاطرة جودة الأصول، وجميع المخاطر التي يواجهها المصرف، فكلما زادت المخاطر التي يتحملها المصرف، كلما زاد مقدار رأس المال المطلوب حتى يتمكن من الاستمرار في مزاولة أعماله⁴.

7-المخاطر الاستراتيجية Strategic Risks:

هي تلك المخاطر التي تنشأ عن غياب التخطيط الاستراتيجي في المصرف، أي المسار الرئيسي الذي يتخذه المصرف لنفسه، لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل، في ضوء الظروف البيئية العامة، وظروف المنافسين، اعتماداً على تحليل القوة الذاتية، وعليه فإن تطور أداء المصرف من سنة إلى أخرى، هو مؤشر على مدى نجاحه في بناء خطط استراتيجية سليمة⁵.

ثالثاً: إدارة المخاطر المصرفية

يتمثل دور إدارة المخاطر في تصميم وتنفيذ الإجراءات التي من شأنها تقليل حدوث الخسارة، من خلال الترتيبات والسياسات والإجراءات التي تتبعها إدارة المصرف، في تحديد وقياس ومراقبة والتحكم في جميع أنواع المخاطر التي تهدد موقف المصرف، وسلامة مركزه المالي، وتؤثر على سياساته وخطته المستقبلية.

¹ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك "منهج علمي وتطبيق عملي"، مرجع سابق، ص119.

² خليل الشماع، أساسيات العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص 84.

³ زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة البنوك، مرجع سابق، ص284.

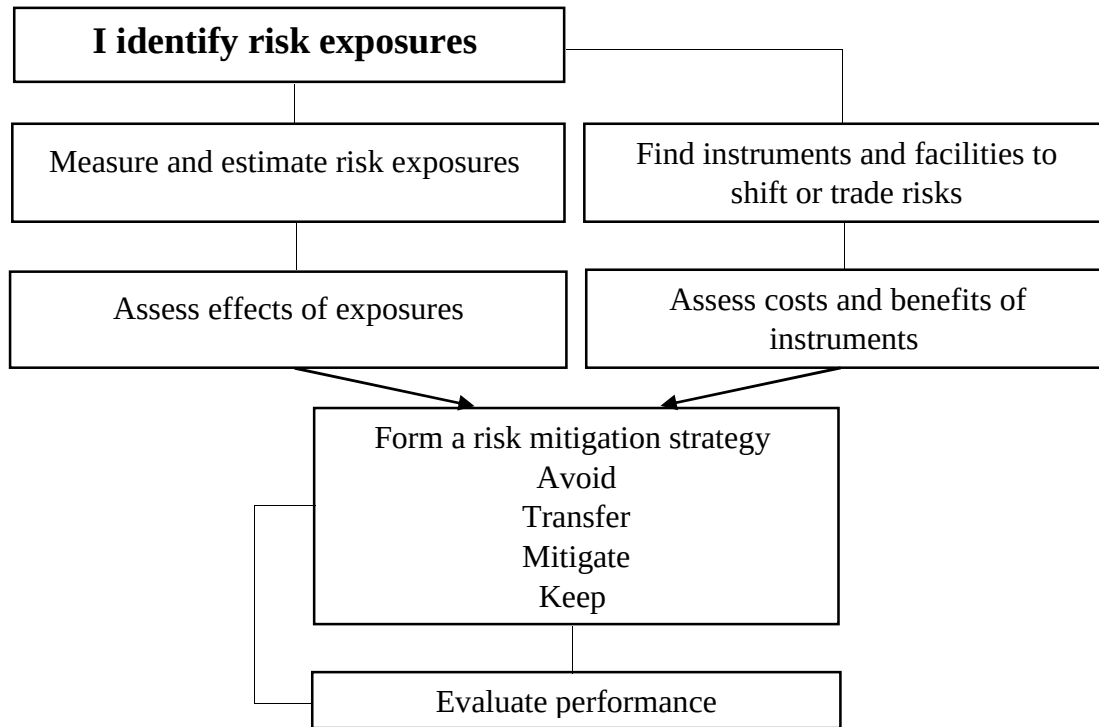
⁴ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك "منهج علمي وتطبيق عملي"، مرجع سابق، ص120.

⁵ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك "منهج علمي وتطبيق عملي"، مرجع سابق، ص 120.

وتعرف إدارة المخاطر على أنها منهج علمي للتعامل مع المخاطر، عبر توقع الخسائر المحتملة، وتصميم إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية تعرض المصرف لخسائر مالية محتملة¹، كما أنها تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، من خلال اكتشاف وتحليل وقياس هذه المخاطر، وتحديد وسائل الحد منها².

وتهدف إدارة المخاطر المصرفية بشكل عام، في البحث عن جميع المخاطر التي يتعرض لها المصرف، ودراستها وتحديد الطرق المناسبة للسيطرة عليها.

الشكل رقم (3) عملية إدارة المخاطر، وطرق التعامل مع الخطر



يرى Robert Mark وفق هذا النموذج، أن عملية إدارة المخاطر تبدأ أولاً في تحديد مجالات تعرض المصرف للخطر، ثم قياس وتقدير الأخطار المحتملة، وإيجاد الوسائل المناسبة لمواجهتها، ثم الانتقال إلى دراسة أثر الخطر المتحقق، ودراسة تكلفة وفوائد الاستراتيجيات المتاحة للتعامل معه، ثم اختيار الاستراتيجية المثلى، ويتم بعد ذلك إجراء تقييم للأداء الفعلي، ثم العودة واختيار استراتيجية بديلة عند انحراف الأهداف المحققة عن الأهداف المخطط لها، أو الإبقاء على الاستراتيجية المتبعة في حال نجاحها³.

¹ طارق حماد، إدارة المخاطر "أفراد، إدارات، شركات، بنوك" الدار الجامعية، مصر، 2007، ص50.

² أسامة سلام وموسى شقيري، إدارة المخاطر والتأمين، دار حامد للطباعة والنشر، ط1، الأردن، عمان، 2007، ص55.

³ Robert M. Mark, Best Practices in Risk Management, Analyzing & Enhancing the Extended Enterprise, 2010, p51.

1-المبادئ الأساسية في إدارة الخطر¹

- 1-1 التعريف الدقيق للمخاطر التي تنطوي عليها أنشطة المصرف، ويتم ذلك من خلال ما يلي:
- أن يقوم المصرف بالتعرف على المخاطر ومن ثم تصنيفها، ويحدد الجهات المسؤولة عن كل نوع منها.
 - أن يولي المصرف أولوية عالية عند تحديد المخاطر التي تواجهه، حيث أن التحديد المنظم للمخاطر هو أساس أي إدارة فعالة.
 - القيام بالإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر الناجمة عن الأنشطة القائمة والجديدة على حد سواء.
 - تحديد الأهمية النسبية لكل مجموعة من المخاطر التي ينطوي عليها نشاط المصرف، والعوامل الحقيقية المؤدية لهذه المخاطر، والاستراتيجية التي يعتمد عليها المصرف في مواجهتها.
- 2-1 العمل على الحد من المخاطر بشكل فعال، بناءً على قياس دقيق وصحيح للمخاطر، وتقييم الإجراءات والطرق والأدوات من خلال إطار سليم للمراقبة والمتابعة، ويتم ذلك من خلال قيام المصرف بالأمور التالية:
- أن يحدد المصرف إجراءات وأدوات فعالة، ومناسبة لضمان الموائمة بين التعرض للمخاطر مع الرغبة في تحملها.
 - أن يسعى المصرف للتقليل من المخاطر التي تعترض عمله، كالمخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، من خلال التقيد بحدود الحجم التي تحدد الحد الأعلى المسموح به للتعرض لمختلف أنواع المخاطر، ويتم تحديد هذه الحدود بالنسبة لمستوى العملاء ومستوى المنتجات ووحدات الأنشطة المختلفة، ومستوى المحفظة ومستوى المؤسسة بشكل عام.
 - تعيين المخاطر التي يمكن تحديدها رقمياً، وبشكل دقيق من خلال نماذج قياس المخاطر، التي تساعد المصرف في التقليل من حدة هذه المخاطر، من خلال وضع حدود مناسبة لها.
 - تجنب تركيز المخاطر قبل حدوث هذا التركيز، وفي حال حدوثه، فإنه يتم التقليل من المراكز التي يحدث فيها التركيز.
 - أما المخاطر التي لا يمكن إخضاعها لحدود المخاطر القائمة على الحجم أو حدود المخاطر، فيمكن التقليل منها من خلال القيام بإجراءات تسمح بالحد من المخاطر التي تعترض نشاط المصرف.

¹ خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار الميسرة للطباعة والنشر، عمان، 2009، ص 20.

1-3 أن يمارس المصرف نشاطه ضمن بيئة تنظيمية وبشرية وفنية سليمة، يحدد فيها ما يلي:

- نظام الصلاحيات، وتحديد المسؤوليات المناطة بالأشخاص المخول لهم قبول المخاطر.
- أن تحدد الإدارة العامة في المصرف الأهداف المتصلة بالمخاطر لكل نشاط، على أن تكون هذه الأهداف ذات صبغة رقمية بقدر المستطاع.
- يتم تحديد مسؤولية تحقيق هذه الأهداف بشكل واضح وصريح.

2-المسؤوليات والوظائف العامة المناطة بإدارة المخاطر¹

- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية.
- القيام بالمراجعة الدورية، وتحديث سياسات الائتمان في المصرف.
- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المصرف، وضمان حسن تحديدتها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص.
- مراقبة تطورات مخاطر الائتمان، والتوصية بحدود تركز هذه المخاطر.
- مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق، ومراقبة مخاطر السيولة، والتوصية المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار.
- مراجعة المنتجات المستحدثة وفق معايير قبول العوائد والمخاطر، ورفع تقارير بهذا الشأن للإدارة العليا.
- تطبيق النماذج التي يعتمد عليها المصرف في تحديد المخاطر رقمياً والإشراف عليها، وتحليل السيناريوهات المطروحة.
- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المصرف، واقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات.
- نشر ثقافة الوعي بالمخاطر على مستوى المصرف ككل.

3-المهام الموكلة لإدارة المخاطر في المصرف:

- وضع استراتيجية شاملة حالية ومستقبلية حول نوع المخاطر المقبولة لكافة أنشطة المصرف، واعتمادها من مجلس الإدارة، والعمل على مراجعتها وتطويرها بشكل دوري في ضوء المؤثرات والمتغيرات المحيطة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي مع مراعاة أن يكون ذلك في إطار متطلبات الترخيص وقوانين وتعليمات المصرف المركزي.

¹ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخطر بالبنوك "منهج علمي وتطبيق عملي"، مرجع سابق، ص18.

- تزويد المجلس بتقارير دورية حول المخاطر التي يواجهها أو قد يتعرض لها المصرف، وأي تجاوزات عن القوانين والأنظمة ومراقبة مدى التزام الإدارة التنفيذية بسياسات إدارة المخاطر المعتمدة¹.
- إعداد الدراسات الفنية الخاصة بالسياسات التي تضعها الإدارة العليا للمصرف حول الحدود التي يتعين الالتزام بها فيما يتعلق بمجال الائتمان، أو حدود الفجوات الخاصة بالسيولة وسعر العائد وسعر الصرف، وإبداء المقترحات والتوصيات اللازمة لتعديل المسار، والحد من المخاطر الناجمة عن وجود انكشاف أكبر من المسموح به في أي نشاط في المصرف.
- إعداد المؤشرات والتحليلات المالية المتعلقة بقياس التكلفة والعائد، بهدف تقييم مدى سلامة السياسة المتبعة، ومدى تحقيقها للأهداف المحددة لاستراتيجية المصرف المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
- إعداد ومتابعة المؤشرات المستخدمة في قياس مدى سلامة أداء المصرف (مجموعة المؤشرات الخاصة بالإنذار المبكر).
- اقتراح البدائل المتاحة لتنويع مصادر الخصوم، بهدف الحصول على موارد توفر السيولة اللازمة للمصرف.
- مراقبة مدى التزام الإدارات المعنية بالتعليمات والإرشادات الصادرة عن السلطات الرقابية، مع وضع جدول زمني للمراجعة والفحص الدوري، وجدول زمني آخر لمتابعة الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل تلك الإدارات، لمدى التزامها بالتعليمات، وتطوير نظام الإنذار المبكر لعدم الالتزام بتلك التعليمات.
- إعداد تقارير تفصيلية عن مدى التزام المصرف بالتعليمات الرقابية، ورفعها إلى الإدارة العليا على أساس ربع سنوي، مع تضمينها بالتوصيات الضرورية، وإجراءات التصويب اللازمة لتحقيق الالتزام بالمتطلبات والتعليمات الرقابية².

¹ مهام ومسؤوليات لجنة إدارة المخاطر والالتزام، البنك الأهلي، 2015، www.ahlibank.com.

² سمير الخطيب، قياس وإدارة المخطر بالبنوك "منهج علمي وتطبيق عملي"، مرجع سابق، ص 24.

نستنتج مما سبق... أن العمل المصرفي أصبح محفوفاً بالعديد من المخاطر، نتيجة للتطورات المتلاحقة التي عصفت بالصناعة المصرفية، الأمر الذي أدى إلى تعقيد نشاط المصرف في إدارة أصوله وخصومه، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به، أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي يتعرض لها المصرف، ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر، وإدارتها بطريقة سليمة، بما يخدم أهداف المصرف، ونستطيع القول بأن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح المصرف وازدهاره، فالصناعة المصرفية في مضمونها تركز على فن إدارة المخاطر، فكلما قبل المصرف التعرض لقدر أكبر من المخاطر، نجح في تحقيق قدر أكبر من الأرباح، ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم، وذلك للعمل على احتوائها بذكاء، لتعظيم العائد على الاستثمارات، الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح.

ونستطيع القول، أن التخطيط الجيد لإدارة المخاطر يشمل المرور بأربعة مراحل رئيسية:

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
 - القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة، من خلال نظم معلومات ملائمة.
 - اختيار المخاطر التي يرغب المصرف في التعرض لها.
 - مراقبة الإدارة لتلك المخاطر، وقياسها بمعايير مناسبة، واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب، لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر، وهو جهد متواصل لا ينتهي ويمثل صميم العمل المصرفي.
- وعليه... فإن إدارة المخاطر المصرفية هي نظام متكامل وشامل، لتهيئة البيئة المناسبة، والأدوات اللازمة، لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدّها، وقياس آثارها المحتملة على نشاط المصرف.

المبحث الثالث

الموائمة بين العائد والمخاطرة وفق نظرية المحفظة الاستثمارية

تُدير المصارف التجارية محافظ استثمار خاصة بها، تتكون من مجموعة من الأسهم والسندات التي تستثمر فيها أموالها، ويُعد عائد المحفظة مصدراً رئيساً للمصرف يواجه به التزاماته اتجاه سداد الفوائد على ودائع العملاء، وتنمية أرباحه، وتهدف محفظة الاستثمار في المصرف إلى تحقيق أقصى عائد ممكن من مجموع استثماراته، كما تهدف إلى تلبية حاجته من السيولة، أي مقدرته على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين، وتلبية احتياجات العملاء في الطلب على القروض¹.

وتتخذ قرارات الإدارة المصرفية بالنسبة لعائد ومخاطر تشكيلة الاستثمار في الأوراق المالية، على أساس مدى تأثير هذه الاستثمارات على استثمارات المصرف ككل، أي أثر مخاطر الاستثمار في ورقة معينة على عائد ومخاطرة باقي تشكيلة محفظة الاستثمار².

أولاً: مفهوم المحفظة الاستثمارية

- يعود مفهوم المحفظة إلى بداية عقد الخمسينات، تحديداً عام 1952، عندما قدم ماركوفتزر مساهمته الريادية في نظرية المحفظة، التي استند فيها على مجموعة فروض تتعلق بسلوك المستثمر وهي³:
- ينظر المستثمر إلى التوزيعات الاحتمالية للعائد من كل بديل خلال فترة زمنية محددة.
 - يعظم المستثمر المنفعة المتوقعة للفترة الواحدة، ويمتلك منحني منفعة مضمونة.
 - المستثمر يقيم المخاطرة على أساس العائد المتوقع.
 - قرارات المستثمر تستند على العائد والمخاطرة، ومنحنيات المنفعة الدالة إلى العائد المتوقع، والتباين لذلك العائد.
 - عند مستوى معين من المخاطرة يفضل المستثمر العائد الأعلى، وعند مستوى من العائد المتوقع يفضل المستثمر المخاطر الأدنى.

¹ شقيري موسى، مروان أبو عرابي، مدى استخدام البنوك لسياسة التنويع للحد من المخاطرة، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية، 2009، ص 10.

² صالح الحناوي، المؤسسات المالية " البورصة والبنوك التجارية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 254.

³ Frank Reilly, Investment, the Dryden Press, U.S.A, 1979, P 356.

ولهذا، فإن نظرية المحفظة تهتم بالقرارات الرشيدة للمستثمر، من حيث الموازنة بين العائد والمخاطرة، عبر التوصل إلى أفضل منفعة (أعلى عائد) دون أي زيادة في المخاطرة، أو محاولة خفض المخاطر عند مستوى معين من العائد¹.

وبالتعريف فإن محفظة الأوراق المالية هي توليفة تضم أصولين أو أكثر من الموجودات المختلفة من حيث النوع والجودة²، كالأسهم والسندات التي يستثمرها أشخاص أو مؤسسات بغية تخفيض المخاطر وتعظيم العوائد³.

أو هي مجموعة من الأصول، سواء كانت حقيقية أو مالية، التي يديرها المستثمر بهدف تحقيق عائد عند مستوى معقول من المخاطرة، من خلال تنويع مكوناتها بإتباع الأساليب العلمية الصحيحة⁴، حيث أن أساس بناء المحفظة هو مبدأ التنويع الذي يعني توزيع المبلغ المستثمر على عدد من الموجودات المالية، والذي يؤدي إلى إزالة جزء من مخاطرها⁵.

وبالنسبة للمصرف، فإن محفظته تضم كافة الأوراق المالية التي يحتفظ بها، من أسهم وسندات، بالإضافة إلى أدوات الخزينة التي يستطيع بيعها في أي وقت يشاء⁶.

ويمثل عائد المحفظة بالنسبة للمصرف المصدر الرئيس الذي يعتمد عليه في مواجهة الأعباء الأساسية، مثل سداد الفوائد المستحقة على الودائع، وإجراء توزيعات على المساهمين، وتنمية الأرباح المحتجزة لمواجهة التوسعات المستقبلية⁷.

وتشكل محافظ الاستثمار لدى المصارف التجارية بناءً على عدة متطلبات أو معايير أهمها:

1- المحافظة على رأس المال الأصلي، فالاستثمار في ظل ظروف عدم التأكد، يحمل مخاطر تتعدى فقدان العائد المطلوب باتجاه تآكل رأس المال، لذلك فإن المحفظة تساعد في الحفاظ على رأس المال الأصلي، عن طريق تنويع الأوراق، والتي بدورها تنوع درجة العائد والمخاطرة⁸.

¹ Richard Brealey, Stewart Myers, Principles Corporate Finance, 4th Ed, Mac Millan Pud 1996, P 56.

² Ramesh Rao, Financial Management, 2th Ed, Mac Millan Pud, 1992, P 30.

³ Jack Clark Francis, Investment "Analysis and Management", 5th Ed, Mc Graw-Hill, 1993, P 564.

⁴ فلاح الحسيني ومؤيد الدويري، إدارة البنوك، مرجع سابق، ص153.

⁵ Stephen Ross & Brad Jordan, Fundamentals of Corporate Finance, 5th Ed, Mc Graw-Hill, 2000, P 395.

⁶ زياد رمضان ومحفوظ جودة، إدارة البنوك، مرجع سابق، ص280.

⁷ منير إبراهيم هندي، البنوك التجارية "مدخل اتخاذ القرارات"، مرجع سابق، ص201.

⁸ محمود محمد الداغر، الأسواق المالية "مؤسسات-أوراق-بورصات"، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص204.

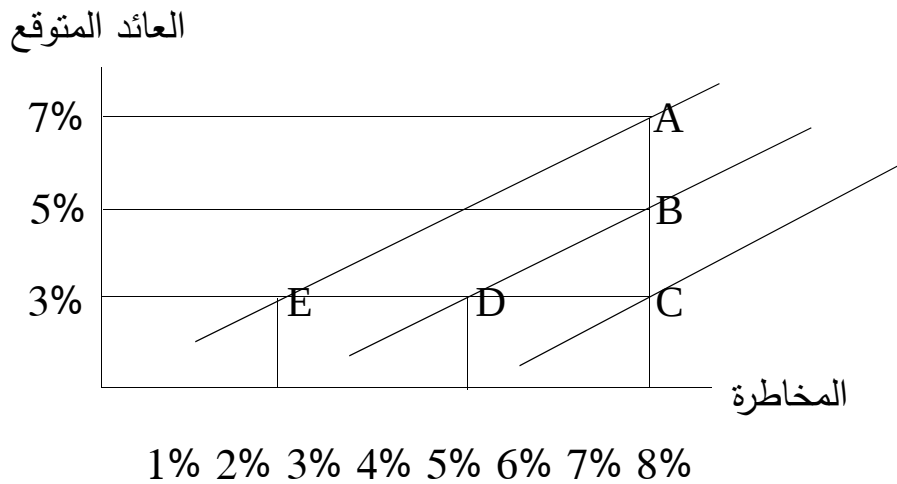
2-قابلية تحويل أصول المحفظة إلى سيولة نقدية، للوفاء بمتطلبات السيولة النقدية وتجنب مخاطر العسر المالي، حيث يستطيع المصرف أن يلجأ عند الحاجة إلى تحويل أصول المحفظة إلى سيولة، وبأقصى سرعة ممكنة، دون أن يتكبد خسائر قد تؤثر في رأس ماله¹.

3-تحقيق المصرف عائد إضافي عن طريق توظيف بعض موارده بدلاً من تركها عاطلة عن العمل، وذلك بعد أن يكون قد احتفظ بقدر كافٍ من الأموال في خزائنه، يواجه به مسحوباته المتوقعة للمودعين، وسد حاجة المقترضين، وهذا العائد مهما كانت نسبته هو زيادة في الأرباح الإجمالية للمصرف، وتغطية ما تكبد في سبيلها من نفقات².

4-التمكن من مواجهة التمويل الموسمي أو السحب المفاجئ من الودائع، أو الاعتمادات المفتوحة للعملاء، وهذا ما يبعد عن المصرف خطر التعرض للأزمات، إذ تستطيع المصارف أن توفر قدرًا من السيولة، بأن تقتصر من المصرف المركزي بضمان ما في حوزتها من أوراق.

وتقوم إدارة المحفظة الاستثمارية بالنسبة للمصارف على فلسفة واحتياجات المصرف في تحديد أهدافه الاستثمارية في الأسهم والسندات، فهدف تحقيق عوائد أكبر مع درجة أدنى من المخاطرة هو هدف ينطوي على عنصرين متعارضين، هما العائد والمخاطرة، وهذا ما يفرض على المصرف ضرورة تحقيق التوازن بينهما³.

يوضح الشكل رقم (4) تفضيل المستثمر للعائد والمخاطرة وفق نظرية المحفظة الاستثمارية



¹ زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، مرجع سابق، ص292.

² محمود عساف، إدارة المنشآت المالية، مكتبة عين شمس، الإسكندرية، 1976، ص125.

³ عصام حسين، أسواق الأوراق المالية " البورصة "، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص204.

يُلاحظ من الشكل رقم (4)، أنه بإمكان المستثمر رفع عائد المحفظة بالانتقال من النقطة C إلى النقطة A عند مستوى واحد من المخاطرة، كما أنه بالإمكان الانتقال من النقطة C إلى النقطة D أو E لتخفيض المخاطرة عند مستوى واحد من العائد، وهكذا... فإنه يمكن للمستثمر التحرك على هذه المنحنيات في ضوء تفضيلاته للعائد والمخاطرة¹.

ويستطيع المستثمر في إطار نظرية المحفظة أن يعظم منفعته في ضوء تنويع محفظته، وهذا التنويع يمثل القاعدة الأساس التي يعتمد عليها المستثمر في تخصيص أمواله على مجموعة الأوراق المالية ذات الدرجات المختلفة من المخاطرة، بهدف جعل مخاطرة المحفظة عند أدنى حد لها².

ويتحقق التوازن بين عنصري العائد والمخاطرة من خلال إدارة محفظة استثمارية، تضم توليفة مثلى من الأوراق المالية، يطلق عليها المحفظة الكفوءة أو (المحفظة المثلى)، وهي تلك المحفظة الاستثمارية من بين مجموعة المحافظ الكفوءة، التي تتناسب مع نموذج التبادل بين العائد والمخاطر (Return/Risk Trade off) لكل مستثمر³، وتتكون من تشكيلة متنوعة ومتوازنة من الأصول والأدوات الاستثمارية، التي تجعلها أكثر ملائمة لتحقيق أهداف المستثمر أو من يتولى إدارتها⁴.

ويقوم المستثمر عادةً باختيار المحفظة الاستثمارية المثلى من بين مجموعة المحافظ التي تحقق له أحد الشرطين التاليين⁵:

- اختيار التوليفة التي تحقق أقصى عائد متوقع، في ظل مستوى معين من المخاطر.
 - اختيار التوليفة التي تتعرض لمخاطر أقل، في ظل مستوى معين من العائد.
- ويطلق على الاستثمارات التي تتوافر فيها هذين الشرطين "بالمجموعة الكفوءة" من الاستثمارات، وذلك من بين المجموعات الممكنة.

¹ أرشيد التيمي، أسامة سلام، الاستثمار بالأوراق المالية "تحليل وإدارة"، مرجع سابق، ص193.

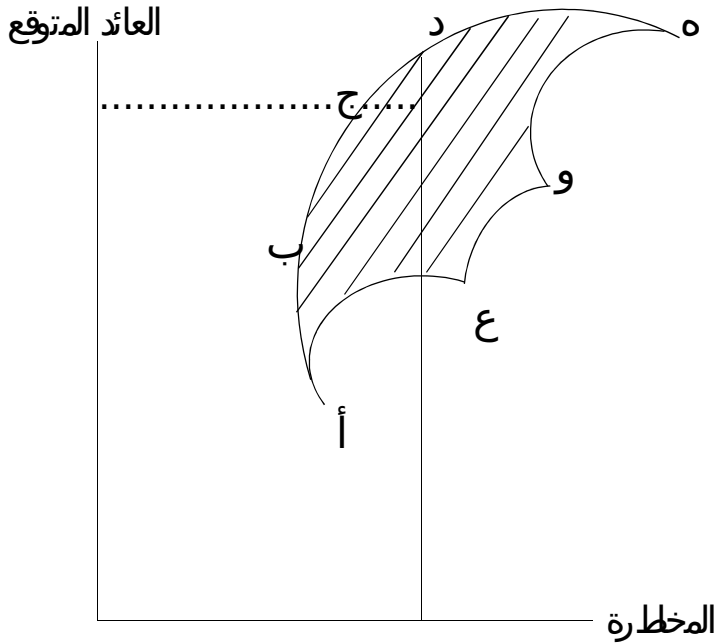
² Donald Fischer & Donald Jordan, Security Analysis and Portfolio Management, 6th Ed, New Delhi, India, 1996, P560.

³ محمود محمد الداغر، الأسواق المالية "مؤسسات-أوراق-بورصات" مرجع سابق، ص225.

⁴ محمد مطر، إدارة الاستثمارات "الإطار النظري والتطبيقات العملية"، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص110.

⁵ غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار الزهران للنشر والتوزيع، 2000، ص109.

الشكل رقم (5) منحنى الاستثمار الكفاء



يرى Markowitz أنه بمعرفة العائد والمخاطرة المتوقعين لكل محفظة، يمكن تقييم هذه المحافظ التي تحقق مصلحة المستثمر، مثلاً المحافظ (أ، ب، ج، د) تعطي مستويات معينة من العائد والمخاطرة، تسمح للمستثمر بإجراء مفاضلة فيما بينها لتحديد الوضع الأمثل لتشكيل محفظته المالية، فإذا افترضنا أننا ندرس عدد من الاستثمارات، فإنه يمكن تكوين عدد لا نهائي من المحافظ الاستثمارية، ويكون لكل محفظة عائداً متوقعاً ومخاطر محتملة، وتظهر جميع المحافظ والممكن تحقيقها في المنطقة المظلمة من الشكل رقم (5)، والتي يمكن تكوينها من الأصول المتاحة، حيث أن المحفظة التي يجب أن يختارها المستثمر تتضمن اتخاذ قرارين هما¹:

- تحديد مجموعة المحافظ الممكنة.
- الاختيار من بين هذه المجموعة تلك المحفظة التي تعكس ميول المستثمر في ميادين العائد والمخاطرة، وهي المحفظة الكفوة التي توفر أقصى عائد متوقع لدرجة معينة من الخطر، أو التي تحقق أقل درجة من الخطر في ظل مستوى معين من العائد المتوقع.

وتعتمد محفظة الاستثمار المثلى على علاقة التفضيل بين العائد والمخاطرة الخاصة بالمستثمر، وتختلف من شخص إلى آخر، وذلك بحسب ميل علاقة تفضيل المستثمر للعائد والمخاطرة، فكلما كان المستثمر أقل تجنباً للمخاطرة، كلما كانت منحنيات السواء التي تمثل علاقة تفضيله أكثر انبساطاً،

¹ محمد صالح الحناوي، تحليل وتقييم الأسهم والسندات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998، ص 276.

وكانت محفظة الاستثمار المثلّي أقرب إلى الجزء الأعلى من مجموعة المحافظ الكفوءة، أي أنها تمتاز بدرجة مخاطرة عالية، وعائد متوقع عالي، وكلما كان المستثمر أكثر تجنباً للمخاطرة، كلما ارتفعت منحنيات السواء الخاصة به بحدة -أي أنها ذات ميل كبير- وكانت محفظة الاستثمار المثلّي أقرب إلى الجزء الأدنى من مجموعة المحافظ الكفوءة، أي أنها تتميز بدرجة مخاطر منخفضة وعائد متوقع متدني¹.

ثانياً: أنواع المحافظ الاستثمارية وطرق إدارتها

1-أنواع المحافظ الاستثمارية²:

1-1 محفظة الدخل Income Portfolio:

تركز محفظة الدخل على الأوراق المالية التي تعطي دخلاً سنوياً عالياً، سواء كان مصدر هذا الدخل توزيعات الأرباح النقدية لحملة الأسهم، أو الفوائد التي تدفع لحملة السندات.

2-1 محفظة النمو Growth Portfolio:

تركز محفظة النمو على أدوات الاستثمار التي تحقق إيرادات رأسمالية، تؤدي إلى نمو أموال المحفظة وزيادتها، حيث تقوم على شراء أسهم الشركات التي تحقق نمواً في مبيعاتها، وبالتالي في إيراداتها عبر سنوات طويلة.

3-1 المحفظة المختلطة Growth _ Income Portfolio:

تركز على التوزيعات النقدية للأرباح، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية، الناتجة عن بيع أسهم الشركات، التي تحقق نمواً عالياً في إيراداتها، فهي تنوع ما بين الأسهم التي تؤدي إلى توزيعات نقدية عالية، والأسهم التي تؤدي إلى نمو وزيادة أموال المحفظة.

4-1 المحفظة المتوازنة Balanced Portfolio:

تتكون هذه المحفظة من أسهم عادية وممتازة وسندات، وتهدف إلى الحصول على أرباح رأسمالية، بالإضافة إلى توزيعات نقدية من أرباح الأسهم، ومن فوائد السندات، وفي الوقت نفسه المحافظة على رأس المال المستثمر.

5-1 المحافظ المتخصصة في الصناعات Industry Specialized Portfolio:

هي المحافظ التي تخصص في الاستثمار في أسهم شركات صناعية محددة، مثل شركات الطيران أو الموارد الطبيعية، أو الشركات التي تتعلق صناعاتها بالطاقة والنفط وغيرها.

¹ سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، مرجع سابق، ص53.

² عبد الرزاق قاسم، أحمد العلي، إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، مرجع سابق، 2011، ص77.

2- إدارة المحافظ الاستثمارية¹:

تُدار المحافظ الاستثمارية عبر ثلاث سياسات، وهي:

2-1 السياسة الهجومية Aggressive Policy:

يهدف مدير المحفظة وفق هذه السياسة إلى الحصول على أرباح رأسمالية، مستفيداً من الفروقات بالأسعار السوقية لمكونات محفظته، ويطلق عليها محافظ رأس المال، وتتميز هذه المحافظ بارتفاع مخاطرها، وأفضل أدواتها الأسهم العادية، ويلجأ إليها المستثمر في الأوقات التي تظهر فيها مؤشرات الانتعاش الاقتصادي.

2-2 السياسة الدفاعية Defensive Policy:

أن الهدف من تبني هذه السياسة، هو التركيز على عنصر الأمان، والحد من المخاطر قدر الإمكان، وأنسب الأدوات المالية لهذه السياسة، هي الأدوات ذات الدخل الثابت، مثل الأسهم الممتازة والسندات، ويطلق عليها اسم محافظ الدخل، كونها تؤمن ثبات واستمرارية الحصول على الدخل، كما توفر أيضاً عنصر الأمان لرأس مال المستثمر.

2-3 السياسة المتوازنة Balanced Policy:

تحقق هذه السياسة استقرار نسبي في العائد عند مستويات مقبولة من المخاطرة، إذ أن مكونات المحفظة وفق هذه السياسة، عبارة عن أسهم عادية وممتازة والسندات بأنواعها، وتتميز في كونها تحقق الموائمة بين السيولة والأمان والدخل، وتعتمد على نظرية التوقعات في تعديل مكونات المحفظة وفق تحركات أسعار الفائدة.

ثالثاً: عائد ومخاطر المحفظة الاستثمارية:

1- عائد المحفظة: هناك ثلاث أنواع لعوائد المحفظة، وهي:

1-1 معدل العائد الفعلي المتحقق Realized Rate of Return²:

هو العائد الفعلي الذي يحققه المستثمر من إدارة محفظته الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، ويمثل مجموع عوائد مكوناتها مرجحة بأوزان مساهمتها في رأس مال المحفظة، ويطلق عليه أيضاً بالعائد المتحقق الموزون، ويعطى بالصيغة التالية:

$$RM = R1 W1 + R2 W2 + RN WN$$

¹ أرشيد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، الاستثمار بالأوراق المالية " تحليل وإدارة "، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص196.

² Brigham & Weston, Management Finance, 6th Ed, Hinsdale, U.S.A, 1978, P 353.

RM : يمثل عائد المحفظة المتحقق.

R1.....RN : عائد كل مكون من مكونات المحفظة.

W1.....WN : أوزان كل مكون من مكونات المحفظة، وهي تمثل حصة الورقة المالية من رأس مال المحفظة.

2-1 معدل العائد المتوقع Expected Rate of Return¹:

هو العائد المتوقع لكل مكون من مكونات المحفظة، مرجحة بأوزان مساهمتها برأس مال المحفظة، ويعطى بالصيغة التالية:

$$RM = R1 W1 + R2 W2 + RN WN$$

حيث أن:

RM : معدل العائد المتوقع للمحفظة.

R1..... RN : معدل العائد المتوقع لكل مكون من مكونات المحفظة.

W1.....WN : أوزان كل مكون من مكونات المحفظة، وهي تمثل حصة الورقة المالية المتوقعة من رأس مال المحفظة.

ويتم حساب العائد المتوقع من خلال الوسط الحسابي، وعدة طرق إحصائية، تستند على قانون الاحتمالات

3-1 معدل العائد المطلوب Required Rate of Return²:

هو المعدل الذي يطلبه المستثمر، تعويضاً عن المخاطر المحتملة أن تتعرض لها استثمارته المكونة لمحفظته، ويحسب هذا المعدل على أساس معدل العائد المطلوب لكل سهم من أسهم المحفظة، مرجحاً بوزن مساهمته برأس مالها، ويستعان عادةً بنموذج تسعير الموجودات الرأسمالية في حساب هذا المعدل، ويعطى بالصيغة التالية:

$$RM_r = R_{r1} W1 + R_{r2} W2 + R_{rN} WN$$

حيث أن:

RM_r : معدل العائد المطلوب من المحفظة.

R_r.....R_{rN} : معدل العائد المطلوب لكل سهم مكون للمحفظة.

W1WN : أوزان كل مكون من مكونات المحفظة، وهي تمثل حصة الورقة المالية المطلوبة من رأس مال المحفظة.

¹ Brigham & Weston, Essentials of Management Finance, 11th Ed, the Dryden Press, 1996, P 185.

² Eugene Brigham & Michael Earhart, Financial Management "Theory and Practice", Past Resource, P296.

ويتم مقارنة هذا العائد مع معدل العائد المتوقع، فإذا كان الأخير أعلى من المطلوب، فإن المحفظة تلائم أهداف المستثمر من جهة العائد، وإذا كان أقل من المطلوب، فإن المستثمر يُعيد النظر بتشكيلة المحفظة، ويعدلها بإضافة أسهم وحذف أخرى.

2-مخاطر المحفظة:

تختلف مخاطر الورقة الفردية في حالة الاستثمار خارج المحفظة عن مخاطرها داخل المحفظة الاستثمارية، ويعود ذلك لكون أن مخاطر المحفظة لا تتمثل بتأثر تقلب عائد الورقة الواحدة، بل وأيضاً بارتباط هذا التقلب مع تقلبات الأوراق الأخرى في المحفظة، فالتباين المشترك فضلاً عن معامل الارتباط، يعدان الأساس في احصاء مخاطر المحفظة بدلاً من الانحراف المعياري لوحده في الورقة المنفردة، ويمكن تعميق فهم حساب مخاطر الاستثمار بالمحفظة، ومقارنتها بمخاطر الاستثمار بالأوراق الأخرى بشكل فردي¹.

وتشير مخاطر محفظة الأوراق المالية، إلى مدى تقلب العائد المتوقع عن مجموع الاستثمارات التي تتكون منها تلك المحفظة، ويمكن قياس مخاطر المحفظة التي تتكون من استثمارين فقط من خلال المعادلة التالية:

$$S = \sqrt{P_1^2 K_1^2 + P_2^2 K_2^2 + 2 P_1 P_2 K_1 K_2 r_{12}} \dots\dots\dots (1)$$

إذ أن:

S: تمثل الانحراف المعياري.

Kt: تمثل الوزن النسبي للاستثمار الفردي.

Pt: تمثل معدل العائد على الاستثمار الفردي.

r12: تمثل معامل الارتباط بين الاستثمار رقم 1 والاستثمار رقم 2.

وكما هو واضح من المعادلة، فإن المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة تتوقف على مخاطر الاستثمارات الفردية وأوزان تلك الاستثمارات، وهو ما يعكسه الجزء الأول والثاني من المعادلة، كما تتوقف أيضاً على درجة الارتباط بين عائد تلك الاستثمارات، وهو ما يعكسه الجزء الثالث منها².

¹ محمود محمد الداغر، الأسواق المالية "مؤسسات-أوراق-بورصات"، مرجع سابق، ص208.

² منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية "مدخل اتخاذ القرارات"، مرجع سابق، ص214.

بمعنى يتطلب حساب الانحراف المعياري لعائد محفظة المصرف (أي المخاطر التي تتطوي عليها المحفظة)، معرفة كل من الانحراف المعياري لعائد الاستثمارات الفردية، ووزن كل استثمار داخل المحفظة، ومعامل الارتباط بين عائد تلك الاستثمارات.

وعلى افتراض أن محفظة مصرف تتكون من استثمارين فقط، فإنه يمكن حساب معامل الارتباط بين عائد هذين الاستثمارين وذلك باستخدام المعادلة التالية:

$$r = \frac{\sum X_i y_i - \frac{(\sum X_i)(\sum y_i)}{n}}{\sqrt{(\sum X_i^2 - \frac{(\sum X_i)^2}{n})(\sum y_i^2 - \frac{(\sum y_i)^2}{n})}} \dots\dots\dots (2)$$

إذ أن:

r: معامل الارتباط بين عائد تلك الاستثمارات

X: معدل العائد لأحد الاستثمارين

y: معدل العائد للاستثمار الآخر

n: عدد السنوات التي يتوفر فيها بيانات عن عائد الاستثمارات المذكورة

نستنتج مما سبق... أن بناء محفظة أوراق مالية، من الأمور المعقدة التي تحتاج إلى ترو ودراسة مستفيضة عن السوق، وكل ما يتعلق بالحركة الاستثمارية داخل البورصة وخارجها.

وحتى يستطيع المصرف بناء المحفظة الاستثمارية التي تتلاءم مع فلسفته واحتياجاته، فإنه لا بد أن يحدد أولاً أهدافه الاستثمارية في الأسهم والسندات، فهدف تحقيق عوائد أكبر مع درجة أدنى من المخاطرة هو هدف ينطوي على عنصرين متعارضين هما العائد والمخاطرة، فكلما ارتفعت فرص تحقيق العائد ارتفعت درجة المخاطرة، ومن هنا لا بد من تحقيق توازن بين الاثنين.

ومن الخطأ تركيز الاستثمارات في أسهم شركة واحدة، أو قطاع واحد، حتى وإن كان رأس المال المستثمر صغيراً، فكلما زاد تنوع القطاعات وعدد الشركات التي تتضمنها أصول المحفظة انخفضت المخاطر، فمثلاً محفظة فيها أسهم ثلاث شركات مختلفة القطاعات تكون أقل مخاطر من محفظة فيها أسهم شركتين فقط وهكذا.

ويجب على المصرف أن يقوم بين فترة وأخرى بإجراء بعض التعديلات في مكونات المحفظة، بناءً على التطورات التي تطرأ على القيمة السوقية لتشكيلة الأسهم والسندات المكونة لمحفظته، كإنخفاض أداء أصل أو أكثر من أصول المحفظة بصورة لافتة للنظر، وبشكل يؤدي إلى زيادة مستوى مخاطر المحفظة عما هو مخطط له، بحيث تصبح إعادة تشكيل مكونات المحفظة مسألة لا مفر منها.

لقد أصبحت المصارف التجارية تقوم بدور فعال في مجال إدارة المحافظ المالية، سواءً الخاصة بها أو الخاصة بعملائها، نظراً لما تملكه من أجهزة فنية مختصة، وخبرات شخصية تمكنها من حماية أموالها وأموال الغير، بالإضافة على اعتمادها على الطرق والتقنيات الحديثة التي توفر القدرة على التنبؤ بالمخاطر.

وقيام المصرف التجاري بإدارة محافظ الأوراق المالية، مكنه من احتلال مكانة بارزة في سوق رأس المال، إذ أصبح يقوم بهذا الدور بفعالية، كما أصبح عنصر مهم في تنشيط التعامل بالأوراق المالية.

مُلْخَصُ الْفَصْلِ

إن الهدف الرئيسي لإدارة المصرف هو تعظيم العائد الإجمالي على أصوله قصيرة وطويلة الأجل، وهذا يدفعنا إلى القول، بأنه لو ركز المصرف اهتمامه بتحقيق الأرباح، دون الأخذ بعين الاعتبار ضرورة مواجهة التزاماته في موعد استحقاقها، فإن هذا الأمر كفيل بتعريض سمعة المصرف وبقاؤه للخطر، فمجرد رفض المصرف سداد أي التزام مترتب عليه، كفيل بأن يزعزع ثقة الجمهور به، ويضعفه أمام ضغوطات المطالبات الكبيرة من قبل دائنيه، مما يعرضه للانحيار.

وعليه، فإن اندفاع المصرف في الحصول على أعلى عائد ممكن، يحدده مركزه المالي من جهة مقدرة على الوفاء بالتزاماته اتجاه المتعاملين معه، والإدارة الرشيدة في المصرف، هي الإدارة القادرة على التوفيق بين احتياجات السيولة من جهة، وقدرتها على التوظيف، وتحقيق عائد مناسب ومقبول من قبل إدارة المصرف من جهة ثانية، بمعنى العمل على التنسيق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، لغرض تعظيم العائد وتدنية المخاطرة.

وعند وضع المصرف السياسات الرئيسية لاستثماراته، فإنه ينبغي أن تغطي هذه السياسات مجالات معينة، أهمها: حجم المخاطر التي يقبل المصرف تحملها، والعائد المطلوب على الاستثمار، والتنسيق بين متطلبات السيولة ومتطلبات الربحية، وتواريخ استحقاق كل من الأصول والخصوم، ووسائل التحكم في المخاطر.

وفي تقييم المصرف للاستثمارات المتاحة، ينبغي أن يراعي ثلاث متغيرات هي: التدفقات النقدية المستقبلية، وتوقيت حدوثها، وحجم المخاطر التي ينطوي عليه الاستثمار، والتي ستستخدم كأساس لتحديد معدل العائد المطلوب على الاستثمار.

الفصل الثالث

التحليل الإحصائي للبيانات

يتناول هذا الفصل تحليلاً كمياً للعلاقة بين نسب السيولة المصرفية ونسب كل من العائد والمخاطرة في المصارف التجارية، ومن ثم وصفاً مفصلاً للإجراءات التي تم تنفيذها في الدراسة، وتعريفاً بمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداة الدراسة (الاستبيان)، ووصف إجراءات تصميمها، وإخراجها بشكلها النهائي، بالإضافة إلى تحليل الخصائص والسمات الشخصية للأفراد عينة الاستطلاع، وإجراء المعالجة الإحصائية للبيانات، واختبار الفرضيات، وأخيراً النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة.

وتضمنت مباحث الفصل العناوين التالية:

المبحث الأول: تحليل العلاقة بين نسب السيولة المصرفية ونسب العائد والمخاطرة

المبحث الثاني: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

المبحث الثالث: تحليل البيانات وفق الخصائص والسمات الشخصية

المبحث الرابع: المعالجة الإحصائية، واختبار فرضيات الدراسة المسحية

المبحث الأول

تحليل العلاقة بين نسب السيولة المصرفية ونسب العائد والمخاطرة

تم تحليل بيانات القوائم المالية الربعية الخاصة بالمصارف التجارية السورية للفترة من العام 2009 ولغاية العام 2015، وتم التحليل باستخدام معادلة الانحدار المتعدد، من خلال برنامج التحليل الإحصائي Spss، وشملت العينة المصارف التالية:

(بيمو السعودي الفرنسي/ الدولي للتجارة والتمويل / عودة / سورية والمهجر/ بيبيلوس / العربي / سورية والخليج / فرنسبنك / الأردن سورية/ الشرق).

فرضيات الدراسة:

1- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة المصرفية ونسب معدل العائد.

2- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة المصرفية ونسب المخاطرة.

متغيرات الدراسة:

• المتغيرات المستقلة: وهي السيولة المصرفية ممثلةً بنسبها التالية:

1-نسبة الرصيد النقدي (Monetary Fund Ratio):

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى المصرف المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

2-نسبة التوظيف (Investment Ratio):

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{التسهيلات المقدمة سلف قروض}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

3-نسبة الاحتياطي القانوني (Legal Reserves Ratio):

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى المصرف المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

• المتغيرات التابعة:

أولاً: نسب العائد

1- معدل العائد على حق الملكية (Return On Equity):

$$100 \times \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي حق الملكية}} = \text{العائد على حق الملكية}$$

2- معدل العائد على الموجودات (Return On Assets):

$$100 \times \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \text{العائد على الموجودات}$$

3- معدل العائد على الودائع (Return On Deposit):

$$100 \times \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الودائع}} = \text{معدل العائد على الودائع}$$

ثانياً: نسب المخاطرة

1- النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الموجودات (Cash and balances with banks to total assets):

يحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

$$100 \times \frac{\text{النقد و الأرصدة لدى المصارف}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \text{النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الموجودات}$$

يُعدّ هذا المؤشر واحداً من المعايير المستخدمة في قياس مخاطر السيولة في المصارف، ويشير ارتفاعه إلى انخفاض المخاطرة، على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية المحتفظ بها لدى المصارف الأخرى، والتي يستطيع المصرف استخدامها في أي وقت لمواجهة التزاماته المختلفة.

2- الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات (Monetary assets and investments to total assets):

يحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

$$100 \times \frac{\text{الموجودات النقدية و الاستثمارات}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \text{الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات}$$

يعكس ارتفاع هذا المؤشر زيادة الموجودات القابلة للتحويل إلى أموال حاضرة، والتي تشكل خط الدفاع الثاني بعد النقدية، يلجأ إليها المصرف لمواجهة التزاماته المختلفة في ظروف معينة.

3- التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات (Credit facilities to total assets):

تحسب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

$$\text{التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات} = 100 \times \frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

يقيس هذا المؤشر المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية، ويشير ارتفاعه إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف، خاصةً في حال عدم سداد القروض في مواعيدها المحددة.

اختبار الفرضيات:

1- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على الموجودات:

مؤشرات معاملات الانحدار بين (نسب السيولة) و(معدل العائد على الموجودات)

Model Summary						
Sig.	F	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model 1
.000 ^b	7.544	1.672	0.071	0.082	.286 ^a	
a. Predictors: (Constant) / نسبة السيولة النقدية / نسبة التوظيف / نسبة الاحتياطي القانوني						

بلغت قيمة المقياس R الذي يمثل معامل الارتباط القيمة 28.6%، وهي قيمة مقبولة من الناحية الإحصائية، كما بلغت قيمة المقياس معامل التفسير R Square القيمة 8.2%، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج (نسبة السيولة النقدية، نسبة التوظيف، نسبة الاحتياطي القانوني) لها تأثير بمقدار 8.2% في المتغير التابع (معدل العائد على الموجودات)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر 8.2% من التغيرات الحاصلة في التابع، كما يُظهر لنا الجدول قيم تمثل تحليل التباين، الذي يمكن من خلالها التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل، وخاصة من خلال إحصائية F التي بلغت القيمة 7.5، وتدل هذه القيمة على معنوية عالية للاختبار، كما بلغت قيمة الدلالة المعنوية sig القيمة 0.000، وهي أصغر من الدلالة القياسية sig=0.05، مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وهذا يعني أن النموذج ككل له دلالة معنوية.

المؤشرات الإحصائية لمعادلة الانحدار بين التابع المستقل

Coefficients ^a					
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model 2
		Beta	Std. Error	B	
0.607	0.516		0.343	0.177	(Constant)
0.000	3.662	0.284	0.006	0.022	نسبة السيولة النقدية
0.305	-1.027	-0.067	0.006	-0.006	نسبة التوظيف
0.990	0.013	0.001	0.011	0.000	نسبة الاحتياطي القانوني
a. Dependent Variable: معدل العائد على الموجودات					

يُظهر الجدول أن المتغيرات المستقلة حسب اختبار t مقبولة فقط بالنسبة للمتغير المستقل نسبة السيولة النقدية، وبلغت قيمته 3.66، حيث بلغت قيمة الدلالة المعنوية sig القيمة 0.000، وهي أصغر من الدلالة القياسية 0.05، وبالتالي يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المتغير المستقل (نسبة السيولة النقدية) والمتغير التابع (معدل العائد على الموجودات).

ويمكن حساب معادلة الانحدار المقدرة كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = 0.17 + (0.022) (\text{نسبة السيولة النقدية})$$

وهذا يدل على أن كل زيادة في نسبة السيولة النقدية بمقدار وحدة واحدة يقابله زيادة بمقدار 0.022 في معدل العائد على الموجودات.

2- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حق الملكية:

مؤشرات معاملات الانحدار بين (نسب السيولة) و (معدل العائد على حق الملكية)

Model Summary						
Sig.	F	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model 1
.000b	11	11.49	0.108	0.118	.344a	
a. Predictors: (Constant) / نسبة السيولة النقدية / نسبة التوظيف / نسبة الاحتياطي القانوني /						

بلغت قيمة المقياس R الذي يمثل معامل الارتباط القيمة 34.4%، وهي قيمة مقبولة من الناحية الإحصائية، كما بلغت قيمة المقياس معامل التفسير R Square القيمة 11.8%، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج (نسبة السيولة النقدية، نسبة التوظيف، نسبة الاحتياطي القانوني) لها تأثير بمقدار 11.8% في المتغير التابع (معدل العائد على حق الملكية)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر 11.8% من التغيرات الحاصلة في التابع، كما يظهر لنا الجدول قيم تمثل تحليل التباين، الذي يمكن من خلالها التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل، وخاصة عن طريق إحصائية F التي بلغت القيمة 11، وتدل هذه القيمة على معنوية عالية للاختبار، كما بلغت قيمة الدلالة المعنوية sig القيمة 0.000، وهي أصغر من الدلالة القياسية sig=0.05، مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وهذا يعني أن النموذج ككل له دلالة معنوية.

المؤشرات الإحصائية لمعادلة الانحدار بين التابع المستقل

Coefficients ^a					
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model 2
		Beta	Std. Error	B	
0.126	1.537		2.360	3.626	(Constant)
0.000	4.754	0.361	0.041	0.194	نسبة السيولة النقدية
0.035	-2.121	-0.135	0.040	-0.085	نسبة التوظيف
0.379	-0.882	-0.071	0.079	-0.070	نسبة الاحتياطي القانوني
a. Dependent Variable: معدل العائد على حقوق الملكية					

يُظهر الجدول أن المتغيرات المستقلة حسب اختبار t مقبولة فقط بالنسبة للمتغيرين نسبة السيولة النقدية ونسبة التوظيف، وبلغت قيمتهما على التوالي (4.75) (-2.12)، حيث أن قيم الدلالة المعنوية sig لكل منهما أصغر من الدلالة القياسية 0.05، وبالتالي يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من المتغير المستقل (نسبة السيولة النقدية ونسبة التوظيف) والمتغير التابع (معدل العائد على حق الملكية). ويمكن حساب معادلة الانحدار المقدرة كما يلي:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = 3.6 + (0.19) (\text{نسبة السيولة النقدية}) + (-0.085) (\text{نسبة التوظيف})$$

وهذا يدل على أن كل زيادة في نسبة السيولة النقدية بمقدار وحدة واحدة يقابله زيادة بمقدار 0.19 في معدل العائد على حق الملكية، بينما التغير في نسبة التوظيف يقابله تناقص في معدل العائد على حق الملكية بمقدار 0.085

3- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على الودائع:

مؤشرات معاملات الانحدار بين (نسب السيولة) و(معدل العائد على الودائع)

Model Summary						
Sig.	F	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model 1
.000b	7.255	2.17785	.068	.079	.280a	
a. Predictors: (Constant) / نسبة السيولة النقدية / نسبة التوظيف / نسبة الاحتياطي القانوني / (Constant)						

بلغت قيمة المقياس R الذي يمثل معامل الارتباط القيمة 28%، وهي قيمة مقبولة من الناحية الاحصائية، كما بلغت قيمة المقياس معامل التفسير R Square القيمة 7.9%، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج (نسبة السيولة النقدية، نسبة التوظيف، نسبة الاحتياطي القانوني) لها تأثير بمقدار 7.9% في المتغير التابع (معدل العائد على الودائع)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر 7.9% من التغيرات الحاصلة في التابع، كما يُظهر لنا الجدول قيم تمثل تحليل التباين، الذي يمكن من خلالها التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل، وخاصة عن طريق احصائية F التي بلغت القيمة 7.25، وتدل هذه القيمة على معنوية عالية للاختبار، كما بلغت قيمة الدلالة المعنوية sig القيمة 0.000، وهي أصغر من الدلالة القياسية $\text{sig}=0.05$ ، مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وهذا يعني أن النموذج ككل له دلالة معنوية.

المؤشرات الإحصائية لمعادلة الانحدار بين التابع المستقل

Coefficients ^a					
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model 2
		Beta	Std. Error	B	
.786	.272		.447	.122	(Constant)
.001	3.465	.269	.008	.027	نسبة السيولة النقدية
.404	.835-	.054-	.008	.006-	نسبة التوظيف
.810	.241	.020	.015	.004	نسبة الاحتياطي القانوني
a. Dependent Variable: معدل العائد على الودائع					

يُظهر الجدول أن المتغيرات المستقلة حسب اختبار t مقبولة فقط بالنسبة للمتغير المستقل نسبة السيولة النقدية، وبلغت قيمته 3.46، حيث بلغت قيمة الدلالة المعنوية sig القيمة 0.000، وهي أصغر من الدلالة القياسية 0.05، وبالتالي يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المتغير المستقل (نسبة السيولة النقدية) والمتغير التابع (معدل العائد على الودائع).

ويمكن حساب معادلة الانحدار المقدرة كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = 0.122 + (0.027) (\text{نسبة السيولة النقدية})$$

وهذا يدل على أن كل زيادة في نسبة السيولة النقدية بمقدار وحدة واحدة يقابله زيادة بمقدار 0.027 في معدل العائد على الودائع.

4- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية والنقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الموجودات:

مؤشرات معاملات الانحدار بين (نسب السيولة) و (النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الموجودات)

Model Summary						
Sig.	F	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model 1
.000b	15.42	4.249	0.947	0.948	.974a	
a. Predictors: (Constant) / نسبة السيولة النقدية / نسبة التوظيف / نسبة الاحتياطي القانوني						

بلغت قيمة المقياس R الذي يمثل معامل الارتباط القيمة 97.4%، وهي قيمة مقبولة من الناحية الإحصائية، كما بلغت قيمة المقياس معامل التفسير R Square القيمة 94.8%، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج (نسبة السيولة النقدية، نسبة التوظيف، نسبة الاحتياطي القانوني) لها تأثير بمقدار 94.8% في المتغير التابع (النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الموجودات)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر 94.8% من التغيرات الحاصلة في التابع، كما يُظهر لنا الجدول قيم تمثل تحليل التباين، الذي يمكن من خلالها التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل، وخاصة عن طريق احصائية F التي بلغت القيمة 15.42، وتدل هذه القيمة على معنوية عالية للاختبار، كما بلغت قيمة الدلالة المعنوية sig القيمة 0.000، وهي أصغر من الدلالة القياسية sig=0.05، مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وهذا يعني أن النموذج ككل له دلالة معنوية.

المؤشرات الإحصائية لمعادلة الانحدار بين التابع المستقل

Coefficients ^a					
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model 2
		Beta	Std. Error	B	
0.000	4.112		0.872	3.587	(Constant)
0.000	57.527	1.064	0.015	0.869	نسبة السيولة النقدية
0.141	-1.478	-0.023	0.015	-0.022	نسبة التوظيف
0.000	-7.944	-0.156	0.029	-0.232	نسبة الاحتياطي القانوني
a. Dependent Variable: النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الموجودات					

يُظهر الجدول أن المتغيرات المستقلة حسب اختبار t مقبولة فقط بالنسبة للمتغيرين نسبة السيولة النقدية ونسبة الاحتياطي القانوني، وبلغت قيمتهما على التوالي (57.5) (-7.94)، حيث أن قيم الدلالة المعنوية sig لكل منهما أصغر من الدلالة القياسية 0.05، وبالتالي يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من المتغير المستقل (نسبة السيولة النقدية والاحتياطي النقدي) والمتغير التابع (النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الموجودات).

ويمكن حساب معادلة الانحدار المقدرة كما يلي:

$$\text{النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الموجودات} = 3.58 + (0.87) (\text{نسبة السيولة النقدية}) + (-0.23) (\text{نسبة الاحتياطي القانوني})$$

وهذا يدل على أن كل زيادة في نسبة السيولة النقدية بمقدار وحدة واحدة يقابله زيادة بمقدار 0.87 في النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الموجودات، ويتناقص هذا المتغير بمقدار 0.23 في حال تغير نسبة الاحتياطي القانوني بمقدار وحدة واحدة.

5- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية والموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات:

مؤشرات معاملات الانحدار بين (نسب السيولة) و (الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات)

Model Summary						
Sig.	F	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.000b	4.19	8.38	0.83	0.831	.912a	1
a. Predictors: (Constant) / نسبة السيولة النقدية / نسبة التوظيف / نسبة الاحتياطي القانوني / (Constant)						

بلغت قيمة المقياس R الذي يمثل معامل الارتباط القيمة 91.2%، وهي قيمة مقبولة من الناحية الإحصائية، كما بلغت قيمة المقياس معامل التفسير R Square القيمة 83.1%، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج (نسبة السيولة النقدية، نسبة التوظيف، نسبة الاحتياطي القانوني) لها تأثير بمقدار 83.1%، في المتغير التابع (الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر 83.1%، من التغيرات الحاصلة في التابع، كما يُظهر لنا الجدول قيم تمثل تحليل التباين، الذي يمكن من خلالها التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل، وخاصة عن طريق إحصائية F التي بلغت القيمة 4.19، وتدل هذه القيمة على معنوية عالية للاختبار، كما بلغت قيمة الدلالة المعنوية sig القيمة 0.000، وهي أصغر من الدلالة القياسية sig=0.05، مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وهذا يعني أن النموذج ككل له دلالة معنوية.

المؤشرات الإحصائية لمعادلة الانحدار بين التابع المستقل

Coefficients ^a					
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model 2
		Beta	Std. Error	B	
0.000	5.317		1.721	9.149	(Constant)
0.000	28.056	0.933	0.030	0.836	نسبة السيولة النقدية
0.002	-3.085	-0.086	0.029	-0.090	نسبة التوظيف
0.433	-0.785	-0.028	0.057	-0.045	نسبة الاحتياطي القانوني
a. Dependent Variable: الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي					

يُظهر الجدول أن المتغيرات المستقلة حسب اختبار t مقبولة فقط بالنسبة للمتغيرين نسبة السيولة النقدية ونسبة التوظيف، وبلغت قيمتهما على التوالي (28.056) (-3.085)، حيث أن قيم الدلالة المعنوية sig لكل منهما أصغر من الدلالة القياسية 0.05، وبالتالي يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المتغير المستقل (نسب السيولة النقدية والتوظيف) والمتغير التابع (نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات).

ويمكن حساب معادلة الانحدار المقدرة كما يلي:

$$\text{الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات} = 9.1 + (0.83) (\text{نسبة السيولة النقدية}) + (-0.09) (\text{نسبة التوظيف})$$

وهذا يدل على أن كل زيادة في نسبة السيولة النقدية بمقدار وحدة واحدة يقابله تزايد بمقدار 0.83 في الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات، ويتناقص هذا المتغير بمقدار 0.09 في حال تغير نسبة التوظيف بمقدار وحدة واحدة.

6- تحليل تأثير العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات:

مؤشرات معاملات الانحدار بين (نسب السيولة) و(نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات)

Model Summary						
Sig.	F	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model 1
.000b	27.19	2.64	0.969	0.970	.985a	
a. Predictors: (Constant) / نسبة السيولة النقدية / نسبة التوظيف / نسبة الاحتياطي القانوني						

بلغت قيمة المقياس R الذي يمثل معامل الارتباط القيمة 98.5%، وهي قيمة مقبولة من الناحية الإحصائية، كما بلغت قيمة المقياس معامل التفسير R Square القيمة 97%، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج (نسبة السيولة النقدية، نسبة التوظيف، نسبة الاحتياطي القانوني) لها تأثير بمقدار 97% في المتغير التابع (نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر 97% من التغيرات الحاصلة في التابع، كما يُظهر لنا الجدول قيم تمثل تحليل التباين، الذي يمكن من خلالها التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل، وخاصة عن طريق إحصائية F التي بلغت القيمة 27.2، وتدل هذه القيمة على معنوية عالية للاختبار، كما بلغت قيمة الدلالة المعنوية sig القيمة 0.000، وهي أصغر من الدلالة القياسية sig=0.05، مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وهذا يعني أن النموذج ككل له دلالة معنوية.

المؤشرات الإحصائية لمعادلة الانحدار بين التابع المستقل

Coefficients ^a					
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model 2
		Beta	Std. Error	B	
0.000	3.750		0.542	2.033	(Constant)
0.048	1.988	0.028	0.009	0.019	نسبة السيولة النقدية
0.000	85.518	1.007	0.009	0.789	نسبة التوظيف
0.000	-5.236	-0.078	0.018	-0.095	نسبة الاحتياطي القانوني
a. Dependent Variable: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات					

يُظهر الجدول أن المتغيرات المستقلة حسب اختبار t مقبولة لكافة نسب السيولة (السيولة النقدية والتوظيف والاحتياطي القانوني)، وبلغت قيمهما على التوالي (1.99) (85.52) (-5.24)، حيث أن قيم الدلالة المعنوية sig لكل منهما أصغر من الدلالة القياسية 0.05، وبالتالي يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من (نسب السيولة النقدية والتوظيف الاحتياطي القانوني) و(نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات). ويمكن حساب معادلة الانحدار المقدرة كما يلي:

$$\begin{aligned} & \text{التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات} = 2.03 + (0.019) (\text{نسبة السيولة النقدية}) \\ & + (0.79) (\text{نسبة التوظيف}) + (-0.095) (\text{نسبة الاحتياطي القانوني}) \end{aligned}$$

وهذا يدل على أن كل زيادة في نسبة السيولة النقدية بمقدار وحدة واحدة يقابله زيادة بمقدار 0.019 في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي موجودات المصرف، وزيادة بمقدار 0.79 في هذا المتغير في حال تغير نسبة التوظيف بمقدار وحدة واحدة، ويتناقص هذا المتغير بمقدار 0.095 في حال تغير نسبة نسبة الاحتياطي القانوني بمقدار وحدة واحدة.

المبحث الثاني

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

تناول هذا المبحث وصفاً لأسلوب الدراسة، ومجتمعها، والعينة التي تم إجراء الدراسة عليها، وكذلك الأداة المستخدمة في الدراسة، وطرق إعدادها، ومدى صدقها وثباتها، بالإضافة إلى وصف الطرق الإحصائية التي سلكها الباحث في تحليل بيانات الدراسة.

أولاً: أسلوب الدراسة Study Method:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، بهدف التعرف على واقع إدارة السيولة وأثرها في كل من العائد والمخاطرة في المصارف التجارية العاملة في سورية، وتم إجراء الدراسة بالاعتماد على مصدرين للمعلومات:

1-المصادر الثانوية Secondary Sources: استخدمها الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة، من خلال الاطلاع على أهم الأدبيات والجهود العلمية السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، من أبحاث وكتب ومجلات، بالإضافة إلى البحث والمطالعة في مواقع الإنترنت.

2-المصادر الأولية Primary Sources: استخدم الباحث قائمة استبيان، كأداة رئيسة لجمع البيانات الأولية للظاهرة موضوع الدراسة، وزعت على الأفراد العاملين في المصارف التجارية عينة الدراسة.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

1-مجتمع الدراسة The Study Poplulion: حيث أن الدراسة تناقش واقع إدارة السيولة وأثرها في العائد والمخاطرة في المصارف التجارية، فإن مجتمع الدراسة اقتصر على الأفراد العاملين في الإدارات العامة للمصارف التجارية العاملة في سورية وفروعها في العاصمة دمشق، وتم التركيز على كل من إدارات (المخاطر، الاستثمار، التدقيق الداخلي، الودائع).

2- عينة الدراسة The Study Samle: تم إجراء الدراسة على أربعة من المصارف التجارية العاملة في سورية، كما هو موضح في الجدول رقم (1).

يشير الجدول إلى عينة الدراسة وآلية توزيع الاستبيانات واستردادها:
جدول رقم (1) المصارف التجارية عينة الدراسة

العدد النهائي	عدد الاستبيانات المَهْملة	عدد الاستبيانات المُستردة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الفروع	المصرف
37	0	37	40	30	المصرف التجاري السوري
27	1	28	40	13	بنك بيمو السعودي الفرنسي
35	1	36	40	10	البنك الدولي للتجارة والتمويل
33	2	35	40	5	بنك قطر الوطني
132	4	136	160	58	المجموع

كما يشير الجدول، فإنه تم توزيع 160 استبانة (بواقع 40 استبانة لكل مصرف)، وتم استرداد 136 استبانة بمعدل استرداد 85%، وتم إهمال 4 استبانات لعدم الإجابة على معظم فقراتها، وبالتالي يكون معدل الاسترداد الصافي 82.5%، وهي النسبة الخاضعة للتحليل، وتُعد نسبة ملائمة لمتابعة تنفيذ الدراسة.

ثالثاً: خطوات بناء استبيان الدراسة Questionnarir Building Steps:

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة (الاستبيان)، باتباع الخطوات التالية:

- 1- الاطلاع على مقررات لجنة بازل، وما جاء منها في الرقابة على مخاطر السيولة المصرفية، والاستفادة من الكتب والأبحاث المشابهة لموضوع الدراسة.
- 2- تحديد المجالات الرئيسة التي شملها استبيان الدراسة.
- 3- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
- 4- استشارة الباحث عدداً من الخبراء وذوي الدراية من العاملين في المصارف التجارية، في إعادة النظر في تحديد أبعاد الاستبيان وفقراته.

5- تم تصميم الاستبيان في صورته النهائية، والمكون من 6 مجالات، و78 فقرة، وفق الترتيب التالي:
القسم الأول: وهو عبارة عن المعلومات الوظيفية للمستجيب، وتشمل (المركز الوظيفي/المؤهل العلمي/الاختصاص/سنوات الخبرة).

القسم الثاني: ويتضمن مجالات الدراسة، ويتكون من 78 فقرة موزعة على 6 مجالات كما يلي:
المجال الأول: استراتيجية إدارة سيولة المصرف، ويتكون من 18 فقرة.
المجال الثاني: مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويتكون من 14 فقرة.
المجال الثالث: خطة الطوارئ التمويلية، ويتكون من 10 فقرات.
المجال الرابع: مؤشرات الإنذار المبكر، ويتكون من 13 فقرة.
المجال الخامس: اختبار التحمل للسيولة، ويتكون من 7 فقرات.
المجال السادس: أثر السيولة في عائد المصرف، ويتكون من 16 فقرة.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات Statistical Methods:

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package For The Social Sciences) في معالجة بيانات الدراسة، حيث قام الباحث بتقريب البيانات (استجابات العينة) لكل استبانة، وتم إعطاء الإجابات درجات استجابة من خلال استخدام مقياس ليكرت الخماسي، وتم حساب تجميع المقياس لكل مجال على حدة، والحصول على قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة، ومن ثم إجراء التحليل بالاعتماد على الطرق التالية:

- 1- حساب النسب المئوية والتوزيعات التكرارية والوزن النسبي.
- 2- حساب معامل الارتباط الخطي (بيرسون).
- 3- اختبار صدق وثبات الاستبيان.
- 4- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات باستخدام اختبار كولموغوروف - سميروف Kolmogorov-Smirnov Test (1-Sample K-S).
- 5- اختبار العينة الأحادية (One Sample Test).

خامساً: صدق وثبات الاستبيان Reliability And Validity Of The Survey:

1- صدق الاستبانة Validity Of The Survey:

يُقصد بصدق الاستبانة: مدى ترابط كل فقرة من فقراتها مع المجال الذي تنتمي إليه، وكذلك مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، وتم حساب صدق الاستبانة بطريقتين:

1-1 صدق الاتساق الداخلي Internal Consistency Validity:

تعتمد هذه الطريقة على مدى ارتباط الوحدات أو البنود مع بعضها البعض داخل الاختبار، بمعنى مدى اتساق كل فقرة من فقرات المقياس مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وتم حساب الاتساق الداخلي للمقياس من خلال حساب معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبيان، والدرجة الكلية للمجال نفسه¹، حيث اعتمد الباحث في استخراج صدق الاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة على العينة الاستطلاعية بمقدار (30) مفردة، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (2) معامل الارتباط بين المجالات والدرجة الكلية للاستبيان

رقم المجلد	نص الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (SIG)
1	استراتيجية إدارة سيولة المصرف	842.**	0.000
2	مسؤولية مجلس الإدارة	726.**	0.000
3	مجلس الإدارة العليا	800.**	0.000
4	خطة الطوارئ التمويلية	694.**	0.000
5	مؤشرات الإنذار المبكر	734.**	0.000
6	اختبار تحمل السيولة	658.**	0.000
7	أثر السيولة في عائد المصرف	722.**	0.000

*الارتباط دال احصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$

¹ محمد أبو هاشم، الخصائص السيكومترية لأدوات القياس في البحوث النفسية والتربوية باستخدام spss، www.faculty.ksu.edu

الفقرات الغير دالة إحصائية:

- الفقرة الثامنة من المجال الأول (دراسة مخاطر السيولة على أساس فردي ومُجمع وتحت كل من الظروف العادية وغير العادية)، فهي غير دالة إحصائياً.
- الفقرة الرابعة عشر من المجال الثاني (مراجعة كافة السيناريوهات والفروض الخاصة باختبارات التحمل وكذلك نتائج تلك الاختبارات)، فهي غير دالة إحصائياً.
- الفقرة السادسة (الاحتفاظ بسيولة إضافية لمواجهة الأزمات الطارئة)، فهي غير دالة إحصائياً.
- إحصائياً.

تشير نتائج الجدول الى أن قيمة معامل الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبيان والدرجة الكلية للمجالات كافة دالة عند مستوى معنوية (0.05)، وبذلك تُعد المجالات صادقة لما وضعت لقياسه.

2-1 الصدق البنائي Honesty Constructivist:

يعني مدى ملائمة اختبار ما في قياس صفة أو قدرة لا يمكن قياسها بشكل مباشر (لا يوجد لها أداة قياس مباشرة)¹، ويقيس هذا المعامل مدى ارتباط كل مجال من مجالات الاستبيان بالدرجة الكلية لفقراته، وتم حساب الصدق البنائي للمقياس من خلال حساب معامل الارتباط الخطي لبيرسون لكل مجال من مجالات الاستبيان، والدرجة الكلية لفقراته، حيث اعتمد الباحث في استخراج الصدق البنائي لمتغيرات الدراسة على العينة الاستطلاعية بمقدار (30) مفردة، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (3) معامل الارتباط لدرجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية لفقراتها

رقم المجل	المجل	عدد الفقرات	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (SIG)
1	استراتيجية إدارة السيولة في المصرف	18	0.839**	0.000
2	مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا	14	0.763**	0.000
3	خطة الطوارئ التمويلية	10	0.694**	0.000
4	مؤشرات الإنذار المبكر	13	0.758**	0.000
5	اختبارات التحمل	7	0.658**	0.000
6	أثر السيولة في العائد	16	0.722**	0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$

يُشير الجدول رقم (3) إلى أن محتوى كل مجال من مجالات الاستبيان له علاقة قوية بهدف الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ، وبذلك تُعد جميع مجالات الاستبيان صادقة لما وضعت لقياسه.

2- ثبات الاستبيان Reliability Of The Survey:

يقصد بثبات الاستبيان: أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة فيما لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وبعبارة أخرى، فإن ثبات الاستبيان يعني: أنه يوجد استقرار في نتائج الاستبيان، وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية مختلفة.

يأخذ معامل الثبات قيمة α اوية للصفر، وعلى العكس عندما تكون قيمة المعامل مساوية للواحد الصحيح، فهذا يدل على وجود ثبات تام للبيانات، وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات من الواحد كان الثبات مرتفعاً، وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضاً.

أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها، والمكونة من (30) مفردة، بطريقتين هما:

- طريقة التجزئة النصفية.

- طريقة ألفا كرون باخ.

1-2 طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient: وهي من أكثر طرق تعيين الثبات شيوعاً، و وفق

هذه الطريقة يتم حساب معامل الارتباط على أساس مجموع مفردات الدرجات الفردية والزوجية، ويجب استخدام معامل ارتباط يتناسب مع طبيعة الدرجات على الاختبار¹، قام الباحث بتقسيم فقرات الاستبانة إلى جزأين، بحيث شمل الجزء الأول الفقرات من الأرقام ذات الرتبة الفردية، وشمل الجزء الثاني الفقرات من الأرقام ذات الرتبة الزوجية، ثم تم حساب درجات الجزء الأول ودرجات الجزء الثاني، وبعد ذلك تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين الجزأين، وتم تعديل هذا الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient).

¹ إيمان حسين القاضي، صلاحية الاختبارات والقياسات والمعاملات العلمية www.iraqacad.org

جدول رقم (4)

يوضح نتائج اختبار التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة

رقم المجال	المجال	عدد الفقرات	التجزئة النصفية		
			معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	القيمة الاحتمالية (SIG)
1	استراتيجية إدارة السيولة في المصرف	18	0.911	0.913	0.000
2	مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا	14	0.951	0.958	0.000
3	خطة الطوارئ التمويلية	10	0.914	0.934	0.000
4	مؤشرات الإنذار المبكر	13	0.976	0.980	0.000
5	اختبارات التحمل	7	0.947	0.957	0.000
6	أثر السيولة في العائد	16	0.946	0.952	0.000
	المجالات السابقة معاً	78	0.994	0.994	0.000

الارتباط دال احصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$

اشارت النتائج وفق هذا الاختبار إلى معامل ثبات مرتفع تراوح بين [0.913 – 0.980]، كما أشار الاختبار الى معامل ثبات مرتفع للمجالات كافة بلغ (0.994).

2-2 طريقة ألفا كرون باخ Cronbach's Alpha Coefficient: يستخدم هذا المعامل عندما نود قياس ثبات التقديرات التي نحصل عليها من الاختبارات أو الاستبيانات (أو محاورها) التي تقيس موضوعاً يفترض تجانس مفرداته¹، ويعبر هذا المعامل عن متوسط الارتباط الداخلي بين الفقرات التي يقيسها، وتتراوح قيمته ما بين 0 و 1، والقيمة المقبولة له هي 0.60 فأكثر، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح، كلما ارتفعت درجة ثبات الأداة وقابليتها للتطبيق.

¹ علي محمد إبراهيم، التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام spss، www.arabgeographers.net

جدول رقم (5)

يوضح نتائج اختبار ألفا كرون باخ لقياس ثبات الاستبانة

رقم المجال	المجال	عدد الفقرات	معامل الفا كرون باخ
1	استراتيجية إدارة سيولة المصرف	18	0.923
2	مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا	14	0.914
3	خطة الطوارئ التمويلية	10	0.913
4	مؤشرات الإنذار المبكر	13	0.954
5	اختبارات التحمل	7	0.948
6	أثر السيولة في عائد المصرف	16	0.936
	المجالات السابقة معاً	78	0.910

الارتباط دال احصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$

اشارت النتائج وفق هذا الاختبار إلى معامل ثبات مرتفع تراوح بين [0.913 – 0.954]، كما أشار الى معامل ثبات مرتفع للمجالات كافة بلغ (0.910). وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبيان الدراسة، مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبيان وقابليته للتطبيق.

سادساً: اختبار التوزيع الطبيعي (كولموغوروف - سميرونوف 1-Sample K-S Test):

يستعمل هذا الاختبار للتأكد أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو إجراء ضروري عند اختبار الفرضيات، حيث أن معظم الاختبارات تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويتم تقييم البيانات وفق هذا الاختبار على أنها تتبع التوزيع الطبيعي، إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، وذلك وفق الفرضيتين التاليتين¹:

$H_0: > 0.05$ بيانات العينة العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي

$H_1: < 0.05$ بيانات العينة العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي

¹ وليد عفيفي، التطبيقات الإحصائية باستخدام برنامج spss، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، <https://faculty.psau.edu>

جدول رقم (6)

اختبار التوزيع الطبيعي (كولموغوروف - سميرونوف 1-Sample K-S Test)

رقم المجال	المجال	عدد الفقرات	قيمة الاختبار (z)	القيمة الاحتمالية (SIG)
1	استراتيجية إدارة سيولة المصرف	18	1.472	0.096
2	مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا	14	1.199	0.113
3	خطة الطوارئ التمويلية	10	0.937	0.343
4	مؤشرات الإنذار المبكر	13	1.249	0.088
5	اختبارات التحمل	7	1.260	0.084
6	أثر السيولة في عائد المصرف	16	0.723	0.672

الارتباط دال احصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$

تُشير نتائج الاختبار في الجدول إلى أن قيمة مستوى الدلالة لكل مجال من مجالات الدراسة أكبر من مستوى دلالة ($\alpha= 0.05$)، مما يدل على أن بيانات العينة العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

المبحث الثالث

تحليل البيانات وفق الخصائص والسمات الشخصية

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي:

جدول رقم (7)

النسبة المئوية%	التكرار	المركز الوظيفي
2.3%	3	عضو مجلس إدارة
1.5%	2	مدير
17.4%	23	رئيس قسم/فرع
79%	104	موظف
100%	132	المجموع

يُشير الجدول أن ما نسبته 2.3% من أفراد العينة يعملون كعضو مجلس إدارة، و 1.5% من أفراد العينة يعملون كمدير، و 17.4% من أفراد العينة يعملون كرئيس قسم/فرع، و 79% من أفراد العينة يعملون كموظف، وبالنظر إلى هذه النسب نجد أن ما نسبته 21% هم من أصحاب السلطة في اتخاذ القرارات، وهي نسبة مقبولة في التأثير إيجاباً على مصداقية وصحة الدراسة.

ثانياً: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (8)

النسبة المئوية%	التكرار	المؤهل العلمي
0%	0	دكتوراه
19.7%	26	ماجستير
16%	21	دبلوم
54%	72	بكالوريوس
10%	13	آخر
100%	132	المجموع

يُشير الجدول رقم (8) أن ما نسبته 19.7% من أفراد العينة مؤهلهم العلمي ماجستير، و16% من أفراد العينة مؤهلهم العلمي دبلوم، و54% من أفراد العينة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، و10% من أفراد العينة من الذين لديهم مؤهلات أخرى، وبالنظر إلى هذه النسب نجد أن المصارف التجارية في سورية تنتهج سياسة أن يكون الحد الأدنى للمؤهل العلمي هو شهادة جامعية، وهذا مؤشر جيد لكفاءة اختبار بيانات الدراسة.

ثالثاً: توزيع أفراد العينة حسب الاختصاص:

جدول رقم (9)

الاختصاص	التكرار	النسبة المئوية%
محاسبة	24	20%
اقتصاد	17	14.2%
إدارة أعمال	30	25%
مصارف وتأمين	39	33%
آخر	9	7.5%
المجموع	119	100%

يُشير الجدول أن ما نسبته 20% من أفراد العينة هم من المحاسبين، و14.2% من أفراد العينة تخصص اقتصاد، و25% من أفراد العينة تخصص إدارة أعمال، و33% من أفراد العينة تخصص مصارف وتأمين، و7.5% من أفراد العينة من تخصصات متنوعة، وبالنظر إلى هذه النسب نجد أن ما نسبته 92% من أفراد العينة لهم صلة قوية بموضوع الدراسة، وهذا يدعم موثوقية الإجابات ونتائج التحليل.

رابعاً: توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة:

جدول رقم (10)

النسبة المئوية%	التكرار	سنوات الخبرة
41.66%	55	أقل من 5
33.33%	44	من 5 إلى 10
17.4%	23	من 10 إلى 15
7.6%	10	من 15 فأكثر
100%	132	المجموع

يُشير الجدول أن ما نسبته 41.66% من أفراد العينة لم تتجاوز مدة عملهم في القطاع المصرفي عن الخمس سنوات، و 33.33% من أفراد العينة تجاوزت مدة عملهم في هذا القطاع الخمس سنوات إلى ما دون العشر سنوات، و 17.4% من أفراد العينة تجاوزت مدة عملهم في هذا القطاع العشر سنوات إلى ما دون الخمس عشرة سنة، و 7.6% من أفراد العينة تجاوز الخمس عشرة سنة في العمل لدى المصارف، وبالنظر إلى هذه النسب يلاحظ أن معظم أفراد العينة لم تتجاوز فترة عملهم في المصارف عن العشر سنوات، وهذا مرده إلى أن معظم الأفراد العاملين في المصارف التجارية السورية لم تتجاوز أعمارهم الـ 35 سنة (فئة شباب) ما لاحظته الباحثة أثناء قيامه بالجولة الميدانية، ومن جهة أخرى، فإن سبب ارتفاع هذه النسبة يعود لحدثة القطاع المصرفي الخاص في سورية.

المبحث الرابع

المعالجة الإحصائية واختبار فرضيات الدراسة

استخدم الباحث في تحديد طول الخلايا مقياس ليكرت الخماسي، حيث تم حساب المدى بين درجات المقياس (4=1-5)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (0.80=5/4)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس) وهي الواحد الصحيح، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول خلايا كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (11) مقياس ليكرت الخماسي

الاعتماد (التقييم)	الوزن النسبي	طول الخلية
متدنية جداً	من 20% - 36%	من 1 - 1.80
متدنية	أكبر من 36% - 52%	أكبر من 1.80 - 2.60
متوسطة	أكبر من 52% - 68%	أكبر من 2.60 - 3.40
عالية	أكبر من 68% - 84%	أكبر من 3.40 - 4.20
عالية جداً	أكبر من 84% - 100%	أكبر من 4.20 - 5

الاعتماد: هو وضع ميزة أو أهمية للظاهرة موضوع البحث، أو وضع حكم معين أو قيمة لمقارنة شواهد معينة مع معايير موضوعية¹، وبالتالي هو تقييم حالة معينة قد تأخذ صيغ مختلفة.

¹ أكاديمية التدريب الاحترافي www.aptsa.org.

إن الغاية من إجراء المعالجة الإحصائية أدناه على فقرات الاستبيان، هي لأخذ صورة أولية عن موضوع الدراسة في قياس أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة في المصارف التجارية، وذلك للوقوف على أهمية كل من المتغيرات المرشحة للتحليل، والتي وردت في المجالات التي تناولها الاستبيان، ومدى توافق الآراء اتجاه كل من هذه المتغيرات.

وتم اختبار فرضيات الدراسة، من خلال إجراء استعراض عام لنتائج التحليل الوصفي، باعتماد المتوسط الحسابي والأهمية النسبية لمتوسط تلك المتغيرات، بالإضافة إلى استخدام الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، لمعرفة درجة توافق وتباين آراء أفراد عينة الدراسة اتجاه كل من فقرات الاستبيان.

كما تم استخدام اختبار T (One Sample Test)، لدراسة الدلالة الإحصائية، وتقييم نتائج اختبار الفرضيات، حيث تم الاعتماد على مستوى دلالة احصائية $\alpha = 0.05$ ، كأساس لقبول فرضية العدم أو رفضها.

أولاً: نتائج اختبار إجابات أفراد العينة على فقرات المجال الأول (استراتيجية إدارة السيولة في المصرف):

يجب أن يتوافر لدى المصرف سياسات خاصة لإدارة مخاطر السيولة، موثقة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة، ويجب أن تتضمن تلك السياسات على الأقل ما يلي:

جدول رقم (12)

الرقم	الفقرة	الدرجة	التكرار	النسبة %	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار T	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية (SIG)	درجة الاعتماد
1	تعريف دقيق لمخاطر السيولة ومصادر تأثيراتها قصيرة وطويلة الأجل ودرجة تداخلها مع المخاطر الأخرى.	غير موافق بشدة	1	0.8%	4.02	0.49	24.18	80.45	0.00	عالية
		غير موافق	2	1.5%						
		مُحايد	2	1.5%						
		موافق	115	87.1%						
		موافق بشدة	12	9.1%						
		المجموع	132	100%						
2	تحديد سلطات ومسئوليات الإدارات واللجان المعنية بإدارة مخاطر السيولة.	غير موافق بشدة	0	0.0%	4.39	0.60	26.59	87.88	0.00	عالية جداً
		غير موافق	1	0.8%						
		مُحايد	5	3.8%						
		موافق	67	50.8%						
		موافق بشدة	59	44.7%						
		المجموع	132	100%						
3	ضمان توافر سيولة في شكل أصول	غير موافق بشدة	0	0.0%	4.42	0.65	24.88	88.33	0.00	عالية جداً
		غير موافق	3	2.3%						

						2.3%	3	مُحايد	سائلة عالية الجودة يمكن استخدامها في مواجهة الظروف الطارئة.	
						47.0%	62	موافق		
						48.5%	64	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
عالية	0.00	73.79	10.97	0.72	3.69	0.0%	0	غير موافق بشدة	تحديد إجراءات السيولة المطلوبة في ظروف العمل العادية وغير العادية.	4
						10.6%	14	غير موافق		
						14.4%	19	مُحايد		
						70.5%	93	موافق		
						4.5%	6	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
عالية جداً	0.00	92.27	28.03	0.66	4.61	0.0%	0	غير موافق بشدة	التأكد من كفاية السيولة من الناحية الكمية والتنوعية.	5
						1.5%	2	غير موافق		
						5.3%	7	مُحايد		
						23.5%	31	موافق		
						69.7%	92	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
عالية	0.00	73.18	11.62	0.65	3.66	0.0%	0	غير موافق بشدة	وضع حد مسموح به لمخاطر السيولة وبما يتفق مع استراتيجية العمل وحجم المخاطر الكلية المقبول بالنسبة له.	6
						3.0%	4	غير موافق		
						34.8%	46	مُحايد		
						55.3%	73	موافق		
						6.8%	9	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
عالية	0.00	70.91	8.30	0.76	3.55	0.0%	0	غير موافق بشدة	توافر نظام فعال لتحديد وقياس ومتابعة والتحكم في مخاطر السيولة.	7
						6.8%	9	غير موافق		
						40.9%	54	مُحايد		
						43.2%	57	موافق		
						9.1%	12	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
متوسطة	0.00	65.76	5.01	0.66	3.29	0.0%	0	غير موافق بشدة	دراسة مخاطر السيولة على أساس فردي	8
						5.3%	7	غير موافق		
						66.7%	88	مُحايد		

						22.0%	29	موافق	ومُجمع وتحت كل من الظروف العادية وغير العادية.	
						6.1%	8	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
عالية	0.00	75.00	10.98	0.79	3.75	0.0%	0	غير موافق بشدة	تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على قدرة المصرف على توفير الأموال ومتابعتها عن قرب.	9
						5.3%	7	غير موافق		
						30.3%	40	مُحايد		
						48.5%	64	موافق		
						15.9%	21	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
عالية	0.00	71.36	9.78	0.67	3.57	0.0%	0	غير موافق بشدة	تقييم مخاطر السيولة الناشئة عن البنود خارج الميزانية والالتزامات العرضية الأخرى.	10
						3.0%	4	غير موافق		
						43.9%	58	مُحايد		
						46.2%	61	موافق		
						6.8%	9	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
عالية	0.00	78.94	15.49	0.70	3.95	0.0%	0	غير موافق بشدة	وصف نظام المعلومات والتقارير الخاصة بإدارة مخاطر السيولة.	11
						3.0%	4	غير موافق		
						18.2%	24	مُحايد		
						59.8%	79	موافق		
						18.9%	25	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
عالية	0.03	77.58	2.23	0.53	3.88	0.0%	0	غير موافق بشدة	الاعتماد على منهجية علمية في قياس مخاطر السيولة.	12
						5.3%	7	غير موافق		
						46.2%	61	مُحايد		
						41.7%	56	موافق		
						6.1%	8	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
متوسطة	0.02	63.18	2.37	0.77	3.16	0.0%	0	غير موافق بشدة	وضع استراتيجية للتمويل بضمن المصرف من خلالها تنويع	13
						17.4%	23	غير موافق		
						54.5%	72	مُحايد		
						22.7%	30	موافق		

						5.3%	7	موافق بشدة	مصادر وأجال التمويل بشكل فعال.	
						100%	132	المجموع		
متوسطة	0.04	62.88	2.04	0.81	3.14	0.0%	0	غير موافق بشدة	وضع استراتيجية تساعد على التواجد الدائم في أسواق التمويل.	14
						20.5%	27	غير موافق		
						50.8%	67	مُحايد		
						22.7%	30	موافق		
						6.1%	8	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
متوسطة	0.00	68.94	6.17	0.83	3.45	0.0%	0	غير موافق بشدة	المحافظة على علاقات قوية مع الأطراف التي يحصل من خلالها على احتياطياته التمويلية.	15
						15.2%	20	غير موافق		
						31.8%	42	مُحايد		
						46.2%	61	موافق		
						6.8%	9	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
عالية	0.00	74.39	10.41	0.79	3.72	0.0%	0	غير موافق بشدة	إدارة مراكز الضمانات، والتفرقة بين الأصول المرهونة والمقدمة كضمان والأصول غير المرهونة.	16
						9.8%	13	غير موافق		
						19.7%	26	مُحايد		
						59.1%	78	موافق		
						11.4%	15	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
عالية	0.00	81.36	3.61	0.39	4.07	0.0%	0	غير موافق بشدة	متابعة الأطراف المحتفظ بالضمانة لديها ومدى إمكانية التصرف فيها بالوقت الذي يتطلب فيه الأمر ذلك.	17
						5.3%	7	غير موافق		
						21.2%	28	مُحايد		
						62.9%	84	موافق		
						9.8%	13	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
متوسطة	0.00	67.27	4.15	1.01	3.36	0.8%	1	غير موافق بشدة	القيام وبصفة مستمرة بتقييم واختبار قدرته على توفير احتياجاته التمويلية بشكل	18
						21.2%	28	غير موافق		
						34.1%	45	مُحايد		
						28.8%	38	موافق		
						15.2%	20	موافق بشدة		

						100%	132	المجموع	سريع من كل مصدر من المصادر المتاحة له.
--	--	--	--	--	--	------	-----	---------	--

1- الفقرة الأولى (تعريف دقيق لمخاطر السيولة ومصادر تأثيراتها قصيرة وطويلة الأجل ودرجة تداخلها مع المخاطر الأخرى) أظهرت أن متوسط الإجابات عليها (4.02) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (80.4 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 24.1$) لمستوى دلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05، مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3، والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية).

2- الفقرة الثانية (تحديد سلطات ومسئوليات الإدارات واللجان المعنية بإدارة مخاطر السيولة) أظهرت أن متوسط الإجابات عليها (4.39) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (87.8 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 26.5$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05، مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق بشدة ومدى اعتماد (عالية جداً).

3- الفقرة الثالثة (ضمان توافر سيولة في شكل أصول سائلة عالية الجودة يمكن استخدامها في مواجهة الظروف الطارئة) أظهرت أن متوسط الإجابات عليها (4.42) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (88.3 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 24.8$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05، مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق بشدة ومدى اعتماد (عالية جداً).

4- الفقرة الرابعة (تحديد إجراءات السيولة المطلوبة في ظروف العمل العادية وغير العادية) أظهرت أن متوسط الإجابات عليها (3.69) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (73.7 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 10.9$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05، مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية).

5- الفقرة الخامسة (التأكد من كفاية السيولة من الناحية الكمية والنوعية) أظهرت أن متوسط الإجابات عليها (4.02) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (92.2 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 28.0$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05، مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية جداً).

6- الفقرة السادسة (وضع حد مسموح به لمخاطر السيولة وبما يتفق مع استراتيجية العمل وحجم المخاطر الكلية المقبول بالنسبة له) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.66) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (73.1 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 11.6$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05، مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية).

7- الفقرة السابعة (توافر نظام فعال لتحديد وقياس ومتابعة والتحكم في مخاطر السيولة) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.55) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (70.9 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 8.3$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية).

8- الفقرة الثامنة (دراسة مخاطر السيولة على أساس فردي ومُجمع وتحت كل من الظروف العادية وغير العادية) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.29) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (65.7 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 5.01$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (متوسطة).

9- الفقرة التاسعة (تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على قدرة المصرف على توفير الأموال ومتابعتها عن قرب) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.75) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (75.0 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 10.9$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية).

10- الفقرة العاشرة (تقييم مخاطر السيولة الناشئة عن البنود خارج الميزانية والالتزامات العرضية الأخرى) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.57) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (71.36 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 9.7$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية).

11- الفقرة الحادية عشر (وصف نظام المعلومات والتقارير الخاصة بإدارة مخاطر السيولة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.9) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (78.9 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 15.4$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية).

12- الفقرة الثانية عشر (الاعتماد على منهجية علمية في قياس مخاطر السيولة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.88) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (77.5 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 2.2$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية).

13- الفقرة الثالثة عشر (وضع استراتيجية للتمويل يضمن المصرف من خلالها تنويع مصادر وآجال التمويل بشكل فعال) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.1) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (63 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 2.3$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (متوسطة).

14- الفقرة الرابعة عشر (وضع استراتيجية تساعده على التواجد الدائم في أسواق التمويل) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.14) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (62.8 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 62.88$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (متوسطة).

15- الفقرة الخامسة عشر (المحافظة على علاقات قوية مع الأطراف التي يحصل من خلالها على احتياطاته التمويلية) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.45) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (68.9 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 6.1$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (متوسطة).

16- الفقرة السادسة عشر (إدارة مراكز الضمانات، والتفرقة بين الأصول المرهونة والمقدمة كضمان والأصول غير المرهونة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.72) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (74.3 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 10.4$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية).

17- الفقرة السابعة عشر (متابعة الأطراف المحتفظ بالضمانة لديها، ومدى إمكانية التصرف فيها بالوقت الذي يتطلب فيه الأمر ذلك) بينت أن متوسط الإجابات عليها (4.07) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (81.3 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 3.1$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية).

18- الفقرة الثامنة عشر (القيام وبصفة مستمرة بتقييم واختبار قدرته على توفير احتياجاته التمويلية بشكل سريع من كل مصدر من المصادر المتاحة له) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.36) وأن الوزن النسبي للإجابات (67.2 %) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 4.1$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (متوسطة).

تشير نتائج التحليل السابقة لفقرات المجال (استراتيجية المصرف العامة المتعلقة بإدارة السيولة) أن هناك موافقة لآراء المستجيبين اتجاه معظم فقرات المجال، وأن هناك تقارب وانسجام إلى حد كبير للأفراد المستجيبين في هذا المجال، وبالتالي فإن نتائج اختبار المجال تُشير إلى تحقق الأثر، وأن المصارف التجارية العاملة في سورية تستطيع خفض مخاطر السيولة من خلال الاستراتيجية العامة المعمول بها لهذه الغاية، وهذا ما يؤكد اختبار مؤشرات المجال ككل، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي على مستوى المجال الدرجة (3.75) من أصل خمس درجات، وهي أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المعياري المفترض لأداة القياس في هذه الدراسة وهي 3 درجات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، والدلالة معنوية، حيث نجد أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة 0.000، وهي أقل من قيمة مستوى الدلالة المعتمدة لهذه الدراسة 0.05، وبلغت أهمية الموافقة النسبية على هذا المجال النسبة (75.1%)، وهي تقابل مستوى تأثير مرتفع، ونجد أنها أعلى من نسبة المتوسط

الحسابي المعتمدة في هذه الدراسة والبالغة (60%)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري الكلي عن المتوسط الحسابي العام القيمة (0.59) فقط، مما يدل على تقارب الإجابات، وأنها تتمحور حول المتوسط الحسابي العام، ويؤكد ذلك قيمة معامل الاختلاف للمعرفة ككل لم تتجاوز الدرجة 16، وهي تمثل نسبة ضئيلة، وتدل على عدم تشتت واختلاف البيانات عن المتوسط الحسابي العام، وأن هناك تقارب وانسجام إلى حد كبير للأفراد المستجيبين في هذا المجال، وأن حدوث هذا الأثر مرتفع بشكل عام، وبالتالي فإن نتائج اختبار الفرضية تُشير إلى رفض فرضية العدم، وأنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية إدارة السيولة المعمول بها لدى المصارف التجارية، ينعكس على قدرة هذه المصارف في تحمل مخاطر السيولة.

ثانياً: نتائج اختبار إجابات أفراد العينة على فقرات المجال الثاني (مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا):

يُعدّ مجلس الإدارة السلطة العليا في اتخاذ القرارات في المصرف، حيث يضطلع المجلس بمسؤولية القيادة والإشراف والسيطرة على المصرف، وهو مسؤول أمام المساهمين عن تحقيق قيمة مستدامة للمصرف، من خلال توجيه أعمال المصرف والإشراف عليها، ويقوم مجلس الإدارة بوضع أهداف واستراتيجيات وسياسات المصرف، كما يقوم بمتابعة أداء أعمال المصرف، وتوجيه الإرشادات إلى الإدارة العليا، والإشراف على تنفيذ تلك التوجيهات، أما بالنسبة للإدارة العليا، فإنه يجب عليها التأكد من أداء مديري الإدارات والأقسام فيما يتعلق بأنشطة المصرف وعملياته، ومتابعة مدى التزامها بإجراءات العمل والسياسات الموضوعة من قبل المجلس، ويجب أن يقوم مجلس الإدارة والإدارة العليا بالآتي على الأقل فيما يخص إدارة السيولة:

جدول رقم (13)

رقم	الفقرة	الدرجة	التكرار	النسبة %	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار T	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية (SIG)	درجة الاعتماد
مجلس الإدارة										
1	التأكد من وجود استراتيجية وسياسات خاصة بإدارة مخاطر السيولة.	غير موافق بشدة	0	0.0%	4.02	0.53	22.13	80.45	0.00	عالية
		غير موافق	2	1.5%						
		مُحايد	11	8.3%						
		موافق	101	76.5%						
		موافق بشدة	18	13.6%						
		المجموع	132	100%						
2	تحديد مستوى مخاطر السيولة المقبول.	غير موافق بشدة	0	0.0%	4.04	0.54	21.91	80.76	0.00	عالية
		غير موافق	2	1.5%						
		مُحايد	11	8.3%						
		موافق	99	75.0%						
		موافق بشدة	20	15.2%						

						100%	132	المجموع		
عالية جداً	0.00	88.64	28.26	0.58	4.43	0.0%	0	غير موافق بشدة	تحديد الأشخاص أو اللجان المسند إليهم مهمة إدارة مخاطر السيولة.	3
						0.8%	1	غير موافق		
						2.3%	3	مُحايد		
						50.0%	66	موافق		
						47.0%	62	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
عالية	0.00	74.85	13.14	0.65	3.74	0.0%	0	غير موافق بشدة	متابعة الهيكل الكلي لمخاطر السيولة.	4
						0.8%	1	غير موافق		
						34.8%	46	مُحايد		
						53.8%	71	موافق		
						10.6%	14	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
عالية	0.00	77.27	13.43	0.74	3.86	0.0%	0	غير موافق بشدة	التأكد من أن مخاطر السيولة قد تم تحديدها وقياسها ومتابعتها والتحكم فيها بشكل كفاء.	5
						2.3%	3	غير موافق		
						28.0%	37	مُحايد		
						50.8%	67	موافق		
						18.9%	25	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
عالية جداً	0.00	84.85	21.79	0.66	4.24	0.0%	0	غير موافق بشدة	التأكد من أن الإدارة العليا تدير مخاطر السيولة بفعالية وبما يتماشى مع مستوى المخاطر المقبول من قبل المصرف.	6
						2.3%	3	غير موافق		
						5.3%	7	مُحايد		
						58.3%	77	موافق		
						34.1%	45	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
عالية جداً	0.00	86.21	18.34	0.82	4.31	0.0%	0	غير موافق بشدة	التأكد من أن الاستراتيجيات المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة قد تم تحويلها إلى إجراءات واضحة وتعميمها على كافة وحدات المصرف.	7
						4.5%	6	غير موافق		
						9.1%	12	مُحايد		
						37.1%	49	موافق		
						49.2%	65	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		

عالية جداً	0.00	89.39	22.04	0.77	4.47	0.0%	0	غير موافق بشدة	الإسناد إلى لجنة إدارة المخاطر مسئولية التأكد من أن نظم القياس المطبقة تقوم بتحديد وقياس حجم مخاطر السيولة لدى المصرف بدقة.	8
						2.3%	3	غير موافق		
						9.8%	13	مُحايد		
						26.5%	35	موافق		
						61.4%	81	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
عالية جداً	0.00	78.18	15.32	0.68	3.91	0.0%	0	غير موافق بشدة	التأكد من أن نظام التقارير المتبع يعطي صورة دقيقة وشاملة عن حجم مخاطر السيولة ومصادرها.	9
						3.8%	5	غير موافق		
						16.7%	22	مُحايد		
						64.4%	85	موافق		
						15.2%	20	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
الإدارة العليا										
عالية جداً	0.00	93.94	38.34	0.51	4.70	0.0%	0	غير موافق بشدة	التأكد من توافر سيولة كافية لدى المصرف.	10
						0.8%	1	غير موافق		
						0.0%	0	مُحايد		
						28.0%	37	موافق		
						71.2%	94	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
عالية جداً	0.00	85.91	25.84	0.58	4.30	0.0%	0	غير موافق بشدة	مراقبة مخاطر السيولة بشكل يومي وعلى فترات طويلة الأجل.	11
						0.8%	1	غير موافق		
						3.8%	5	مُحايد		
						60.6%	80	موافق		
						34.8%	46	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
عالية	0.00	83.94	21.25	0.65	4.20	0.0%	0	غير موافق بشدة	التأكد من وجود نظام رقابة داخلية كافي يضمن نزاهة عملية إدارة مخاطر السيولة.	12
						1.5%	2	غير موافق		
						8.3%	11	مُحايد		
						59.1%	78	موافق		
						31.1%	41	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		

13	مراجعة المعلومات الخاصة بتطور أوضاع السيولة والإقرار عنها لمجلس الإدارة بصفة دورية.	غير موافق بشدة	0	0.0%	4.23	0.70	20.34	84.70	0.00	عالية جداً
		غير موافق	2	1.5%						
		مُحايد	14	10.6%						
		موافق	67	50.8%						
		موافق بشدة	49	37.1%						
		المجموع	132	100%						
14	مراجعة كافة السيناريوهات والفروض الخاصة باختبارات التحمل وكذلك نتائج تلك الاختبارات.	غير موافق بشدة	3	2.3%	2.78	0.98	-2.57	55.61	0.01	متدنية
		غير موافق	64	48.5%						
		مُحايد	32	24.2%						
		موافق	25	18.9%						
		موافق بشدة	8	6.1%						
		المجموع	132	100%						

1- الفقرة الأولى (التأكد من وجود استراتيجية وسياسات خاصة بإدارة مخاطر السيولة) بينت أن متوسط الإجابات عليها (4.02) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (80%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 22.1$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية).

2- الفقرة الثانية (تحديد مستوى مخاطر السيولة المقبول) بينت أن متوسط الاجابات عليها (4.04) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (78%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 21.9$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية).

3- الفقرة الثالثة (تحديد الأشخاص أو اللجان المسند إليهم مهمة إدارة مخاطر السيولة) بينت أن متوسط الاجابات عليها (4.43) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (88%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 28.2$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية جداً).

4- الفقرة الرابعة (متابعة الهيكل الكلي لمخاطر السيولة) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.74) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (74.8%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 13.1$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية).

5- الفقرة الخامسة (التأكد من أن مخاطر السيولة قد تم تحديدها وقياسها ومتابعتها والتحكم فيها بشكل كفاء) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.86) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (77%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 13.4$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية).

6- الفقرة السادسة (التأكد من أن الإدارة العليا تدير مخاطر السيولة بفعالية وبما يتماشى مع مستوى المخاطر المقبول من قبل المصرف) بينت أن متوسط الاجابات عليها (4.31) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (86%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 21.7$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق بشدة ومدى اعتماد (عالية جداً).

7- الفقرة السابعة (التأكد من أن الاستراتيجيات المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة قد تم تحويلها إلى إجراءات واضحة وتعميمها على كافة وحدات المصرف) بينت أن متوسط الاجابات عليها (4.31) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (86%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 18.3$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية جداً).

8- الفقرة الثامنة (الإسناد إلى لجنة إدارة المخاطر مسئولية التأكد من أن نظم القياس المطبقة تقوم بتحديد وقياس حجم مخاطر السيولة لدى المصرف بدقة) بينت أن متوسط الاجابات عليها (4.47) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (89%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 22.04$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية جداً).

9- الفقرة التاسعة (التأكد من أن نظام التقارير المتبع يعطي صورة دقيقة وشاملة عن حجم مخاطر السيولة ومصادرها) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.9) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (78%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 15.3$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية جداً).

10- الفقرة العاشرة (التأكد من توافر سيولة كافية لدى المصرف) بينت أن متوسط الاجابات عليها (4.97) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (93%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 38.3$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية جداً).

11- الفقرة الحادية عشر (مراقبة مخاطر السيولة بشكل يومي وعلى فترات طويلة الأجل) بينت أن متوسط الاجابات عليها (4.3) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (85%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 25.8$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية جداً).

12- الفقرة الثانية عشر (التأكد من وجود نظام رقابة داخلية كافي يضمن نزاهة عملية إدارة مخاطر السيولة) بينت أن متوسط الاجابات عليها (4.2) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (83%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 21.2$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية).

13- الفقرة الثالثة عشر (مراجعة المعلومات الخاصة بتطور أوضاع السيولة والإقرار عنها لمجلس الإدارة بصفة دورية) بينت أن متوسط الاجابات عليها (4.2) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (84%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 20.3$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية جداً).

14- الفقرة الرابعة عشر (مراجعة كافة السيناريوهات والفروض الخاصة باختبارات التحمل وكذلك نتائج تلك الاختبارات) بينت أن متوسط الاجابات عليها (2.78) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (55%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 2.5$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.01) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة غير موافق ومدى اعتماد (متدنية).

تشير نتائج التحليل السابقة لفقرات المجال (مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا) أن هناك موافقة لآراء المستجيبين اتجاه معظم فقرات المجال، وأن هناك تقارب وانسجام إلى حد كبير للأفراد المستجيبين في هذا المجال، وبالتالي فإن نتائج اختبار المجال تشير إلى تحقق الأثر، وأن مجلس الإدارة والإدارة العليا في المصارف التجارية العاملة في سورية تمارس كافة واجباتها ومسؤولياتها على الوجه الأمثل، وتستطيع خفض مخاطر السيولة من خلال الاستراتيجية العامة المعمول بها لهذه الغاية، وهذا ما يؤكد اختبار مؤشرات المجال ككل، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي على مستوى المجال الدرجة (4.01) من أصل خمس درجات، وهي قيمة أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المعياري المفترض لأداة القياس في هذه الدراسة وهي 3 درجات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، والدلالة معنوية، حيث نجد أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة 0.000، وهي أقل من قيمة مستوى الدلالة المعتمدة لهذه الدراسة 0.05، كما بلغت أهمية الموافقة النسبية على هذا المجال النسبة (80%)، وهي تقابل مستوى تأثير مرتفع، ونجد أنها أعلى من نسبة المتوسط الحسابي المعتمدة في هذه الدراسة والبالغة (60%)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري الكلي عن المتوسط الحسابي العام القيمة (0.38) فقط، مما يدل على تقارب الإجابات، وأنها تتمحور حول المتوسط الحسابي العام، ويؤكد ذلك أن قيمة معامل الاختلاف للمعرفة ككل لم تتجاوز الدرجة 9، وهي تمثل نسبة ضئيلة، وتدل على عدم تشتت واختلاف البيانات عن المتوسط الحسابي العام، وأن هناك تقارب وانسجام إلى حد كبير للأفراد

المستجيبين في هذا المجال، وأن حدوث هذا الأثر مرتفع بشكل عام، وبالتالي فإن نتائج اختبار الفرضية تُشير إلى رفض فرضية العدم، وأنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمسؤوليات كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا المتعلقة بإدارة السيولة ينعكس على مدى قدرة المصارف التجارية في تحمل مخاطر السيولة.

ثالثاً: نتائج اختبار إجابات أفراد العينة على فقرات المجال الثالث (خطة الطوارئ التمويلية في المصرف):

يجب أن يكون لدى المصرف خطة طوارئ معتمدة، تتضمن الاستراتيجية التي يتبعها المصرف في حال تعرضه لتراجع مفاجئ وطوارئ في مستوى السيولة لديه، ويجب أن تحدد خطة الطوارئ سياسات وإجراءات التصعيد التي يتم اتباعها، ويجب أن يتم اختبارها وتحديثها بصفة دورية للتأكد من فعاليتها:

جدول رقم (14)

رقم	الفقرة	الدرجة	التكرار	النسبة %	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار T	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية (SIG)	درجة الاعتماد
1	اتخاذ إجراءات دقيقة تضمن دقة المعلومات، وضمان وصولها إلى المصرف في الوقت المناسب.	غير موافق بشدة	0	0.0%	3.21	0.89	2.73	64.24	0.01	متوسطة
		غير موافق	36	27.3%						
		مُحايد	37	28.0%						
		موافق	54	40.9%						
		موافق بشدة	5	3.8%						
		المجموع	132	100%						
2	الفصل التام بين المهام والمسؤوليات لتحديد ما هو متوقع من كل عامل في المصرف عند التعرض للآزمات.	غير موافق بشدة	0	0.0%	3.17	0.87	2.30	63.48	0.02	متوسطة
		غير موافق	36	27.3%						
		مُحايد	41	31.1%						
		موافق	51	38.6%						
		موافق بشدة	4	3.0%						
		المجموع	132	100%						
3	المحافظة على علاقة قوية مع كافة الأطراف في الأنشطة المتعلقة بتقديم التمويل والسيولة لمصرفكم	غير موافق بشدة	0	0.0%	3.05	0.80	0.65	60.91	0.51	متوسطة
		غير موافق	33	25.0%						
		مُحايد	66	50.0%						
		موافق	27	20.5%						
		موافق بشدة	6	4.5%						
		المجموع	132	100%						

								المجموع	في الظروف الغير عادية.
متوسطة	0.16	61.98	1.40	0.81	3.10	0.0%	0	غير موافق بشدة	إعداد وتحليل تقديرات كمية التدفقات النقدية الناشئة عن البنود داخل وخارج الميزانية والأثار المترتبة عليها.
						25.2%	33	غير موافق	
						42.7%	56	مُحايد	
						29.0%	38	موافق	
						3.1%	4	موافق بشدة	
						100%	131	المجموع	
عالية	0.00	74.70	3.01	2.81	3.73	0.0%	0	غير موافق بشدة	ضمان التوافق بين مصادر التدفقات النقدية المتوقعة واستخداماتها.
						22.7%	30	غير موافق	
						10.6%	14	مُحايد	
						59.1%	78	موافق	
						6.8%	9	موافق بشدة	
						100%	132	المجموع	
عالية	0.00	81.67	22.50	0.55	4.08	0.0%	0	غير موافق بشدة	الاحتفاظ بسيولة إضافية لمواجهة الأزمات الطارئة.
						1.5%	2	غير موافق	
						6.8%	9	مُحايد	
						73.5%	97	موافق	
						18.2%	24	موافق بشدة	
						100%	132	المجموع	
متوسطة	0.00	68.03	4.91	0.94	3.40	0.0%	0	غير موافق بشدة	تحديد مصادر متنوعة من السيولة الاحتياطية (محلية وأجنبية).
						22.7%	30	غير موافق	
						23.5%	31	مُحايد	
						44.7%	59	موافق	
						9.1%	12	موافق بشدة	
						100%	132	المجموع	
متوسطة	0.06	57.12	-1.87	0.88	2.86	0.0%	0	غير موافق بشدة	تحديد دقيق لحجم التمويل الذي
						44.7%	59	غير موافق	

						27.3%	36	مُحايد	يُمكن المصرف	
						25.8%	34	موافق	الوصول لهذه	
						2.3%	3	موافق بشدة	المصادر والشروط	
						100%	132	المجموع	اللازمة للحصول على هذا التمويل.	
متوسطة	0.03	56.52	-2.22	0.90	2.83	0.0%	0	غير موافق بشدة	إعداد خطة طوارئ	9
						47.0%	62	غير موافق	للأوقات التي لا تكون فيها الحدود الاحتياطية متاحة.	
						27.3%	36	مُحايد		
						22.0%	29	موافق		
						3.8%	5	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
متدنية	0.00	52.88	-5.29	0.77	2.64	0.0%	0	غير موافق بشدة	توفر حدود تمويل	10
						52.3%	69	غير موافق	الزامية (التي يدفع عنها عمولات) والتي تكون متاحة تحت الظروف غير العادية إذا فشل المصرف في الحصول على التسهيلات في الأحوال العادية.	
						32.6%	43	مُحايد		
						13.6%	18	موافق		
						1.5%	2	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		

1- الفقرة الأولى (اتخاذ إجراءات دقيقة تضمن دقة المعلومات، وضمان وصولها إلى المصرف في الوقت المناسب) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.21) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (64%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 2.7$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (متوسطة).

2- الفقرة الثانية (الفصل التام بين المهام والمسئوليات لتحديد ما هو متوقع من كل عامل في المصرف عند التعرض للآزمات) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.17) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (63%) وقيمة مؤشر الاختبار هو ($t = 2.3$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.02) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (متوسطة).

3- الفقرة الثالثة (المحافظة على علاقة قوية مع كافة الأطراف في الأنشطة المتعلقة بتقديم التمويل والسيولة لمصرفكم في الظروف الغير عادية) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.05) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (60%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 0.65$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.51) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (متوسطة).

4- الفقرة الرابعة (إعداد وتحليل تقديرات كمية التدفقات النقدية الناشئة عن البنود داخل وخارج الميزانية والأثار المترتبة عليها) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.10) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (61%) وقيمة مؤشر الاختبار هو ($t = 1.8$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.16) أكبر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على عدم وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 ومدى اعتماد (متوسطة).

5- الفقرة الخامسة (ضمان التوافق بين مصادر التدفقات النقدية المتوقعة واستخداماتها) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.73) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (74%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 2.7$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية).

6- الفقرة السادسة (الاحتفاظ بسيولة إضافية لمواجهة الأزمات الطارئة) بينت أن متوسط الاجابات عليها (4.08) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (81%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 22.5$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (عالية).

7- الفقرة السابعة (تحديد مصادر متنوعة من السيولة الاحتياطية (محلية وأجنبية)) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.4) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (68%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 4.9$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (متوسطة).

8- الفقرة الثامنة (تحديد دقيق لحجم التمويل الذي يمكن المصرف الوصول لهذه المصادر والشروط اللازمة للحصول على هذا التمويل) بينت أن متوسط الاجابات عليها (2.86) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (57%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 1.8$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.06) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على عدم وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة موافق ومدى اعتماد (متوسطة).

9- الفقرة التاسعة (إعداد خطة طوارئ للأوقات التي لا تكون فيها الحدود الاحتياطية متاحة) بينت أن متوسط الاجابات عليها (2.83) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (56%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 2.2$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.03) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة غير موافق ومدى اعتماد (متوسطة).

10- الفقرة العاشرة (توفر حدود تمويل الزامية والتي تكون متاحة تحت الظروف غير العادية إذا فشل المصرف في الحصول على التسهيلات في الاحوال العادية) بينت أن متوسط الاجابات عليها (2.64) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (52%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 5.7$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والفارق لصالح الدرجة غير موافق ومدى اعتماد (متوسطة).

تشير نتائج التحليل السابقة لفقرات المجال (خطة الطوارئ التمويلية في المصرف) أن هناك موافقة لآراء المستجيبين اتجاه معظم فقرات المجال، وأن هناك تقارب وانسجام إلى حد كبير للأفراد المستجيبين في هذا المجال، وبالتالي فإن نتائج اختبار المجال تُشير إلى تحقق الأثر، وأن لدى المصارف التجارية العاملة في سورية خطة طوارئ تمويلية معتمدة، تتضمن الاستراتيجية التي يتبعها المصرف في حال تعرضه لتراجع مفاجئ وطارئ في مستوى السيولة لديه، وهذا ما يؤكد اختبار مؤشرات المجال ككل، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي على مستوى المجال لجميع الفقرات الدرجة (3.21) من أصل خمس درجات، وهي أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المعياري المفترض لأداة القياس في هذه الدراسة وهي 3 درجات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، والدلالة معنوية، حيث نجد أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة 0.001، وهي أقل من قيمة مستوى الدلالة المعنوية الاحصائية المعتمد لهذه الدراسة 0.05، كما بلغت أهمية الموافقة النسبية على هذا المجال النسبة (64%) وهي تقابل مستوى تأثير متوسط، ونجد أنها أعلى من نسبة المتوسط الحسابي المعتمدة في هذه الدراسة والبالغة (60%)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري الكلي عن المتوسط الحسابي العام القيمة (0.73) فقط، مما يدل على تقارب الإجابات وأنها تتمحور حول المتوسط الحسابي العام، ويؤكد ذلك أن معامل الاختلاف للمعرفة ككل لم يتجاوز الدرجة 22.7، وهي تمثل نسبة ضئيلة، وتدل على عدم تشتت واختلاف البيانات عن المتوسط الحسابي العام، وأن هناك تقارب وانسجام إلى حد كبير بين الأفراد المستجيبين في هذا المجال، وأن حدوث هذا الأثر متوسط بشكل عام، وبالتالي فإن نتائج اختبار الفرضية تُشير إلى رفض فرضية العدم، وأنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخطة الطوارئ التمويلية المتعلقة بتأمين السيولة ينعكس على مدى قدرة المصارف التجارية في تحمل مخاطر السيولة.

رابعاً: نتائج اختبار إجابات أفراد العينة على فقرات المجال الرابع (مؤشرات الإنذار المبكر):

يجب على المصرف أن يقوم بتصميم مجموعة من مؤشرات الإنذار المبكر، تساعد في عملية تحديد وإدارة العوامل المتعلقة بمخاطر السيولة، وتمثل مؤشرات الإنذار المبكر الضوء الأحمر عند زيادة حجم مخاطر السيولة أو زيادة الاحتياجات التمويلية للمصرف، أو أية اتجاهات عكسية تتطلب من المصرف إيجاد وسائل لتخفيف مخاطر السيولة (على سبيل المثال الاحتفاظ بسيولة إضافية، وضع نظام لحدود مخاطر السيولة، تنويع مصادر التمويل)، ويمكن أن تأخذ مؤشرات الإنذار المبكر شكل كمي أو نوعي:

جدول رقم (15)

رقم	التقرة	الدرجة	التكرار	النسبة %	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار T	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية (SIG)	درجة الاعتماد
1	النمو المتزايد في الأصول وخاصة عندما يكون التمويل من خلال التزامات غير مستقرة.	غير موافق بشدة	0	0.0%	3.07	0.89	0.88	61.36	0.38	متوسطة
		غير موافق	44	33.3%						
		مُحايد	39	29.5%						
		موافق	45	34.1%						
		موافق بشدة	4	3.0%						
		المجموع	132	100%						
2	وجود تركيزات عالية في كل من الأصول والخصوم.	غير موافق بشدة	0	0.0%	3.16	0.98	1.87	63.18	0.06	متوسطة
		غير موافق	45	34.1%						
		مُحايد	30	22.7%						
		موافق	48	36.4%						
		موافق بشدة	9	6.8%						
		المجموع	132	100%						
3	ارتفاع درجة عدم التوافق بين العملات.	غير موافق بشدة	0	0.0%	2.87	0.91	-1.62	57.42	0.11	متوسطة
		غير موافق	63	47.7%						
		مُحايد	24	18.2%						
		موافق	44	33.3%						
		موافق بشدة	1	0.8%						
		المجموع	132	100%						
4	تكرار حالات اقتراب المراكز من / أو تجاوزها للحدود الداخلية أو الرقابية.	غير موافق بشدة	1	0.8%	2.70	0.83	-4.11	54.05	0.00	متوسطة
		غير موافق	65	49.6%						
		مُحايد	39	29.8%						
		موافق	24	18.3%						
		موافق بشدة	2	1.5%						
		المجموع	131	100%						
5	انخفاض المتوسط المرجح لآجال الالتزامات.	غير موافق بشدة	1	0.8%	3.58	0.78	8.57	71.67	0.00	عالية
		غير موافق	6	4.5%						
		مُحايد	55	41.7%						
		موافق	55	41.7%						

						11.4%	15	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
						0.8%	1	غير موافق بشدة	التدهور الحاد في مستوى كل من الإيرادات وجودة الأصول والوضع المالي الكلي.	6
						46.2%	61	غير موافق		
						21.2%	28	مُحايد		
						28.0%	37	موافق		
						3.8%	5	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
						3.9%	5	غير موافق بشدة	انخفاض سعر سهم المصرف في سوق الأوراق المالية.	7
						24.8%	32	غير موافق		
						45.0%	58	مُحايد		
						25.6%	33	موافق		
						0.8%	1	موافق بشدة		
						100%	129	المجموع		
						3.8%	5	غير موافق بشدة	طلب الأطراف المقابلة ضمانات إضافية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمصرف أو رفضها الدخول في عمليات جديدة معه.	8
						50.8%	66	غير موافق		
						26.2%	34	مُحايد		
						19.2%	25	موافق		
						0.0%	0	موافق بشدة		
						100%	130	المجموع		
						2.3%	3	غير موافق بشدة	ارتفاع مستوى الديون غير المنتظمة.	9
						50.0%	65	غير موافق		
						18.5%	24	مُحايد		
						26.9%	35	موافق		
						2.3%	3	موافق بشدة		
						100%	130	المجموع		
						1.5%	2	غير موافق بشدة	ظهور اتجاهات سلبية أو ارتفاع المخاطر لمنتجات	10
						50.8%	66	غير موافق		
						27.7%	36	مُحايد		

						18.5%	24	موافق	بعينها مثل زيادة المتأخرات.	
						1.5%	2	موافق بشدة		
						100%	130	المجموع		
متوسطة	0.00	54.62	-3.36	0.91	2.73	2.3%	3	غير موافق بشدة	قيام المراسلين بالخارج بإلغاء أو تخفيض الحدود الائتمانية الممنوحة له.	11
						49.2%	64	غير موافق		
						23.8%	31	مُحايد		
						22.3%	29	موافق		
						2.3%	3	موافق بشدة		
						100%	130	المجموع		
متوسطة	0.00	66.82	4.54	0.86	3.34	0.0%	0	غير موافق بشدة	وجود صعوبات في الحصول على تمويل طويل الأجل.	12
						19.7%	26	غير موافق		
						32.6%	43	مُحايد		
						41.7%	55	موافق		
						6.1%	8	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
عالية	0.00	70.61	7.24	0.84	3.53	0.0%	0	غير موافق بشدة	صعوبة في إعادة تمويل الالتزامات قصيرة الأجل.	13
						15.2%	20	غير موافق		
						24.2%	32	مُحايد		
						53.0%	70	موافق		
						7.6%	10	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		

1- الفقرة الأولى (النمو المتزايد في الأصول وخاصة عندما يكون التمويل من خلال التزامات غير مستقرة) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.07) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (61%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 0.88$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.38) أكبر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على عدم وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى الحياد ومدى اعتماد (متوسطة).

2- الفقرة الثانية (وجود تركيزات عالية في كل من الأصول والخصوم) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.16) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (63%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 1.87$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.06) أكبر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على عدم وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى الحياد ومدى اعتماد (متوسطة).

3- الفقرة الثالثة (ارتفاع درجة عدم التوافق بين العملات) بينت أن متوسط الاجابات عليها (2.87) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (57%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = -1.62$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.11) أكبر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على عدم وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى الحياد ومدى اعتماد (متوسطة).

4- الفقرة الرابعة (تكرار حالات اقتراب المراكز من / أو تجاوزها للحدود الداخلية أو الرقابية) بينت أن متوسط الاجابات عليها (2.7) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (54%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 4.11$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.00) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والاقترب لدرجة غير موافق ومدى اعتماد (متوسطة).

5- الفقرة الخامسة (انخفاض المتوسط المرجح لآجال الالتزامات) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.58) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (71%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 8.58$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى موافقة ومدى اعتماد (عالية).

6- الفقرة السادسة (التدهور الحاد في مستوى كل من الإيرادات وجودة الأصول والوضع المالي الكلي) بينت أن متوسط الاجابات عليها (2.88) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (57%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = -1.45$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.15) أكبر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على عدم وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى الحياد ومدى اعتماد (متوسطة).

7- الفقرة السابعة (انخفاض سعر سهم المصرف في سوق الأوراق المالية) بينت أن متوسط الاجابات عليها (2.95) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (58%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 0.74$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.46) أكبر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على عدم وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى الحياد ومدى اعتماد (متوسطة).

8- الفقرة الثامنة (طلب الأطراف المقابلة ضمانات إضافية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمصرف أو رفضها الدخول في عمليات جديدة معه) بينت أن متوسط الاجابات عليها (2.61) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (52%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = -5.33$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.00) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى غير موافق ومدى اعتماد (متدنية).

9- الفقرة التاسعة (ارتفاع مستوى الديون غير المنتظمة) بينت أن متوسط الاجابات عليها (2.77) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (55%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 0.88$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.38) أكبر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على عدم وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى الحياد ومدى اعتماد (متوسطة).

10- الفقرة العاشرة (ظهور اتجاهات سلبية أو ارتفاع المخاطر لمنتجات بعينها مثل زيادة المتأخرات) بينت أن متوسط الاجابات عليها (2.68) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (53%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 0.88$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.00) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى غير موافق ومدى اعتماد (متدنية).

11- الفقرة الحادية عشر (قيام المراسلين بالخارج بإلغاء أو تخفيض الحدود الائتمانية الممنوحة له) بينت أن متوسط الاجابات عليها (2.73) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (54%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = -3.36$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.00) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى غير موافق ومدى اعتماد (متوسطة).

12- الفقرة الثانية عشر (وجود صعوبات في الحصول على تمويل طويل الأجل) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.34) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (66.8%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 4.54$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.00) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى موافق ومدى اعتماد (متوسطة).

13- الفقرة الثالثة عشر (صعوبة في إعادة تمويل الالتزامات قصيرة الأجل) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.53) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (70%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 7.24$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى موافق ومدى اعتماد (عالية).

تشير نتائج التحليل السابقة لفقرات المجال (مؤشرات الإنذار المبكر في المصرف) أنه لا يوجد موافقة لآراء المستجيبين اتجاه معظم فقرات المجال، وأن هناك تقارب وانسجام إلى حد كبير للأفراد المستجيبين في هذا المجال، وبالتالي فإن نتائج اختبار المجال تُشير إلى عدم تحقق الأثر، وأن المصارف التجارية العاملة في سورية لا تقوم بتحليل بعض بنود قوائمها المالية كمؤشرات إنذار مبكر، تُتذر المصرف عند زيادة حجم مخاطر السيولة، أو زيادة الاحتياجات التمويلية للمصرف، وهذا ما يؤكد اختبار مؤشرات المجال ككل، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي على مستوى المجال الدرجة (2.87) من أصل خمس درجات، وهي أقل من قيمة المتوسط الحسابي المعياري المفترض لأداة القياس في هذه الدراسة وهي 3 درجات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وغير دالة معنوياً، حيث أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة 0.87، وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعنوية الاحصائية المعتمد لهذه الدراسة 0.05، كما بلغت أهمية الموافقة النسبية على تأثير هذا المجال القيمة (60%)، وهي تقابل مستوى تأثير متوسط، ونجد أنها تساوي نسبة المتوسط الحسابي المعتمدة في هذه الدراسة والبالغة (60%)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري الكلي عن المتوسط الحسابي العام القيمة (0.67) فقط، مما يدل على تقارب الإجابات، وأنها تتمحور حول المتوسط الحسابي العام، ويؤكد ذلك أن معامل الاختلاف للمعرفة ككل لم يتجاوز الدرجة 22.4، وهي تمثل نسبة ضئيلة، وتدل على عدم تشتت واختلاف البيانات عن المتوسط الحسابي، وأن هناك تقارب وانسجام

إلى حد كبير بين الأفراد المستجيبين في هذا المجال، وأن حدوث ذلك الأثر بشكل عام متوسط، وبالتالي فإن نتائج اختبار هذه الفرضية تشير إلى قبول فرضية العدم، وأنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الإنذار المبكر المتعلقة بجودة عناصر السيولة ينعكس على مدى قدرة المصارف التجارية في تحمل مخاطر السيولة.

خامساً: نتائج اختبار إجابات أفراد العينة على فقرات المجال الخامس (اختبارات التحمل)

يجب أن تقوم المصارف العاملة في سورية بتصميم وتطبيق سيناريوهات اختبارات التحمل على أساس فردي ومجمع، ويجب أن تكون هذه السيناريوهات المطبقة متحفظة بشكل كافٍ، وأن تتم مراجعتها بصفة دورية لتحديد ما إذا كانت خطة العمل في حاجة إلى تغيير لمواجهة الآثار السلبية لأية أزمات محتملة، ويجب إخطار ومشاركة الإدارة العليا في المصرف في تقييم نتائج اختبارات التحمل بصفة دورية، حتى يتسنى لها استخدام تلك النتائج في متابعة مخاطر السيولة، وإجراء التعديلات اللازمة على كل من السياسات والإجراءات الداخلية:

الجدول رقم (16)

رقم	الفقرة	الدرجة	التكرار	النسبة %	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار T	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية (SIG)	درجة الاعتماد
1	مواجهة التدفقات النقدية الخارجة الناشئة عن عدم قدرة المصرف على إعادة تمويل الشركات المالية وغير المالية باستخدام معدلات معقولة لهذه التدفقات تتناسب مع حدة الأزمة المفترضة.	غير موافق بشدة	3	2.30%	2.57	0.88	-5.67	51.4	0.00	متدنية
		غير موافق	79	59.80%						
		مُحايد	25	18.90%						
		موافق	22	16.70%						
		موافق بشدة	3	2.30%						
		المجموع	132	100%						
2	مواجهة التدفقات النقدية الخارجة عن البنود خارج الميزانية والالتزامات	غير موافق بشدة	3	2.30%	2.58	0.86	-5.59	51.6	0.00	متدنية
		غير موافق	75	56.80%						
		مُحايد	31	23.50%						
		موافق	20	15.20%						
		موافق بشدة	3	2.30%						

						100%	132	المجموع	العرضية الأخرى كالجزء غير المستخدم من الحدود الائتمانية.	
عالية	0.75	60.6	0.32	1.1	3.03	2.30%	3	غير موافق بشدة	مواجهة سحب ودائع العملاء بأنواعها المختلفة (ودائع لأجل، ودائع تحت الطلب، ودائع توفير)	3
						40.20%	53	غير موافق	بتطبيق نسب ملائمة وفقاً لحددة الأزيمة الخاصة بكل سيناريو.	
						22.00%	29	مُحايد		
						23.50%	31	موافق		
						12.10%	16	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
متدنية	0.00	51.6	-5.69	0.86	2.58	2.30%	3	غير موافق بشدة	إمكانية استخدام مصادر التمويل المتاحة لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة، مثل بيع الأصول القابلة للتداول وعمليات شراء أو إصدار سندات مضمونة بأصل من أصول المصرف.	4
						58.30%	77	غير موافق		
						20.50%	27	مُحايد		
						17.40%	23	موافق		
						1.50%	2	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
متدنية	0.00	50	-7.59	0.76	2.5	2.30%	3	غير موافق بشدة	مواجهة الانخفاض والتدهور في درجة التقييم الائتماني للمصرف.	5
						58.30%	77	غير موافق		
						27.30%	36	مُحايد		
						11.40%	15	موافق		
						0.80%	1	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
متدنية	0.00	52.4	-4.49	0.97	2.62	3.00%	4	غير موافق بشدة	احتمالية قيام المصرف بتحويل العملات الأجنبية لديه، والقدرة على	6
						59.10%	78	غير موافق		
						15.20%	20	مُحايد		
						18.20%	24	موافق		

7	إمكانية الحصول على تمويل من المصرف المركزي آخذاً في الاعتبار الإجماعات والمعايير الواجب اتباعها في هذا الشأن.	موافق بشدة	6	4.50%	2.68	0.86	-4.26	53.6	0.00	متدنية
		المجموع	132	100%						
		غير موافق بشدة	4	3.00%						
		غير موافق	62	47.00%						
		مُحايد	40	30.30%						
		موافق	24	18.20%						
7	إمكانية الحصول على تمويل من المصرف المركزي آخذاً في الاعتبار الإجماعات والمعايير الواجب اتباعها في هذا الشأن.	موافق بشدة	2	1.50%	2.68	0.86	-4.26	53.6	0.00	متدنية
		المجموع	132	100%						
		غير موافق بشدة	4	3.00%						
		غير موافق	62	47.00%						
		مُحايد	40	30.30%						
		موافق	24	18.20%						

1- الفقرة الأولى (مواجهة التدفقات النقدية الخارجة الناشئة عن عدم قدرة المصرف على إعادة تمويل الشركات المالية وغير المالية باستخدام معدلات معقولة للتدفقات) بينت أن متوسط الاجابات عليها (2.57) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (51%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = -5.67$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى غير موافق ومدى اعتماد (متدنية).

2- الفقرة الثانية (مواجهة التدفقات النقدية الخارجة عن البنود خارج الميزانية والالتزامات العرضية الأخرى كالجزء غير المستخدم من الحدود الائتمانية) بينت أن متوسط الاجابات عليها (2.59) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (51%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = -5.67$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى غير موافق ومدى اعتماد (متدنية).

3- الفقرة الثالثة (مواجهة سحب ودائع العملاء بأنواعها المختلفة (ودائع لأجل، ودائع تحت الطلب، ودائع توفير، بتطبيق نسب ملائمة) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.03) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (60%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = -0.32$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.75) أكبر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على عدم وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى حياد ومدى اعتماد (متوسط).

4- الفقرة الرابعة (إمكانية استخدام مصادر التمويل المتاحة لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة، مثل بيع الأصول القابلة للتداول وعمليات شراء أو اصدار سندات مضمونة) بينت أن متوسط الاجابات عليها (2.58) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (51%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = -5.67$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى غير موافق ومدى اعتماد (متدنية).

5- الفقرة الخامسة (مواجهة الانخفاض والتدهور في درجة التقييم الائتماني للمصرف) بينت أن متوسط الاجابات عليها (2.5) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (50%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = -7.59$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى غير موافق ومدى اعتماد (متدنية).

6- الفقرة السادسة (احتمالية قيام المصرف بتحويل العملات الأجنبية لديه، والقدرة على توفير سيولة من أسواق النقد الأجنبي) بينت أن متوسط الاجابات عليها (2.62) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (52%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = -4.49$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى غير موافق ومدى اعتماد (متدنية).

7- الفقرة السابعة (إمكانية الحصول على تمويل من المصرف المركزي آخذاً في الاعتبار الإجراءات والمعايير الواجب اتباعها في هذا الشأن) بينت أن متوسط الاجابات عليها (2.68) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (53%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = -4.26$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى غير موافق ومدى اعتماد (متدنية).

تشير نتائج التحليل السابقة لفقرات المجال (اختبارات تحمل سيولة المصرف) أنه لا يوجد موافقة لآراء المستجيبين اتجاه معظم فقرات المجال، وأن هناك تقارب وانسجام إلى حد كبير للأفراد المستجيبين في هذا المجال، وبالتالي فإن نتائج اختبار المجال تُشير إلى عدم تحقق الأثر، وأن المصارف التجارية العاملة في سورية لا تقوم بتصميم وتطبيق سيناريوهات اختبارات التحمل لمواجهة الآثار السلبية لأية أزمات محتملة قد يتعرض لها المصرف مستقبلاً، وهذا ما يؤكده اختبار مؤشرات المجال ككل، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي على مستوى المجال (اختبارات التحمل) لجميع الفقرات الدرجة (2.65) من أصل خمس درجات، وهي أقل من قيمة المتوسط الحسابي المعياري المفترض لأداة القياس في هذه الدراسة وهي 3 درجات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وغير دالة معنوياً، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة 0.904 وهي أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعنوية الاحصائية المعتمد لهذه الدراسة 0.05، وبلغت أهمية الموافقة النسبية على تأثير هذا المجال القيمة (53%)، وهي تقابل مستوى تأثير متدني، ونجد أنها أقل من نسبة المتوسط الحسابي المعتمدة في هذه الدراسة والبالغة (60%)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري الكلي عن المتوسط الحسابي القيمة (0.8) فقط، مما يدل على تقارب الإجابات، وأنها تتمحور حول المتوسط الحسابي العام، ويؤكد ذلك أن معامل الاختلاف للمعرفة ككل لم يتجاوز 30.2، وهي تمثل نسبة متوسطة وتدل على عدم تشتت واختلاف البيانات عن المتوسط الحسابي العام، وأن هناك تقارب وانسجام إلى حد متوسط بين الأفراد المستجيبين عن هذا المجال، وأن حدوث هذا التأثير متدني بشكل عام، وبالتالي فإن نتائج اختبار الفرضية تُشير إلى قبول فرضية العدم، وأنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاختبارات التحمل لعناصر السيولة المُصممة والمُطبقة من قبل المصارف التجارية ينعكس على مدى قدرة هذه المصارف في مواجهة مخاطر السيولة التي قد تتعرض لها مستقبلاً

سادساً: نتائج اختبار إجابات أفراد العينة على فقرات المجال السادس (أثر السيولة في عائد المصرف):
يجب أن تولي إدارات المصارف التجارية العاملة في سورية اهتمام متزايد في مراجعة الأنشطة المتعلقة بتخطيط السيولة، وإعادة النظر بالسياسات المعمول بها، بما يحسن من نسب العائد لدى هذه المصارف، من خلال الإحاطة بالنواحي التالية:
جدول رقم (17)

رقم	الفقرة	الدرجة	التكرار	النسبة %	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار T	الوزن النسبي	القيمة الاحتمالية (SIG)	درجة الاعتماد
1	وضع دراسات دقيقة تحقق السيولة اللازمة لمقابلة التزامات المصرف دون الإبقاء على فوائض نقدية مجمدة دون استغلال.	غير موافق بشدة	0	0.00%	3.98	0.77	14.67	79.6	0.00	عالية
		غير موافق	8	6.10%						
		مُحايد	16	12.10%						
		موافق	78	59.10%						
		موافق بشدة	30	22.70%						
		المجموع	132	100%						
2	تلبية الطلب على الائتمان بشكل يفي المصرف من التصفية الاجبارية لبعض موجوداته المربحة.	غير موافق بشدة	1	0.80%	3.92	0.76	13.82	78.4	0.00	عالية
		غير موافق	6	4.50%						
		مُحايد	20	15.20%						
		موافق	81	61.40%						
		موافق بشدة	24	18.20%						
		المجموع	132	100%						
3	الأخذ بعين الاعتبار إعادة توظيف سيولة المصرف في قنوات استثمارية جديدة تحقق عائد أعلى من التي كان يستثمر فيها في السابق.	غير موافق بشدة	0	0.00%	3.58	0.74	8.91	71.6	0.00	عالية
		غير موافق	8	6.10%						
		مُحايد	52	39.40%						
		موافق	60	45.50%						
		موافق بشدة	12	9.10%						
		المجموع	132	100%						
4	وضع سياسات فاعلة بهدف	غير موافق بشدة	0	0.00%	3.73	3.52	2.38	74.6	0.02	عالية

						8.30%	11	غير موافق	تعزيز قاعدة	
						44.70%	59	مُحايد	المودعين حال	
						41.70%	55	موافق	توافر فرص	
						4.50%	6	موافق بشدة	استثمارية	
						100%	132	المجموع	جديدة.	
						0.00%	0	غير موافق بشدة	اقتراح قنوات	
						12.10%	16	غير موافق	استثمارية جديدة	
						65.20%	86	مُحايد	(داخلية	
						18.90%	25	موافق	وخارجية) تسمح	
						3.80%	5	موافق بشدة	للمصرف	
						100%	132	المجموع	استغلال فائض	
						0.00%	0	غير موافق بشدة	السيولة لديه.	
						5.40%	7	غير موافق	تقدير دقيق	
						22.30%	29	مُحايد	لنسب	
						58.50%	76	موافق	الاحتياطيات	
						13.80%	18	موافق بشدة	الاختيارية بشكل	
						100%	130	المجموع	يقي المصرف	
						0.00%	0	غير موافق بشدة	من الاحتفاظ	
						5.30%	7	غير موافق	بسيولة فائضة	
						23.50%	31	مُحايد	غير موظفة.	
						67.40%	89	موافق	استغلال الفائض	
						3.80%	5	موافق بشدة	من الاحتياطي	
						100%	132	المجموع	القانوني (في	
						0.80%	1	غير موافق بشدة	حال تم خفضه	
						6.10%	8	غير موافق	من قبل المصرف	
						31.10%	41	مُحايد	المركزي) في	
						49.20%	65	موافق	توظيفات جديدة.	
						0.80%	1	غير موافق بشدة	دراسة أثر	
						6.10%	8	غير موافق	السيولة الموظفة	
						31.10%	41	مُحايد	في استثمارات	
						49.20%	65	موافق	طويلة الأجل على	

						12.90%	17	مؤلف بشدة	معدل دوران رأس المال.	
						100%	132	المجموع		
						0.00%	0	غير مؤلف بشدة	الأخذ بعين الاعتبار حجم	
						6.10%	8	غير مؤلف بشدة	السيولة	
						31.10%	41	مُحايد	المستثمرة في	
						45.50%	60	مؤلف	أصول طويلة	
						17.40%	23	مؤلف بشدة	الأجل إلى	
						100%	132	المجموع	إجمالي حجم	
									السيولة المتاحة	
									للتوظيف.	
						0.00%	0	غير مؤلف بشدة	الأخذ بعين	
						6.10%	8	غير مؤلف بشدة	الاعتبار ارتفاع	
						11.40%	15	مُحايد	تكاليف التمويل	
						33.30%	44	مؤلف	سواء من	
						49.20%	65	مؤلف بشدة	المؤسسات	
						100%	132	المجموع	المالية أو من	
									العملاء.	
						0.00%	0	غير مؤلف بشدة	دراسة أثر تكاليف	
						8.30%	11	غير مؤلف بشدة	تسييل الأصول	
						9.10%	12	مُحايد	على عائد	
						47.00%	62	مؤلف	المصرف.	
						35.60%	47	مؤلف بشدة		
						100%	132	المجموع		
						0.00%	0	غير مؤلف بشدة	الأخذ بعين	
						3.00%	4	غير مؤلف بشدة	الاعتبار توظيف	
						6.80%	9	مُحايد	السيولة في	
						43.90%	58	مؤلف	أنشطة ذات	
						45.50%	60	مؤلف بشدة	تكاليف	
						100%	132	المجموع	منخفضة.	

عالية	0.00	75.2	11.3	0.77	3.76	0.00%	0	غير موافق بشدة	الأخذ بعين الاعتبار معدل دوران السيولة على عائد المصرف.	13
						6.10%	8	غير موافق		
						26.00%	34	مُحايد		
						53.40%	70	موافق		
						14.50%	19	موافق بشدة		
						100%	131	المجموع		
عالية	0.00	83.2	18.81	0.71	4.16	0.00%	0	غير موافق بشدة	استبعاد توظيف سيولة المصرف في الأنشطة التي لا تضيف قيمة ملموسة.	14
						4.50%	6	غير موافق		
						4.50%	6	مُحايد		
						61.40%	81	موافق		
						29.50%	39	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
متوسطة	0.12	62.4	1.56	0.89	3.12	0.80%	1	غير موافق بشدة	دراسة أثر السيولة على عائد المصرف من خلال المفاضلة بين معدلات الفائدة الثابتة والمتغيرة على الودائع والقروض.	15
						25.80%	34	غير موافق		
						40.20%	53	مُحايد		
						27.30%	36	موافق		
						6.10%	8	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		
متوسطة	0.32	64.6	0.99	2.63	3.23	0.80%	1	غير موافق بشدة	تحسين نسب العائد على السيولة الموظفة في المحافظ الاستثمارية.	16
						23.50%	31	غير موافق		
						51.50%	68	مُحايد		
						21.20%	28	موافق		
						2.30%	3	موافق بشدة		
						100%	132	المجموع		

1- الفقرة الأولى (وضع دراسات دقيقة تحقق السيولة اللازمة لمقابلة التزامات المصرف دون الإبقاء على فوائض نقدية مجمدة دون استغلال) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.98) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (79%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 14.6$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى موافق ومدى اعتماد (عالية).

2- الفقرة الثانية (تلبية الطلب على الائتمان بشكل يقي المصرف من التصفية الاجبارية لبعض موجوداته المربحة) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.92) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (78%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 13.8$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى موافق ومدى اعتماد (عالية).

3- الفقرة الثالثة (الأخذ بعين الاعتبار إعادة توظيف سيولة المصرف في قنوات استثمارية جديدة تحقق عائد أعلى من التي كان يستثمر فيها في السابق) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.58) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (71%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 8.9$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى موافق ومدى اعتماد (عالية).

4- الفقرة الرابعة (وضع سياسات فاعلة بهدف تعزيز قاعدة المودعين حال توافر فرص استثمارية جديدة) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.73) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (74%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 2.3$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.02) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى موافق ومدى اعتماد (عالية).

5- الفقرة الخامسة (اقتراح قنوات استثمارية جديدة (داخلية وخارجية)) تسمح للمصرف استغلال فائض السيولة لديه) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.14) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (62%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 2.4$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.01) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى موافق ومدى اعتماد (متوسطة).

6- الفقرة السادسة (تقدير دقيق لنسب الاحتياطات الاختيارية بشكل يقي المصرف من الاحتفاظ بسيولة فائضة غير موزعة) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.81) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (76%) وقيمة مؤشر الاختبار هو ($t = 12.4$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى موافق ومدى اعتماد (عالية).

7- الفقرة السابعة (استغلال الفائض من الاحتياطي القانوني في حال تم خفضه من قبل المصرف المركزي) في توظيفات جديدة) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.7) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (74%) وقيمة مؤشر الاختبار هو ($t = 12.7$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى موافق ومدى اعتماد (عالية).

8- الفقرة الثامنة (دراسة أثر السيولة الموظفة في استثمارات طويلة الأجل على معدل دوران رأس المال) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.67) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (73%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 9.6$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى موافق ومدى اعتماد (عالية).

9- الفقرة التاسعة (الأخذ بعين الاعتبار حجم السيولة المستثمرة في أصول طويلة الأجل إلى إجمالي حجم السيولة المتاحة للتوظيف) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.74) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (74%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 10.4$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى موافق ومدى اعتماد (عالية).

10- الفقرة العاشرة (الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع تكاليف التمويل سواء من المؤسسات المالية أو من العملاء) بينت أن متوسط الاجابات عليها (4.26) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (85%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 16.2$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى موافق بشدة ومدى اعتماد (عالية).

11- الفقرة الحادية عشر (دراسة أثر تكاليف تسهيل الأصول على عائد المصرف) بينت أن متوسط الاجابات عليها (4.1) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (82%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 14.6$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى موافق ومدى اعتماد (عالية).

12- الفقرة الثانية عشر (الأخذ بعين الاعتبار توظيف السيولة في أنشطة ذات تكاليف منخفضة) بينت أن متوسط الاجابات عليها (4.46) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (89%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 9.8$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى موافق ومدى اعتماد (عالية جداً).

13- الفقرة الثالثة عشر (الأخذ بعين الاعتبار معدل دوران السيولة على عائد المصرف) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.76) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (75%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 11.3$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى موافق ومدى اعتماد (عالية).

14- الفقرة الرابعة عشر (استبعاد سيولة المصرف في الأنشطة التي لا تضيف قيمة ملموسة) بينت أن متوسط الاجابات عليها (4.1) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (83%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 18.8$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط اجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى موافق ومدى اعتماد (عالية).

15- الفقرة الخامسة عشر (دراسة أثر السيولة على عائد المصرف من خلال المفاضلة بين معدلات الفائدة الثابتة والمتغيرة على الودائع والقروض) بينت أن متوسط الاجابات عليها (3.12) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (62) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 1.5$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.12) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على عدم وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى حياد ومدى اعتماد (متوسطة).

16- الفقرة السادسة عشر (تحسين نسب العائد على السيولة الموظفة في المحافظ الاستثمارية) بينت أن متوسط الإجابات عليها (3.23) وأن الوزن النسبي للإجابات هو (64.6%) وقيمة مؤشر الاختبار ($t = 11.3$) لمستوى الدلالة الحسابية (0.000) أصغر من مستوى الدلالة المفترض 0.05 مما يدل على وجود فارق جوهري بين متوسط إجابات أفراد العينة على هذه الفقرة والمتوسط المفترض 3 والدرجة أقرب إلى موافق ومدى اعتماد (متوسطة).

تشير نتائج التحليل السابقة لفقرات المجال (أثر السيولة في عائد المصرف) أن هناك موافقة لآراء المستجيبين اتجاه معظم فقرات المجال، وأن هناك تقارب وانسجام إلى حد كبير للأفراد المستجيبين في هذا المجال، وبالتالي فإن نتائج اختبار المجال تُشير إلى تحقق الأثر، وأن لدى المصارف التجارية العاملة في سورية استراتيجية تضمن لها تخطيط السيولة بما يُحسن من نسب العائد لديها، وهذا ما يؤكد اختبار مؤشرات المجال ككل، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي على مستوى المجال (أثر السيولة في عائد المصرف) لجميع الفقرات الدرجة (3.77) من أصل خمس درجات، وهي أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المعياري المفترض لأداة القياس في هذه الدراسة وهي 3 درجات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، ودالة معنوياً، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة 0.000، وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة المعنوية الاحصائية المعتمدة لهذه الدراسة 0.05، وبلغت أهمية الموافقة النسبية على تأثير هذا المجال (75%)، والذي تقابل مستوى تأثير مرتفع، وهي أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المعتمدة في هذه الدراسة والبالغة (60 %)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري عن المتوسط الحسابي العام القيمة (0.58) فقط، مما يدل على تقارب الإجابات، وأنها تتمحور حول المتوسط الحسابي العام، ويؤكد ذلك أن معامل الاختلاف للمعرفة ككل لم يتجاوز القيمة 15.5، وهي تمثل نسبة ضئيلة، وتدل على عدم تشتت واختلاف البيانات عن المتوسط الحسابي العام، وأن هناك تقارب وانسجام إلى حد عالي بين الأفراد المستجيبين في هذا المجال، وأن حدوث ذلك الأثر بشكل عام مرتفع، وبالتالي فإن نتائج اختبار هذه الفرضية تُشير إلى رفض فرضية العدم، وأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية تؤثر السيولة فيها على العائد في المصارف التجارية العاملة في سورية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج conclusions:

في ضوء نتائج التحليل الاحصائي لآراء أفراد العينة، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أولاً: يتصف نظام الرقابة الخاص بإدارة مخاطر السيولة في المصارف التجارية العاملة في سورية بما يلي:
 - 1- تستهدف المصارف التجارية استراتيجية تضمن لها التحكم بمخاطر السيولة، وخصوصاً من جهة تحديد سلطات ومسؤوليات الإدارات واللجان المعنية بإدارة مخاطر السيولة، وضمان توافر سيولة كافية لسداد التزاماتها المالية.
 - 2- لدى المصارف التجارية رؤية واضحة حول أهداف إدارة السيولة ومخاطرها على المدى المنظور، تمكنها من قياس هذه المخاطر والسيطرة عليها.
 - 3- يُراجع مجلس إدارة المصرف خطط وسياسات السيولة بشكل دوري، ويجري التعديلات الملائمة لتتوافق والتغيرات البيئة الداخلية والخارجية للمصرف.
 - 4- يُتابع مجلس إدارة المصرف مهام الإدارة العليا المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة، والتأكد من إدارتها بفعالية، وبما يتماشى مع مستوى المخاطر المقبول بالنسبة للمصرف.
 - 5- يعمل مجلس إدارة المصرف على التأكد من أن نظام التقارير المُتبع، يُعطي صورة دقيقة وشاملة عن حجم مخاطر السيولة ومصادرها.
 - 6- تُمارس الإدارة العليا مهامها في التأكد من توافر سيولة كافية لدى المصرف، وتقوم بمراجعة المعلومات الخاصة بتطور أوضاع السيولة، والإقرار عنها لمجلس الإدارة.
 - 7- لدى المصارف التجارية خطط طوارئ تمويلية، تحسباً لحالات التراجع الحاد والمُفاجئ لكمية السيولة في المصرف.
 - 8- لا يوجد لدى المصارف التجارية نظام قياس ومراقبة فعال، يُنذر المصرف تعرضه لمخاطر نقص السيولة المحتمل.
 - 9- لا تُجرى المصارف التجارية اختبارات التحمل المتعلقة بالسيولة على الوجه الأمثل، بالمقارنة مع الاختبارات التي تقوم بها المصارف في الدول المتقدمة مصرفياً.

تشير النتائج إلى أن المصارف التجارية تعتمد الأسلوب التقليدي في الرقابة على مخاطر السيولة، وليس لديها أنظمة قياس ومراقبة فعالة للكشف عن تعرض المصرف لنقص السيولة المحتمل، كما أنها لا تجري اختبارات تحمل لقدرة السيولة في مواجهة التزامات المصرف المالية اتجاه الغير، مع العلم أن هذه الأنظمة والاختبارات هي من التقنيات الحديثة في إدارة السيولة، وتنفيذها يقي المصرف تعرضه لأزمات مالية مستقبلية.

ثانياً: أظهرت نتائج الدراسة... اهتمام إدارات المصارف التجارية العاملة في سورية، في مراجعة الأنشطة المتعلقة بتخطيط السيولة، وإعادة النظر بالسياسات المعمول بها، بما يحسن من نسب العائد لدى هذه المصارف، من خلال الإحاطة بالنواحي التالية:

• من ناحية التكلفة:

- 1-الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع تكاليف التمويل سواء من المؤسسات المالية أو من العملاء.
- 2-دراسة أثر تكاليف تسهيل الأصول في عائد المصرف.
- 3-الأخذ بعين الاعتبار توظيف السيولة في أنشطة ذات تكاليف منخفضة.

• من ناحية الأداء:

- 1-وضع دراسات دقيقة تحقق السيولة اللازمة لمقابلة التزامات المصرف دون الإبقاء على فوائض نقدية مجمدة دون استغلال.
- 2-الأخذ بعين الاعتبار معدل دوران السيولة على عائد المصرف.
- 3-الأخذ بعين الاعتبار إعادة توظيف سيولة المصرف في قنوات استثمارية جديدة تحقق عائد أعلى من التي كان يستثمر فيها في السابق.
- 4-تلبية الطلب على الائتمان بشكل يقي المصرف من التصفية الاجبارية لبعض موجوداته المربحة.
- 5-استبعاد توظيف سيولة المصرف في الأنشطة التي لا تضيف قيمة ملموسة.

ثالثاً: أظهرت تحليل الدراسة العملية في الصفحة (74) النتائج التالية:

- 1-وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية، تؤثر فيها نسبة السيولة النقدية طردياً في معدل العائد على الموجودات، في حين لا تؤثر كل من نسبتي التوظيف والاحتياطي القانوني في هذا المعدل.
- 2-وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية، تؤثر فيها نسبة السيولة النقدية طردياً في معدل العائد على حق الملكية، في حين تؤثر نسبة التوظيف سلباً فيه، واتضح أنه لا يوجد أي تأثير لنسبة الاحتياطي القانوني في هذا المعدل.

- 3-وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية، تؤثر فيها نسبة السيولة النقدية طردياً في معدل العائد على الودائع، في حين لا تؤثر كل من نسبتي التوظيف والاحتياطي القانوني في هذا المعدل.
- 4-وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية، تؤثر فيها نسبة السيولة النقدية طردياً في الأرصدة المحتفظ بها لدى المصارف الأخرى، في حين تؤثر نسبة الاحتياطي القانوني سلباً في هذا الرصيد، ولا يوجد أي تأثير لنسبة التوظيف في مجموع ما يمتلكه المصرف من أموال لدى المصارف الأخرى.
- 5-وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية، تؤثر فيها نسبة السيولة النقدية طردياً في احتياطي المصرف من الموجودات النقدية والاستثمارات، في حين تؤثر نسبة التوظيف سلباً في هذا الاحتياطي، ولا يوجد أي تأثير لنسبة الاحتياطي القانوني في مجموع ما يمتلكه المصرف من موجودات نقدية واستثمارات.
- 6-وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية، تؤثر فيها كل من نسبتي السيولة النقدية والتوظيف طردياً في نسبة التسهيلات الائتمانية، في حين تؤثر نسبة الاحتياطي القانوني سلباً في هذه النسبة.

ثانياً: التوصيات recommendation:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

- 1- أن يكون لكل مصرف قسم مستقل خاص بالسيولة، يعمل على متابعة وتنفيذ أهداف المصرف، المتعلقة بتخطيط وإدارة السيولة، وهذا أهم إجراء توصي به الدراسة المصارف التجارية، لطبيعة وحساسية هذه الإدارة، وخاصة في المصارف التجارية.
- 2- ضرورة التأكد من قبل الإدارة العليا لفعالية وكفاءة إدارة السيولة في المصرف.
- 3- توافر نظام افصاح يتمتع بالشفافية الكافية، يعكس الوضع الحقيقي لسيولة المصرف.
- 4- توافر نظام معلومات قادر على قياس وتحليل ومتابعة مخاطر السيولة، وإعداد تقارير دورية خاصة بها، وتزويد نسخ عنها للمصرف المركزي، والجهات المعنية الأخرى.
- 5- مراجعة تطور عناصر السيولة، وأخذها بعين الاعتبار كمؤشرات إنذار، للوقوف على قدرة المصرف في تنفيذ التزاماته المالية اتجاه الغير.
- 6- القيام وبشكل دوري بإجراء اختبارات تحمل المصرف للظروف الضاغطة المتعلقة بتأمين السيولة، والتي قد يتعرض لها المصرف مستقبلاً.
- 7- ضرورة وجود خطة طوارئ تمويلية شاملة (سواءً على مستوى السوق المالية الداخلية أم الخارجية)، يضمن المصرف من خلالها الحصول على موارده المالية عند تعرضه لتراجع مفاجئ في مستويات السيولة.
- 8- وضع دراسات دقيقة، تحقق السيولة اللازمة لمقابلة التزامات المصرف، دون الإبقاء على فوائض نقدية مجمدة دون استغلال.
- 9- من الضروري على المصارف توظيف مؤشرات السيولة عند دراسة جميع مجالات الاستثمار المتوفرة لديها، وذلك لتقليل المخاطرة التي يمكن ان تتولد عن تلك الاستثمارات، خاصة غير النظامية، من خلال تنويع محفظة الاستثمار، لزيادة الأرباح، وضمان مستويات مقبولة من السيولة، في ظل مستويات مخاطرة تحقق أهداف المصرف.
- 10- الأخذ بعين الاعتبار معدل دوران السيولة، وأثره في تكلفة الفرصة البديلة، وبالتالي في عائد المصرف.
- 11- إعداد استراتيجية استباقية فاعلة، بهدف تعزيز قاعدة المودعين، حال توافر فرص استثمارية جديدة.
- 12- ضرورة اعتماد المصارف التجارية السورية على القيام بدراسات تحليله شاملة، تضم كل المتغيرات البيئية التي تعمل فيها، والظروف والمتغيرات الدولية التي تحيط بها.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية

الكتب

1. كمال شرف وهاشم أبو عراج، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 1994.
2. محمد نضال الشعار، أسس العمل المصرفي، الجندي للطباعة والنشر، سورية، 2005.
3. عبد الرزاق حساني وأحمد العلي، إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2001.
4. أرشيد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، الاستثمار بالأوراق المالية " تحليل وإدارة "، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
5. أسامة سلام وموسى شقيري، إدارة المخاطر والتأمين، دار حامد للطباعة والنشر، ط1، الأردن، عمان، 2007.
6. بشير عباس العلاق، إدارة المصارف، دار وائل للنشر، عمان، 2001.
7. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
8. خالد عبد الله وإسماعيل الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
9. خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
10. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار الميسرة للطباعة والنشر، عمان، 2009.
11. خليل الشماع، أساسيات العمل المصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، بدون سنة نشر.
12. خليل الشماع، تحليل وتقييم أداء المصرف "ورشة عمل"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2002.
13. خليل الشماع، مصارف المستقبل "الاستراتيجية المصرفية"، أكاديمية العلوم المالية والمصرفية، عمان، 1997.
14. رضا صاحب أبو أحمد، إدارة المصارف، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002.
15. رضا صاحب أبو حمد، فائق مشعل، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2005.
16. زياد رمضان ومحفوظ جودة، إدارة البنوك، ط1، دار المسيرة، عمان، 1996.
17. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
18. سامي خليل، النقود والبنوك، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1981.
19. سليمان اللوزي، حسن مهدي ومدحت الطراونة، إدارة البنوك، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 1997.
20. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك "منهج علمي وتطبيق عملي"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
21. صادق راشد الشمري، إدارة المصارف "الواقع والتطبيقات العملية"، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
22. صالح الحناوي، المؤسسات المالية "البورصة والبنوك التجارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

23. صلاح الدين السيبي، قضايا مصرفية معصرة، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004.
24. صلاح الدين السيبي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية "دراسة نظرية تطبيقية"، ط1، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
25. طارق حماد، إدارة المخاطر "أفراد، إدارات، شركات، بنوك" الدار الجامعية، مصر، 2007.
26. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
27. عاطف جابر عبد الرحيم، تنظيم وإدارة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
28. عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
29. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
30. عبد المعطي أرشيد ومحفوظ جودة، إدارة الائتمان، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.
31. عصام حسين، أسواق الأوراق المالية "البورصة"، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
32. غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار الزهران للنشر والتوزيع، 2000.
33. محمد صالح الحناوي، تحليل وتقييم الأسهم والسندات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998.
34. فلاح الحسيني ومؤيد الدوري، إدارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
35. فلاح الحسيني ومؤيد الدوري، إدارة البنوك "مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000.
36. محمد توفيق سعودي، الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري، ط1، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
37. محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
38. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
39. محمد مطر، إدارة الاستثمارات "الإطار النظري والتطبيقات العملية"، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
40. محمود عساف، إدارة المنشآت المالية، مكتبة عين شمس، الإسكندرية، 1976.
41. محمود محمد الداغر، الأسواق المالية "مؤسسات-أوراق-بورصات"، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
42. مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.
43. مفلح عقل، وجهات نظر مصرفية، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006.
44. منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996.
45. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، ط2، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1992.

46. منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال "الأوراق المالية وصناديق الاستثمار"، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 2003.

47. نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ط1، 2005.

48. نبيل حشاد، دليلك إلى التطبيق العلمي لبازل2 في المصارف، اتحاد المصارف العربية، ط3، بيروت، 2005.

الرسائل الجامعية

1. أحمد عبد العزيز، تقويم كفاءة المصارف التجارية بالسودان في إدارة السيولة النقدية، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2006.

2. باسل أبو زعيتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

3. بشار الدرابسة، أثر فائض السيولة النقدية على معدلات الربحية في البنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2008.

4. تمارة القاضي، استراتيجيات إدارة السيولة في المصارف التجارية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011.

5. حاتم كنعان، السيولة في البنوك التجارية الأردنية وأثرها على الربحية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 1992.

6. سيرين أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

7. شيماء كاظم، أثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنس العالمية، 2014.

8. عامر العتوم، دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، عمان، 2003.

9. علي حبة، التقنيات الحديثة في إدارة السيولة النقدية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2013.

10. محمد الدلقموني، أثر فائض السيولة النقدية لدى البنوك التجارية الأردنية على مؤشرات المالية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 2010.

11. مهدي إبراهيم، الأساليب والعناصر المؤثرة في إدارة السيولة المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012.

12. نصر رمضان احلاسه، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.

أبحاث ودوريات

1. أحمد سعد الرباطي، إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية "الأسس والنظريات"، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، 2015.
2. إدارة السيولة في المصرف التجاري، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 2، الكويت، 2012.
3. أكرم لال الدين وسعيد بو هراوة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية "دراسة تحليلية نقدية"، دراسة مقدمة للمجمع الفقهي الإسلامي، 2010.
4. بشرى بدير غنام، مخاطر السيولة بين كيانات البنوك المندمجة وغير المندمجة "دراسة تفحصيه مقارنة"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، 2005.
5. شقيري موسى، مروان أبو عرابي، مدى استخدام البنوك لسياسة التنويع للحد من المخاطرة، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية، 2009.
6. عبد الباسط جلال، اتجاهات المخاطر المصرفية، مؤتمر تحديات إدارة المخاطر، 2013.
7. عز الدين الكور، أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، 2010.
8. علي محيي الدين داغي، إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الأول، العدد الأول، 2010.
9. محمد جبار الصائغ، رضا صاحب أبو حمد، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2005.
10. نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2013.
11. نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 2009.
12. يوسف الشبيلي، أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية، الرياض.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Abang-Anoh Charity, the Impact of Liquidity on the Performance of Commercial Bank, Faculty of Management and Social Sciences, 2012.
2. Ansoff W. L, Strategy of Banking, New York, Mc Craw-Hill Book Co, 1997.
3. Bodie & Others, Investment, 4th Ed, Irwin Mc Graw-Hill, 2001.
4. Brigham & Weston, Essentials of Management Finance, 11th Ed, the Dryden Press, 1996.
5. Brigham & Weston, Management Finance, 6th Ed, Hinsdale, U.S.A, 1978.
6. Bruce Gaitskell, What Securitization Can Mean For A Commercial Bank, Union Of Arab Bank, 8th Issue, 1995.
7. Charles Calomiris, Florian Heider & Marie Hoerova, a Theory of Bank Liquidity Requirements, Journal of Finance, 2005.
8. Charles Carlson, the Individual Investor Revolution, Mc Graw- Hill. Inc, 1998.
9. Competition, Consolidation and Systemic Stability - An Overview, 2010.
10. David S. Kidwell & Richard Peterson, Financial Institutions "Markets and Money", 6th Ed., the Dryden Press, 1997.
11. Donald Fischer & Donald Jordan, Security Analysis and Portfolio Management, 6th Ed, New Delhi, India, 1996.
12. Edem Cudjoe Amengor, Importance Of Liquidity And Capital Adequacy To Commercial Banks Head, Corporate Treasury, Amalgamated Bank, 2011.
13. Etienne Bordeleau & Christopher Graham, the Impact of Liquidity on Bank Profitability, Working Paper, Financial Stability Department, Bank of Canada, 2010.
14. Etienne Bordeleau and Christopher Graham, the Impact of Liquidity on Bank Profitability, Working Paper/Document De Travail, Bank of Canada, 2010.
15. Eugene Brigham & Michael Earhart, Financial Management "Theory and Practice", Donnelly Willard, 11th Ed, 2005.
16. Frank Reilly, Investment, the Dryden Press, U.S.A, 1979.
17. George H .Hemple, Simonson G. Donald, And Alan B. Coleman, Bank Management "Text And Cass", New York. John Wiley & Sons, 1994.
18. George Hempen & Donald Simonson, Bank Management, 5th Ed, New York, John Wiley & Sons Inc., 1999.
19. Gilman L, Joehnk, M, & Pinches G, Financial Management, Harper and Raw, 1993.
20. Grady D.B & Spencer A.H. Management Commercial Bank, Prentice-Hall International, Inc., 1990.
21. Howells & Keith Bain, Financial Markets & Institution, 3th Prentice Hall, 2000.
22. Jack Clark Francis, Investment "Analysis and Management", 5th Ed, Mc Graw-Hill, 1993.
23. James Van Home & John Wachowicz, Fundamentals of Financial Management, 9th Ed, Prentice Hall, 1995.
24. Jennie Bait, Arvin Krishnamurthy & Charles Weymuller, Measuring Liquidity Mismatch in the Banking Sector, Harvard University, 2013.
25. Joel Bessie, Risk Management in Banking, John Wiley & Sons Ltd, 1998.

26. Kenya an Empirical Investigation, Working Paper, 2015.
27. Koch W & Scott M, Bank Management, the Dryden Press, Fort Worth, 2000.
28. Mahshid Shahchera, The Impact Of Liquidity Asset On Iranian Bank Profitability, International Conference On Management, Behavioral Sciences And Economics Issues, 2012.
29. Mary Keegan, Management of Risk "Principles and Concepts, Working Papers, 2004.
30. Ma'someh Emami, Naser Ail Yadollahzadeh Tabari, Mohammad Ahmadi, The Effect Of Liquidity Risk On The Performance Of Commercial Banks, Department Of Economics, Babol Branch, Islamic Azad University, Babol, Iran, 2013.
31. Michal Kowalski, a Theory of Bank Liquidity Management, Federal Reserve Bank of Kansas City, 2013.
32. Mismatch in the Banking Sector, Harvard University, 2013.
33. Naser Ail Yadollahzadeh Tabari, Mohammad Ahmadi, Ma'someh Emami, The Effect Of Liquidity Risk On The Performance Of Commercial Banks, Department Of Economics, Babol Branch, Islamic Azad University, Babol, Iran, 2013.
34. Patty Duijm & Peter Wierdsma, The Effects Of Liquidity Regulation On Bank Assets And Liabilities, Duisenberg School Of Finance - Tinbergen Institute Discussion Paper, 2015.
35. Peter Howells & Keith Bain, Financial Markets & Institution, 3th Ed, Prentice Hall, 2000.
36. Peter Rose, Commercial Bank Management, Irwin Mc Graw-Hill, 1999.
37. Philip Davis, Liquidity Management in Banking Crises, Brunel University, West London, 2005.
38. Ramesh Rao, Financial Management, 2th Ed, Mac Millan Pud, 1992.
39. Ratnovski, Liquidity And Transparency In Bank Risk Management, Bank Of England And University Of Amsterdam Uk, 2007.
40. Reed E.K & Gill E.K, Commercial Banking, 4th Ed, New Jersey Hall, 1989.
41. Richard Brealey, Stewart Myers, Principles Corporate Finance, 4th Ed, Mac Millan Pud 1996.
42. Robert M. Mark, Best Practices in Risk Management, Analyzing & Enhancing the Extended Enterprise, 2010.
43. Sergio Ross, Money Banking and Finance, University Of Fribourg, Switzerland, 2012.
44. Stephen A. Lumpkin, Repurchase and Reverse Repurchase Agreement, Macmillan Press Ltd, 1990.
45. Stephen Ross & Brad Jordan, Fundamentals of Corporate Finance, 5th Ed, Mc Graw-Hill, 2000.
46. Vaughan Emmett, Risk Management, John Wiley & Sons Inc., U.S.A, 1997.

الملاحق

**قائمة استبيان الدراسة
المستخلص باللغة الانكليزية
صفحة العنوان باللغة الإنكليزية**



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

الدراسات العليا

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة استبيان

الإخوة / الأخوات: المدراء والعاملين في المصرف المحترمين..... تحية طيبة وبعد.....
أتوجه إليكم بخالص التقدير والاحترام راجياً تعاونكم لإنجاح هذه الدراسة العلمية التي تُعنى بالقطاع المصرفي في سورية، حيث يقوم الباحث بإعداد دراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية بعنوان:

قياس أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة في المصارف التجارية

"دراسة مسحية على المصارف التجارية العاملة في سورية"

لذا نرجو تعاونكم في الإجابة على أسئلة قائمة الاستبيان، وذلك لمدنا بالمعلومات اللازمة، حيث أننا نؤمن بأنكم خير مصدر للوصول إلى المعلومات المطلوبة كونكم أهل خبرة واختصاص، علماً بأننا سنُعامل جميع المعلومات التي نحصل عليها بسرية تامة ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، ونرجو أن تكون إجاباتكم عن قناعة تامة، فحرصكم عن الإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة وموضوعية سيؤدي بدون أدنى شك إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة، مما سيعود بالخير والنفع لما فيه مصلحة مؤسساتنا ووطننا بإذن الله، ونعهد لكم الاهتمام والاستعداد الدائم لمواصلة الأبحاث العلمية التي تخدم مجتمعنا.

(آملين منكم التعاون، وشاكرين لكم حسنَ اهتمامكم)

الباحث/ عبدة الزوبع

قائمة استبيان المعلومات

• القسم الأول: بيانات شخصية

يُرجى التكرم باختيار البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية وذلك بوضع علامة (V):

1. المركز الوظيفي:

مدير عام ☐ عضو مجلس إدارة ☐

رئيس قسم ☐ موظف ☐

2. المؤهل العلمي:

دكتوراه ☐ ماجستير ☐

دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ (.....) آخر/ يُرجى ذكره

3. التخصص:

محاسبة ☐ اقتصاد ☐

إدارة أعمال ☐ مصارف وتأمين (.....) آخر/ يُرجى ذكره

4. عدد سنوات الخبرة

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى أقل من 10 سنوات ☐

من 10 إلى أقل من 15 سنة ☐ 15 سنة فأكثر ☐

• **القسم الثاني: بيانات قائمة الاستبيان**

المجال الأول: استراتيجية إدارة السيولة في المصرف
يدير مصرفكم سيولته وفق استراتيجية تضمن له تحقيق الأهداف التالية:

رقم التقرة	نص التقرة	درجة المولقة			
		مؤلف بشدة	مؤلف	مُحايد	غير مؤلف بشدة
1	تعريف دقيق لمخاطر السيولة ومصادر تأثيراتها قصيرة وطويلة الأجل ودرجة تداخلها مع المخاطر الأخرى.				
2	تحديد سلطات ومسئوليات الإدارات واللجان المعنية بإدارة مخاطر السيولة.				
3	ضمان توافر سيولة في شكل أصول سائلة عالية الجودة يمكن استخدامها في مواجهة الظروف الطارئة.				
4	تحديد إجراءات السيولة المطلوبة في ظروف العمل العادية وغير العادية.				
5	التأكد من كفاية السيولة من الناحية الكمية والنوعية.				
6	وضع حد مسموح به لمخاطر السيولة وبما يتفق مع استراتيجية العمل وحجم المخاطر الكلية المقبول بالنسبة له.				
7	توافر نظام فعال لتحديد وقياس ومتابعة والتحكم في مخاطر السيولة.				
8	دراسة مخاطر السيولة على أساس فردي ومُجمع وتحت كل من الظروف العادية وغير العادية.				
9	تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على قدرة المصرف على توفير الأموال ومتابعتها عن قرب.				
10	تقييم مخاطر السيولة الناشئة عن البنود خارج الميزانية والالتزامات العرضية الأخرى.				
11	وصف نظام المعلومات والتقارير الخاصة بإدارة مخاطر السيولة.				
12	الاعتماد على منهجية علمية في قياس مخاطر السيولة.				
13	وضع استراتيجية للتمويل يضمن المصرف من خلالها تنويع مصادر وأجال التمويل بشكل فعال.				
14	وضع استراتيجية تساعد على التواجد الدائم في أسواق التمويل.				
15	المحافظة على علاقات قوية مع الأطراف التي يحصل من خلالها على احتياطاته التمويلية.				

16	إدارة مراكز الضمانات، والتفرقة بين الأصول المرهونة والمقدمة كضمان والأصول غير المرهونة.				
17	متابعة الأطراف المحتفظ بالضمانة لديها ومدى إمكانية التصرف فيها بالوقت الذي يتطلب فيه الأمر ذلك.				
18	القيام وبصفة مستمرة بتقييم واختبار قدرته على توفير احتياجاته التمويلية بشكل سريع من كل مصدر من المصادر المتاحة له.				

المجال الثاني: مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا
يُمارس كلٌّ من مجلس إدارة مصرفكم والإدارة العليا مسؤولياتهما في إدارة السيولة وفق خطة تتضمن قيامهم بما يلي:

رقم القرة	نص القرة	درجة المواقفة			
		موافق بشدة	موافق	مُحايد	غير موافق بشدة
أولاً: مجلس الإدارة					
1	التأكد من وجود استراتيجية وسياسات خاصة بإدارة مخاطر السيولة.				
2	تحديد مستوى مخاطر السيولة المقبول.				
3	تحديد الأشخاص أو اللجان المسند إليهم مهمة إدارة مخاطر السيولة.				
4	متابعة الهيكل الكلي لمخاطر السيولة.				
5	التأكد من أن مخاطر السيولة قد تم تحديدها وقياسها ومتابعتها والتحكم فيها بشكل كفاء.				
6	التأكد من أن الإدارة العليا تدير مخاطر السيولة بفعالية وبما يتماشى مع مستوى المخاطر المقبول من قبل المصرف.				
7	التأكد من أن الاستراتيجيات المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة قد تم تحويلها إلى إجراءات واضحة وتعميمها على كافة وحدات المصرف.				
8	الإسناد إلى لجنة إدارة المخاطر مسئولية التأكد من أن نظم القياس المطبقة تقوم بتحديد وقياس حجم مخاطر السيولة لدى المصرف بدقة.				
9	التأكد من أن نظام التقارير المتبع يعطي صورة دقيقة وشاملة عن حجم مخاطر السيولة ومصادرها.				

ثانياً: الإدارة العليا					
10	التأكد من توافر سيولة كافية لدى المصرف.				
11	مراقبة مخاطر السيولة بشكل يومي وعلى فترات طويلة الأجل.				
12	التأكد من وجود نظام رقابة داخلية كافي يضمن نزاهة عملية إدارة مخاطر السيولة.				
13	مراجعة المعلومات الخاصة بتطور أوضاع السيولة والإقرار عنها لمجلس الإدارة بصفة دورية.				
14	مراجعة كافة السيناريوهات والفروض الخاصة باختبارات التحمل وكذلك نتائج تلك الاختبارات.				

المجال الثالث: خطة الطوارئ التمويلية

لدى مصرفكم خطة طوارئ تمويلية تقي المصرف مخاطر التراجع المفاجئ والطوارئ في مستويات السيولة تتضمن قيام المصرف بما يلي:

رقم الفترة	نص الفترة	درجة الموقفة			
		مؤلف بشدة	مؤلف	مُحايد	غير مؤلف بشدة
1	اتخاذ إجراءات دقيقة تضمن دقة المعلومات، وضمان وصولها إلى المصرف في الوقت المناسب.				
2	الفصل التام بين المهام والمسئوليات لتحديد ما هو متوقع من كل عامل في المصرف عند التعرض للآزمات.				
3	المحافظة على علاقة قوية مع كافة الأطراف في الأنشطة المتعلقة بتقديم التمويل والسيولة لمصرفكم في الظروف الغير عادية.				
4	إعداد وتحليل تقديرات كمية التدفقات النقدية الناشئة عن البنود داخل وخارج الميزانية والآثار المترتبة عليها.				
5	ضمان التوافق بين مصادر التدفقات النقدية المتوقعة واستخداماتها.				
6	الاحتفاظ بسيولة إضافية لمواجهة الأزمات الطارئة.				
7	تحديد مصادر متنوعة من السيولة الاحتياطية (محلية وأجنبية).				
8	تحديد دقيق لحجم التمويل الذي يُمكن المصرف الوصول لهذه المصادر والشروط اللازمة للحصول على هذا التمويل.				
9	إعداد خطة طوارئ للأوقات التي لا تكون فيها الحدود الاحتياطية متاحة.				
10	توفر حدود تمويل إلزامية (التي يدفع عنها عمولات) والتي تكون متاحة تحت الظروف غير العادية إذا فشل المصرف في الحصول على التسهيلات في الأحوال العادية.				

المجال الرابع: مؤشرات الإنذار المبكر

يقوم مصرفكم بتصميم مجموعة من مؤشرات الإنذار المبكر خاصة بالسيولة تساعد على التنبؤ بمخاطرها المحتملة تأخذ في الاعتبار ما يلي:

رقم الفقرة	نص الفقرة	درجة الموقفة			
		مؤلفق بشدة	مؤلفق	مُحايد	غير مؤلفق بشدة
1	النمو المتزايد في الأصول وخاصة عندما يكون التمويل من خلال التزامات غير مستقرة.				
2	وجود تركيزات عالية في كل من الأصول والخصوم.				
3	ارتفاع درجة عدم التوافق بين العملات.				
4	تكرار حالات اقتراب المراكز من / أو تجاوزها للحدود الداخلية أو الرقابية.				
5	انخفاض المتوسط المرجح لآجال الالتزامات.				
6	التدهور الحاد في مستوى كل من الإيرادات وجودة الأصول والوضع المالي الكلي.				
7	انخفاض سعر سهم المصرف في سوق الأوراق المالية.				
8	طلب الأطراف المقابلة ضمانات إضافية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمصرف أو رفضها الدخول في عمليات جديدة معه.				
9	ارتفاع مستوى الديون غير المنتظمة.				
10	ظهور اتجاهات سلبية أو ارتفاع المخاطر لمنتجات بعينها مثل زيادة المتأخرات.				
11	قيام المراسلين بالخارج بإلغاء أو تخفيض الحدود الائتمانية الممنوحة له.				
12	وجود صعوبات في الحصول على تمويل طويل الأجل.				
13	صعوبة في إعادة تمويل الالتزامات قصيرة الأجل.				

المجال الخامس: اختبارات التحمل

يقوم مصرفكم بتصميم وتطبيق اختبارات التحمل على أساس فردي ومجمع لعناصر السيولة تتضمن:

رقم القرة	نص القرة	درجة المواقفة			
		موقف بشدة	موقف	مُحايد	غير موقف بشدة
1	مواجهة التدفقات النقدية الخارجة الناشئة عن عدم قدرة المصرف على إعادة تمويل الشركات المالية وغير المالية باستخدام معدلات معقولة لهذه التدفقات تتناسب مع حدة الأزمة المفترضة.				
2	مواجهة التدفقات النقدية الخارجة عن البنود خارج الميزانية والالتزامات العرضية الأخرى كالجزم غير المستخدم من الحدود الائتمانية.				
3	مواجهة سحب ودائع العملاء بأنواعها المختلفة (ودائع لأجل، ودائع تحت الطلب، ودائع توفير) بتطبيق نسب ملائمة وفقاً لحدة الأزمة الخاصة بكل سيناريو.				
4	إمكانية استخدام مصادر التمويل المتاحة لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة، مثل بيع الأصول القابلة للتداول وعمليات شراء أو إصدار سندات مضمونة بأصل من أصول المصرف.				
5	مواجهة الانخفاض والتدهور في درجة التقييم الائتماني للمصرف.				
6	احتمالية قيام المصرف بتحويل العملات الأجنبية لديه، والقدرة على توفير سيولة من أسواق النقد الأجنبي.				
7	إمكانية الحصول على تمويل من المصرف المركزي آخذاً في الاعتبار الإجراءات والمعايير الواجب اتباعها في هذا الشأن.				

المجال السادس: أثر السيولة في عائد المصرف

تعمل سياسة السيولة لدى مصرفكم بحيث تُعطي أثراً واضحاً على عائد المصرف من خلال:

رقم القرة	نص القرة	درجة المواقفة			
		موقف بشدة	موقف	مُحايد	غير موقف بشدة
1	وضع دراسات دقيقة تحقق السيولة اللازمة لمقابلة التزامات المصرف دون الإبقاء على فوائض نقدية مجمدة دون استغلال.				
2	تلبية الطلب على الائتمان بشكل يقي المصرف من التصفية الاجبارية لبعض موجوداته المربحة.				

					الأخذ بعين الاعتبار إعادة توظيف سيولة المصرف في قنوات استثمارية جديدة تحقق عائد أعلى من التي كان يستثمر فيها في السابق.	3
					وضع سياسات فاعلة بهدف تعزيز قاعدة المودعين حال توافر فرص استثمارية جديدة.	4
					اقتراح قنوات استثمارية جديدة (داخلية وخارجية) تسمح للمصرف استغلال فائض السيولة لديه.	5
					تقدير دقيق لنسب الاحتياطات الاختيارية بشكل يقي المصرف من الاحتفاظ بسيولة فائضة غير موظفة.	6
					استغلال الفائض من الاحتياطي القانوني (في حال تم خفضه من قبل المصرف المركزي) في توظيفات جديدة.	7
					دراسة أثر السيولة الموظفة في استثمارات طويلة الأجل على معدل دوران رأس المال.	8
					الأخذ بعين الاعتبار حجم السيولة المستثمرة في أصول طويلة الأجل إلى إجمالي حجم السيولة المتاحة للتوظيف.	9
					الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع تكاليف التمويل سواء من المؤسسات المالية أو من العملاء.	10
					دراسة أثر تكاليف تسييل الأصول على عائد المصرف.	11
					الأخذ بعين الاعتبار توظيف السيولة في أنشطة ذات تكاليف منخفضة.	12
					الأخذ بعين الاعتبار معدل دوران السيولة على عائد المصرف.	13
					استبعاد توظيف سيولة المصرف في الأنشطة التي لا تضيف قيمة ملموسة.	14
					دراسة أثر السيولة على عائد المصرف من خلال المفاضلة بين معدلات الفائدة الثابتة والمتغيرة على الودائع والقروض.	15
					تحسين نسب العائد على السيولة الموظفة في المحافظ الاستثمارية.	16

وفي نهاية هذا الاستبيان... يُرجى التفضل بإبداء أية ملاحظات أو آراء أو انتقادات ترونها في صالح هذه الدراسة وتقديم مقترحاتكم بشأنها.

.....
.....
.....

مع خالص الشكر والتقدير لتعاونكم
الباحث/ عبدة الزوبع

Abstract

The study aimed to identify the modern methods of banking liquidity management, and to shed light on the reality of liquidity management in the commercial banks working in Syria, to find out the extent of application of these methods, and thus judge the efficiency of these banks in liquidity management, and their effects on risk and return.

The researcher used the descriptive and analytical approach, and make the necessary statistical treatments, and test hypotheses, using the Statistical Package for Social Sciences (statistical package for the social sciences), known for short as SPSS, was the initial data collection for the study through a questionnaire that was designed to coincide with the aim of this study, where It directed to workers in sections of risk and investment, in addition to the accounting staff and internal control of banks research sample.

The study concluded a number of results, including:

Banks targeting strategy to ensure its liquidity risk control, especially from the point of determining the powers and responsibilities of the departments and committees involved in the management of liquidity risk, and ensure sufficient liquidity to meet its financial obligations, and review the Board of Directors plans and policies of liquidity on a regular basis, being appropriate adjustments to conform to changes internal and external environment for the bank, the senior management where, by ensuring the availability of sufficient liquidity in the bank, and is reviewing information on the evolution of liquidity conditions, and the recognition by the Governing Council, and among these banks financing contingency plans in anticipation of the severe and sudden decline in the amount of liquidity in the bank, but it does not have the measurement and control system effectively, foreshadowing the bank exposed to the risk of a lack of probable liquidity, nor does it take place withstand tests (pressure) of liquidity the bank, but from the point of return, these banks, studies conducted minutes achieved the necessary liquidity to meet bank obligations within the acceptable limit for claims, without retaining surpluses cash frozen without exploitation, as they exclude the employment of cash liquidity in activities that do not add tangible value.

**Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty of Economics
Graduate Studies**



A study entitled

**Measure the impact of bank liquidity on the return and
risk in commercial banks**

"Survey study on commercial banks operating in Syria"

**A letter of introduction for a master's degree in
Banking and Finance**

**Student preparation
Obaida Mohammed Saleh Al-zoba**

**The supervision of Dr
Yasser Bo Hassoun**

2017